جامعة مولاي إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب - ظهر المهراز
معهد الدراسات المصطلحية - فاس -

قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية

الجزء الاول

إعداد :

الأستاذ عز الدين البوشيخي

الأستاذ محمد الوادي

سلسلة الندوات
12
2000

جامعة مولي إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

اعمال ندوة

قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية

مكناس في 9-10-11 مارس 2000

المدير:

الدكتور مصطفى بن الشيخ

نائب المدير:

الدكتور محمد إنفي

تصفيف:

عبد العالي حبيب

م. هاشم بكري

طبع:

حسناء الغيداني - نعيمة بوتيدارت

سعيدة بخشوش - عتيقة باخالد

رقم الإيداع القانوني :

ت.د.م.د :0851-2086

العنوان :

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني امحمد، ص.ب 4009، مكناس، المغرب.

الهاتف : 68-69-53 / 12-70-53

الفاكس : 05537252

البريد الإلكتروني : flmek @ yahoo. fr.

اعمال ندوة

قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية

مكناس في 9-10-11 مارس 2000

اللجنة المنظمة :

كلية الآداب و العلوم الإنسانية – مكناس –

عز الدين البوشيخي

سعيد الأيوبي

محمد الوادي

أحمد مخوخ

علي فلوس

معهد الدراسات المصطلحية – فاس–

الشاهد البوشيخي

علي يوعلا

عبد الرحيم الرحموني

عبد الناصر السباعي

الحسين كنوان

بسم الله الرحمان الرحيم

فهرس

كلمة السيد عميد جامعة المولى إسماعيل ---------- 7

كلمة السيد قيدوم كلية الآداب و العلوم الإنسانية ---------- 4

كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية ---------- 4

كلمة اللجنة المنظمة ---------- 4

المحور الأول : قضايا بناء المصطلح ---------- 19

بناء المصطلح الحديث على الترجمة أم على القيم الدلالية والسميائية الأصيلة؟

ذ.ميشال باربو (جامعة العلوم الانسانية- ستراسبورغ) ---------- 21

أداة نظرية في بناء المصطلح: المصفوفات المصطلحية

ذ. الحاج بن مومن (كلية الآداب الرباط) ---------- 29

التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية

ذ. جواد حسني سماعنة (مكتب تنسيق التعريب – الرباط) ---------- 41

قضايا بناء المصطلح

ذة. أمينة فنان (كلية الآداب- مكناس) ---------- 67

مفهوم المصطلح

ذ. إدريس الطراح (كلية الآداب مكناس) ---------- 91

المحور الثاني : قضايا استعمال المصطلح وتوحيده ---------- 97

1- قضايا تعريب المصطلح وتوحيده ---------- 97

المصطلح في العلوم الإنسانية : من التعريب إلى التوحيد

ذ عباس الصوري (مكتب تنسيق التعريب- الرباط) ---------- 99

أهمية الصيغ الصرفية في توحيد الصرفية في توحيد الاستعمال الاصطلاحي والربط المعرفي بين العلوم.

ذ. حسين كنوان (كلية الآداب مكناس) ---------- 109

المفاهيم الرحالة من علم لآخر

ذ. محمد حدوش (كلية الآداب الجديدة) ---------- 135

2- قضايا استعمال المصطلح في الأدب ونقده ---------- 145

"المقصدية" ودور المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني

ذ. حميد لحميداني (كلية الآداب ظهر المهراز-فاس) ---------- 147

المصطلح السيميولوجي الأساس المعرفي

ذ. سعيد بنكراد (كلية الآداب مكناس) ---------- 157

إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي

ذ. عبد العالي بوطيب (كلية الآداب مكناس) ---------- 171

3- قضايا استعمال المصطلح في العلوم الإنسانية ---------- 183

تأملات في بعض مصطلحات العلوم الإنسانية

ذ. عز الدين الكتاني الإدريسي (كلية الآداب-الرباط)) --------- 185

المعجم ومفهوم "البنية الحملية"

ذ.رشيد الحضري (كلية الآداب تطوان) ---------- 197

المصطلح الجغرافي، أي مصطلح لأية جغرافية؟

ذ. أحمد الطلحي (كلية الآداب-سايس فاس) ---------- 209

هل بأسلمة المصطلحي الاقتصادي نبني الاقتصاد الإسلامي

ذ. علي يوعلي (كلية الآداب مكناس) ---------- 229

إشكال مصطلح فقه اللغة- ابن فارس نموذجا

ذ. عبد الله غزلان (كلية الآداب مكناس) ---------- 245

كلمة السيد عميد جامعة المولى إسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية

السادة رؤساء المؤسسات الجامعية

السيد مدير بنك المصطلحات العربية

السيد الأمين العام للمجمع الجزائري للغة العربية

السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية بفاس

السادة رؤساء الشعب

السادة أعضاء اللجنة المنظمة

السيدات والسادة الأساتذة الأفاضل

حضرات السيدات والسادة المدعوين

يسرني أن ألتقي بكم من جديد في رحاب هذا المدرج لكي نعطي جميعا الإنطلاقة لأعمال هذه الندوة العلمية الهامة التي تنظمها كلية الآداب و العلوم الإنسانية بمكناس بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس حول موضوع : "قضايا المصطلح في الآداب و العلوم الإنسانية" في هذه الأيام الثلاثة 9 و 10 و 11 من شهر مارس .

وإن اختياركم لهذا الموضوع لا يخلو دون أي من أهمية بالغة وذلك من عدة جوانب :

الجانب التاريخي :

إذ أن في المصطلح وفي قضاياه كثيرا ما ارتبط في الماضي بتأهيل اللغة لكي تقوم بدورها الهام والبناء في شتى مجالات المعرفة والإبداع و العلوم، حيث واكبت اللغات في جميع المجتمعات ركب الحضارة وأسهمت فيه بنصيب وافر، وهذا ما أدى مع التطور إلى تركيز أسس الحاجيات والمتميزات التي قد يتسم بها اليوم كل مجتمع على حدة وكل الثقافات والهويات في مجتمعنا الدولي المعاصر .

جانب آني :

كما تكمن أهمية اختيار هذا الموضوع بجانب آني أو ظرفي، إذ أن المصطلح مرتبط اليوم أكثر مما مضى ومتعلق أشد التعلق بتأهيل المثقفين والعلماء ودوي المعرفة عامة للنهوض بإنتاج أنواع المعرفة و العلوم بلغته الوطنية وبمصطلح هويته وذلك قصد ضمان التواجد و الحضور في شتى ومختلف مجالات الإبداع الإنساني وبالنسبة لبلدانا أي بالنسبة للمغرب كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول التي تتقاسم معنا مشاكل النمو ومشاكل التركيز عن الهوية التي كثيرا ما حاول المستعمر طمسها في حقبات من التاريخ، فإن أهمية البحث في المصطلح وفي قضاياه تمكننا من استحضار القضايا المرتبطة بإصلاح التعليم وبكل ما تطرحه من مسائل لها علاقة على سبيل المثال لا الحصر بالتعريب والتوحيد والترجمة وتعميم اللغة العربية في المؤسسات والمعاهد والإدارات وإعطاء اللهجات مكانتها في المسائل التي تتداول يوميا.

لهذا نعتقد بأن اختياركم لموضوع كهذا له علاقة لما يحصل من تطور في مجتمعاتنا الداخلية وارتباط وثيق باهتمامات جامعتنا الفتية وذلك لأن البحث في المصطلح في ضوء ما قد يستجد من المناهج والمقاربات والوسائل والتقنيات ليس في مجال الآداب والعلوم الإنسانية فحسب بل كذلك في المجالات الأخرى من العلوم الاجتماعية كعلم السياسة والعلوم القانونية وعلم الاقتصاد والتدبير وكذلك بالنسبة لكل العلوم الأخرى كالدقيقة منها أو الطبية أو الهندسية.
كل هذا شأنه أن يفسح المجال أمام الباحثين من متخصصين ومهتمين ومتابعين وذلك قصد إضافة ما لديهم من جديد سواء في تصور القضايا وتوجيه البحث فيها أو في الإعلان عن النتائج المتوخاة إفادة للآخرين أو كل ما يتعلق باكتساب خبرة جديدة في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة

إن اختيار هذا الملتقى لهذا الموضوع له كذلك دلالة من أهمية في عصر التواصل الدولي المتزايد ففي العصر الذي عرف فيه التواصل بين الدول والشعوب والأفراد والمجموعات أهمية قصوى،

-هذا العصر الذي عرف فيه المجتمع الدولي تطور التقنيات والاختراعات وغزو المجالات الجديدة والحقول المستحدثة كالفضاء الخارجي وقاع البحار والمحيطات والقطبين الجامدين،

هذا العصر الذي عرف فيه العالم أنشطة جديدة أحدثت ثورات في المفاهيم والعلاقات والمعاملات كالطاقة النووية على حساب المثال أو كل ما ينتج من سلبيات الناتجة عن هذه الأنشطة كالتلوث والحاجة إلى المحافظة على البيئة، كتناثر أنواع وأشكال النفايات المضرة والحاجة إلى مراقبتها ومحاولة التحكم فيها، كل هذا أدى إلى ظهور وبروز مصطلحات جديدة وألفاظ حديثة مستعملة في كل اللغات والثقافات والهويات،

في عصر التواصل هذا، الذي أصبح فيه عالمنا شبيها بالقرية الكبيرة المترابطة كما يحلو للمدافعين عن مفهوم العولمة استعمال ذالك، أصبح حتما ومن الضروري أن نلجأ إلى استعمال مصطلحات موحدة، لما لوسائل الاتصال من تقنية حادة، كما يدل على ذلك ما جاء من تقنيات ناتجة عن استعمال الوسائل المعلوماتية أو الساتل أو الهاتف المحمول أو النقال أو مختلف الشبكات والمحطات المرأية والمسموعة.

كل هذا التحول والتطور السريع في مجتمعنا المعاصر يؤدي إلى طرح إشكالية جديدة وهامة بالنسبة للمصطلح :

هل يجب أن نبحث ونستعمل اليوم مصطلحات موحدة وواحدة بالنسبة لكل وجميع الدول و المجتمعات و المجموعات والأفراد، بحكم أن وسائل التواصل قد تؤدي حتما إلى اندثار وتلاشي مفهوم الحدود الدولية.

أو هل يجب أن يتشبث كل منا بهويته وخاصيته الحضارية واللغوية وكل ما يدخل في مقومات وأسس الوطن والدولة وفي هذه الحالة العمل على التشبث بتعدد المصطلح.

هذه حضرات السيدات والسادة بعض الإرتسامات حول موضوع قد يعتبر من أهم مواضيع الساعة فإني اعتقد أن اختيار البحث والمناقشة فيه اختيار صائب، ولا سيما إذا اعتبرنا المحاور الرئيسية التي قد تدور المداخلات حولها كقضايا بناء المصطلح وتوحيده، قضايا ترجمته من الأجنبي إلى اللغة الأم وكل ما يرتبط بذلك من مسائل لبناء المعاجم مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا المصطلح والتقنيات .

حضرات السيدات والسادة الأفاضل :

إني وكي لا أطيل عليكم إذ أنوه من جديد بتنظيم الندوة الهامة لأشكر منظميها وكل من ساعد على إعدادها من مؤسسات كمعهد الدراسات المصطلحية بفاس ومن أساتذة مختصين وكذا كل من جاء من قريب أو من بعيد من جامعاتنا الوطنية أو من جامعات بلدان شقيقة وصديقة للمساهمة في أشغالها.

وإني إذ أرحب بحضوركم أشكركم على انتباهكم .

والسلام

الدكتور محمد بناني

عميد جامعة المولى إسماعيل

كلمة السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس

سيداتي سادتي

السيد العميد،

السيد مدير معهد الدراسات

زملائي الأعزاء،

إنه لمن دواعي السرور و الإبتهاج حقا أن تستضيف كلية الآداب و العلوم الإنسانية بمكناس هذه الندوة الدولية حول المصطلح، المنظمة بشراكة مع معهد الدراسات المصطلحية، المنتمي إلى جامعة مولاي عبد الله بفاس.

ألا يرجع فعلا إلى كلية الآداب و العلوم الإنسانية أن تكون في مقدمة المتناولين لموضوع استعمال الكلمات ومعانيها وتوظيفها في مضامين مختلفة ومتنوعة؟

لا يخامـــرني شـــك بأن هذا اللقاء الدولي سيسهم في تقديم عناصر أجوبة لتساؤلات المهـــتمين بالموضوع، لذا فإنني أهيب بالمنظمين بأن يبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة حتى يتم تعميم حصيلة هذه الندوة على أوسع نطاق.

فـــإلى المـــنظمـــة أتقـــدم بأخلص التهاني على ما قامت به من عمل باستقلالية و مسؤولية أساتذة باحثين رفيعي المستوى.

وأخيرا، أرحب بأصدقائنا الأجانب، متمنيا لهم مقاما طيبا في مدينة مكناس.

والسلام عليكم ورحمة الله

الدكتور مصطفى بن الشيخ

قيدوم كلية الآداب

كلمة مدير معهد الدراسات المصطلحية

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه المصطفى وعلى آله وعلى جميع من اصطفى

السيد المحترم رئيس جامعة مولاي إسماعيل

السيد المحترم عميد كلية الآداب بمكناس

الأخ الصديق رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها

زملائي الأساتذة الباحثين الضيوف والمغاربة

أبنائي الطلبة، بناتي الطالبات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

اسمحوا لي في البداية أن أبلغكم اعتذار الأخ الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي مدير معهد الدراسات المصطلحية عن حضور جلستنا الافتتاحية هاته لظروف طارئة تطلبت وجوده بالرباط هذا الصباح للمشاركة في اجتماع مهم يستدعي حضوره في أشغاله، وهو يحييكم ويرحب بكم ويتمنى لكم مقاما طيبا ولأعمالكم كامل التوفيق.

ونيابة عنه، أتشرف بإلقاء كلمة قصيرة باسم معهد الدراسات المصطلحية، أفتتحها بتحيتكم أولا، ثم بالتعبير باسمي وباسم أعضاء المعهد بفاس عن سرورنا البالغ، واعتزازنا الكبير بهذا التعاون العلمي المثمر بين معهد الدراسات المصطلحية بفاس وكلية الآداب بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس. وإنها لفرصة حميمية يلتئم فيها شملنا في رحاب هذا المدرج العامر، ونصل خلالها رحم العلم، ونتبادل الرأي في الموضوع الهام لهذه الندوة. وهو في الحقيقة حلقة ضمن مشروع علمي للمعهد، يتكون من ثلاث حلقات متكاملة:

أما الحلقة الأولى من هذا المشروع العلمي فقد أنجزها المعهد من قبل، بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وكان موضوعها:

وقد صدرت أعمالها مطبوعة في جزأين منذ سنوات.

وأما الحلقة الثانية فموضوعها هو:

قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية

وهي الندوة العلمية التي ينجزها اليوم معهد الدراسات المصطلحية بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، وستمتد أعمالها خلال ثلاثة أيام،في عشر جلسات علمية.وستجمع العروض التي تلقى فيها لطبعها وتعميم تداولها والإفادة منها، إن شاء الله تعالى، إسوة بسالفتها.وقد لاحظتم من خلال البرنامج العام لأعمال هذه الندوة أنها تكتسي طابعا دوليا، إذ ينشطها باحثون مختصون ومهتمون وافدون من جامعات فرنسية وسعودية وجزائرية، بالإضافة إلى عدد من الجامعات المغربية.

وأما الحلقة الثالثة من المشروع العلمي فهي خاصة *بالمصطلح في العلوم الدقيقة*، وسينجزها المعهد مستقبلا، إن شاء الله تعالى، بتعاون مع إحدى المؤسسات العلمية المتخصصة.

ولا أريد أن أذكركم، أيها الإخوة والأخوات، بأهمية المصطلح في مختلف العلوم، ولا سيما في الدراسات الحديثة، باعتباره إفرازا للمعرفة وأداة للبحث ومفتاحا للنص وأداة للتواصل وحصيلة للخبرة والمهارة فأنتم والحمد لله من أهل الاختصاص. ولعلنا واجدون جميعا في جلسات هذه الندوة وعروضها الرصينة لباحثين متمرسين ما يعمق الرؤية، ويضيف إلى معارفنا الجديد الذي يشفي الغليل إن شاء الله.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بكافة الإخوة الباحثين المشاركين في هذه الندوة من خارج المغرب وداخله، وأحيي تضحيات من امتطى منهم متون الطائرات، وترك أعماله ومشاغله ليصل إلينا من جامعات مشرقية شقيقة، وجامعات أوربية صديقة؛ وكذلك الإخوة الباحثين من الجامعات المغربية، لتبادل الرأي والخبرة في موضوع علمي طريف، نطمح جميعا أن يكون لقاؤنا فيه مناسبة لإغنائه وتقديم ما يعن لنا من توصيات ومقترحات ناتجة عن تجارب كل منا

في هذا الميدان، متمنيا للجميع مقاما طيبا في بلدهم، وبين إخوة لهم يعزونهم ويحبونهم ويتشوقون للقائهم.

كما أحيي هذه الكلية المشعة، عمادة وهيئة تدريس وطلبة، متمنيا للجميع كامل النجاح والتوفيق، آملا أن تتاح فرص أخرى للتعاون العلمي المثمر. ولا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون التنويه الصادق بجهود اللجنة المنظمة المشتركة بين المعهد والكلية، والثناء على جهود عدد من الجنود المجهولين تحملوا المشاق في الإعداد والتنظيم، فجزاهم الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الذين مدوا يد العون والمساعدة والدعم لهذه الندوة ماديا وعلميا، معبرا لهم عن عميق التقدير والامتنان. وكذلك أحيي هذا الجمهور الكريم من الإخوة الأساتذة، ومن أبنائنا الطلبة وبناتنا الطالبات، وكافة المهتمين؛ آملا أن يجدوا في جلسات هذه الندوة وعروضها ما يفيدهم ويفتح أمامهم آفاق البحث العلمي الجاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

د.علي الغزيوي

نيابة عن مدير المعهد:

د.الشاهد البوشيخي

كلمة اللجنة المنظمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد عميد جامعة مولاي إسماعيل

السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية

السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية

السادة القيادمة

السادة المدراء

السادة العلماء الأفاضل

السادة الأساتذة المحترمين

إخواني الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إنه لشرف لنا عظيم أن تنظم كليتنا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، هذه الندوة المباركة بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس في موضوع من أهم موضوعات الفكر العلمي الراهن وبحضور زمرة من أفاضل العلماء والخبراء والباحثين من داخل المغرب وخارجه.

لقد وفّق الله تعالى مجموعة البحث اللساني لكلية الآداب بمكناس في عقد يوم دراسي يوم التاسع عشر من فبراير1999 كان موضوعه:

" المعجم التاريخي للمصطلحات اللغوية العربية

قضاياه النظرية والتجريبية "

وأتاحت لنا المناسبة أن نتفق مع معهد الدراسات المصطلحية على تنظيم ندوة دولية بكلية الآداب بمكناس يكون موضوعها:

" قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية "

وتلقت شعبة اللغة العربية وآدابها ذلك بالقبول، وتبنّت الكلية في لجنتها الثقافية مشروع الندوة. ومنذ الإعلان عن تاريخ تنظيمها تتالت طلبات المشاركة فيها حتى زادت على

الستين. فاضطُررنا إلى ما ليس منه بد، وشفعنا ذلك بأن آثرنا غيرنا على أنفسنا*،واجتهدنا مخلصين في أن نضمن لهذه الندوة الشروط الكافية لإقامتها. وها نحن اليوم بحمد الله وتوفيقه نحضر جلستها الافتتاحية.

أيها السادة الكرام،

إن البحث في المصطلح وفي قضاياه ليس ترفا فكريا كما قد يُظن أو موجة من موجات العصر سُرعان ما تصبح زبدا راغيا، بل إنه بحث في عمق المعرفة العلمية. وقديما قال علماء العرب: " المصطلحات مفاتيح العلوم "، ونضيف اليوم إنها أيضا مفاتيح العقل البشري " آلة " إنتاج هذه العلوم.

وتتيح لنا اليوم شبكة الإنترنيت أن نقيس مدى أهمية البحث المصطلحي من خلال الاطلاع على عدد الجهات المعنية به: من مؤسسات دولية وإقليمية ومراكز بحوث في الجامعات ذات السمعة العلمية العالمية، ومن خلال الاطلاع أيضا على مشاريعها المصطلحية وعلى مناهج عملها وطبيعة مقارباتها وعلى إنجازاتها وآفاقها المستقبلية. ويتبين دون كبير عناء أن البحث المصطلحي استطاع – في ظرف وجيز– أن يخترق مجال التقنيات المعلوماتية الحديثة وأن يستثمرها لصالحه.

وإننا إذ نعرض موضوع هذه الندوة على أنظار الباحثين لنستهدف عامة:

- الإسهام في تطوير البحث المصطلحي ببلادنا؛
- وتحديد أهم قضاياه وأحقها بالدراسة وتوجيه البحث فيها،
- وإبراز الإمكانات التي توفرها التقنيات المعلوماتية الحديثة في مجال المصطلح،
- ونشر الثقافة المصطلحية بين المهتمين.

ولا شك أن المشاركين في هذه الندوة سيقدمون خلاصات أبحاثهم القيمة في الموضوع مدعومين بما اكتسبوه من تجربة وخبرة وحنكة؛ فلهم منا أجزل الشكر وأعظم التقدير. كما نجزل الشكر وافيا للسيد عميد جامعة مولاي إسماعيل، وللسيد رئيس المجموعة الحضرية، وللسيد ناظر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمكناس على مساعدتهم في تنظيم هذه الندوة.

أما قيدوم هذه الكلية فمخصوص بتقديرنا على الجهود التي بذلها لتوفير الشروط المادية والمعنوية لإقامة الندوة وضمان سير أعمالها على أحسن وجه.

وإننا في ختام هذه الكلمة لننوه بالأعمال المتواصلة التي يبذلها أعضاء إدارة كليتنا هذه كافة، ونحيي فيهم روح التضحية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

صباح 9 مارس2000

د.عزالدين البوشيخي

---

* آثر أساتذة باحثون من كلية الآداب بمكناس غيرهم على أنفسهم مشكورين، حيث اكتفوا بتقديم أبحاثهم للنشر ضمن أعمال الندوة دون إلقائها.

المحور الأول

قضايا بناء المصطلح

بناء المصطلح الحديث على الترجمة
أم على القيم الدلالية والسيميائية الأصيلة؟

د.أمين عبد الكريم (ميشيل باربو)

جامعة ستراسبـــورغ فرنســـا

ملخص:

يتطرق البحث إلى التساؤل عما هو الأفضل في النشاط المصطلحي المعاصر: تعريب المفاهيم الأجنبية عن طريق الترجمة المألوفة أم إحياء اللغة وتحديث التراث المعجمي فضلا عن الطاقات الاشتقاقية غير المستخدمة، أم استكشاف الشبكات السيميائية الأصيلة بواسطة التقنيات الحديثة، حتى نصب فيها المفاهيم الجديدة التي نريد التعبيرعنها. ثم يعرض البحث موقف صاحبه من معضلة لعدد المعاني : ينقد المعالجة السائدة، مستعرضا نواقص التحليلات الشائعة في الموضوع، ويقدم منهجا مقترحا في إطار نظرية النحت الأكبر، واصفا شبكة من شبكات التي يتكون فيها التعبير العربي عن المفهوم؛ داعيا إلى لزوم الحفاظ على البنية السيميائية التراثية لئلا تخسر المصطلحات الحديثة مزايا ترسخها العريق.

يســـعدني أن أشـــارك في أعمال هذه الندوة العلمية المنعقدة بمكناس ، بعد أن فاتتني مناســـبة الـــندوة السابقة بأكادير، فأشكر جزيل الشكر المنظمين الكرام الذين شرفوني بهذه الدعوة، وأتمنى لكم جميعا الهناء والتوفيق.

موضوع الإبداع الاصطلاحي مهم جدا في نظري لأسباب عدة :

- عـــلى صعيد تاريخ اللغة، وبالخصوص نشأة اللغة الفصحى وتطورها من أعماق منطـــلقها السامي عند فجر التاريخ والحضارة في الشرق الأدنى. إنني من الذين يـــرون أن كثيرا من الألفاظ القديمة (الشائعة في العصر الجاهلي) كانت للناطقين بها مصطلحات كونتها وطورتها أحوال الحياة في الأرياف والبوادي.
- و لم تكن بتنوعها وتعددها الهائلين إلا فيضا لغويا لا طائل له كما يزعم البعض، وإنما جاءت دهرا بعد دهر لتلبي حاجات العرب من أهل الوبر ومن أهل المدر، بل من أهل القلاع
- ثم -والحمـــد لله- حان عصر التنزيل ، فأنعم الخالق على البشر بكتابه المعجز الكريم ، فتجلت خطورة المصطلح الإسلامي قدوة وهداية للأمة حقا، بل لكل قوم يعقلون.

ثم استهل النمو الفني والعلمي والفكري تحت راية الإسلام الخفاقة، ونعرف دور الترجمة (من الإغريقي والبهلوي خاصة) في تلك النهضة العظيمة التي سجلت صفحات لا تنسى بأحرف الذهب.

ثم تغظلم المشرق وانطفأ مصباح الأندلس ،وإن لم يدم الانحطاط إلا قرونا معدودة أي دقائق لا أكثر في مقياس الزمن! فعاد شأن العروبة مهما بل أهم على المسرح الدولي. ولئلا ننسى أن عهـــد الاســـتقلال لم تعشه معظم العرب أثناء القرن الزائل إلا منذ جيل أو جيلين فحسب، لذلك فإن النهضة العربية الحديثة لاتزال عرضة وهدفا ومثالا لشعوب تنمو وترتقي أو تربجئ. وقد أصاب صاحب ديباجة الندوة ، قائلا إن البحث في المصطلح «متعلق أشد التعلق بتأهيل الـــلغة لـــلقيام بأدوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم ، وتنمية طاقاتها التعبيرية لمواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه بنصيب».

إن هـــذه الجمل الصائبة خلفت في ذهني أصداء، إذ إنني أنادي دائما إلى استطلاع بناء الرصيد اللغوي الفصيح، واستخراج كنوزه التعبيرية الكامنة ، أجل الكامنة تحت القواعد الصـــرفية والاشتقاقية، الكامنة في أعماق تشكلاته وترابطاته الصميمة. لاشك في أن الدفاع عن مسير اللغة وإسهامها في تنمية العلوم والفنون (كما فعلت في القرون الوسطى) لن يوفق

في عصـــرنا الحديـــث إلا بالنمو الاصطلاحي. لا ينجح الإنسان في إنماء الأشياء إن لم تكن فيها القدرة على النمو. فهل بوسع لغتنا الفصحى أن تلبي حاجات النمو والتطور؟

أجـــل ، ومن مقاصد نظريتي إثبات هذا الإيجاب، وإطلاع الجميع على الإمكانات التأليفية المتعددة في صميم بناء اللغة، فإقناعهم بتعدد الطاقات التعبيرية الكامنة في أعماقها.

اسمحـــوا لزميـــلكم المتواضع أن يقدم لكم في حدود هذه المداخلة القصيرة خلاصة أرجوها سائغة مفهومة لآخر تجاربي النظرية والتطبيقية في هذا المضمار. وأعني بذلك الاجتهاد المثابر من أجل التوفيق بين أصالة القيم الدلالية وحداثة المفاهيم التي نحتاج إلى تعريبها.

وقصـــدي البحث عن صميم كنز اللغة واختراع المناهج المناسبة لكشف النقاب عن طاقاتها التعـــبيرية، ومـــن ثمة صب النتائج في القوالب العلمية المحدثة ، يلهمه الرجاء المنشود وروح الـــتوكل والتواضـــع والتأني، وفي آن واحد الإعجاب بلغات التنزيل ووحي الأنبياء، وبعظمة رائدهـــا المـــتفوقة لغة الضاد التي اختتمت بها الرسالة. إن اختياره تعالى للغتنا الفصحى لدليل مبين على أنها ستحيى في خدمة العلم والمعرفة إلى يوم القيامة.

لكن كيف نخدمها نحن ، دون أن نمس بروحها الخالدة وبأصالة عناصرها المحضة ؟ هل نراعي هذا المتقضى لمّا نترجم المصطلحات الأجنبية فنُدخل إذن إلى العربية معانيها الدخيلة؟

هـــذا سؤال مشروع ملح على العالم الواعي، خصوصا إذا كانت الترجمة حرفية. صحيح أن المصـــطلحيين قـــد نجحـــوا أكـــثر من مرة في هذا المجال الغني، ويكفينا أن نذكر (ناطحة الســـحاب) إزاء Sky scrapes / gratte ciel حـــتى نلحظ الفرق بين حرفية الترجمات وعبقريتها. غير أن الحفاظ على القالب الصوتي العربي عند الترجمة، وفي الحين نفسه الإخلال بارتـــباطاته الأصـــيلة وحتى بالمضمون الدلالي المتداول، لابد لهما من فسخ هذه الارتباطات الوثيقـــة بـــين الألفاظ، دون أن ينتبه إليه الناطقون بها. حتى إنهم بالنتيجة على طريق نسيان معظـــم العلاقات السيميائية المتميزة في اللغة الفصحى، وأعني بذلك العلاقات المتشابكة بين الـــلفظ والمعنى. قد يقول البعض إن ذلك محتوم، وإن الأمر نفسه يجري في جميع اللغات الحية المتطورة ، بل إنه ظاهرة من ظواهر التطور.

جوابي أن هناك مهما يكن خطرا أكيدا قد أحس به الشيخ المشهور عبد القادر المغـــربي ، أحد مؤسسي المجمع الدمشقي. فقد نبه وعيَ العرب المعاصرين في كتاب الاشتقاق والـــتعريب، مشيرا إلى أن الفكر العربي سيضِلّ ضلالا تدريجيا إذا تسربت إلى أحشاء معجم الـــلغة دلالة أجنبية ترتدي اللفظ العربي، فتتخذه قناعا ماديا لتأثيرها اللاشعوري على أركان المعـــاني الأصلية. نعلم أن المجمعيين والمصطلحيين العرب قد تمسكوا بالمبادئ السليمة كإحياء اللغة أو تفضيل الاشتقاق على التعريب المباشر.

إلا أنهم كثيرا ما لا يعون أخطار الترجمة حينما أدخلوا إلى العربية مركبات دلالية دخيلة تقلد تقليدا الأمثلة الأجنبية المعبرة على ثقافة لا تقاسم تماما مسلماتها ولا مقاصدها ولا قيمها الاجتماعية مثلا ويعيش سائر الشعوب وحتى أوربا الغربية نفس التجربة المرة أمام تدفق الألفاظ والمنتوجات الأمريكية . ويبذل وطني جهدا جهيدا في الدفاع عما نسميه " الاستثناء الثقافي" « L exception culturelle ». وحتى مستوى المعرفة عند الترجمة الحرفية للمصطلحات الأجنبية قد يبقى مشلولا لا يتطور من جراء هذه الترجمة. خذوا كلمة axomos اليونانية القديمة . معناها الوحدة المادية التي لا تقسم، أدخلها المترجمون إلى العربية في العصر العباسي بشكلها المعرب : لا قسمة.

لا شـــك في أن هـــذه التسمية ثبتت في الأذهان تصورا جامدا لما سميناه في العصر الحديث (الـــذرة) . ونعرف الآن أنها تتقسم حقا، بل أنها تصهر. ثم أمست التسمية المترجمة باطلة بل كاذبة في نظر العلم الحديث. وأصبحت (الذرة) تسمية وافية، وإن كانت مجازية مستلهمة من القرآن الكريم، لأنها لا تمنع عقل الناطق بالضاد من تصور هذه الوحدة مركبة تتجزأ.

أمـــا بقاء كلمة axome بالفرنسية وما يعادلها في سائر اللغات ، فيدل على ضياع الشعور التأثيلي في الغرب المعاصر وعلى جهل اللغة اليونانية

ظـــن الكـــثير في العـــالم العربي أن إحياء الجذور الأصيلة واستغلال الصيغ الصرفية المعـــروفة، والحصول على مشتقات جديدة ستحل أكثرية المشاكل الاصطلاحية.هذا الموقف ســـليم من حيث المبدأ، ولكنه لا يخلو من التعرض للنواقص من حيث التطبيق. قد أشرت إلى ذلـــك في عـــدد من المقالات، من بينها مقال «من أصالة الجذور إلى جذور الأصالة، نظرية

السنحت الأكبر» الذي سيصدر قريبا بإذن الله في أعمال ندوة تونس سنة 1996 حول «مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر». فلينتبه الجميع إلى أن معظم الجذور العربية متعددة المعاني. عواقب هذه الحقيقة متعددة هي الأخرى.

ولا يكفي وجو السياق في الخطاب لإحلال التفاهم المنشود بين الكاتب والقراء، بين الأستاذ والطلبة، بين الخطيب والجمهور. فيجدر بنا الاعتراف بأن المعنى العام المنسوب إلى الجذر لم يعد مفهوما علميا صحيحا، وبأنه خطأ مبدئي يرتكبه أصحاب التحليل والتأثيل اللغوي كلما حاولوا أن يرجعوا المدلولات المتباينة داخل الجدول الجذري إلى معنى الكلمة الأصل، وكلما وسعوا مجال التحليل إلى المقارنة بين الجذر الأول وبعض الجذور المتقاربة.

والأمثلة كثيرة في خصائص ابن جني ومقاييس ابن فارس، انتهجوا نفس المنهج : أي قارنوا معاني الجذور المنسوبة إلى الأصول بين بعضها ، فاستنتجوا من تلك المقارنة أحكاما قاطعة بخصوص تنظيم الرصيد اللغوي وتأثيل الكلمات المدروسة.

ولكن هذا المنهج السائد يتصف بخطأين أساسيين : قصر تحليل الوحدات اللغوية على القسم المشترك، وإهمال الأقسام المتكاملة التي تكمن فيها أسرار التباين الدلالي بين لفظ وآخر، بل بين مدلول لفظ ومدلولاته الأخرى. على سبيل المثال ، تحليل كلمة (غطرسة) عند ابن فارس أصلها في رأيه (غطس) ، لأن المتكبر يقهر الإنسان كأنه يغطسه ، وهكذا يؤكد لنا أن راء الكلمة زائدة. يفضي بنا هذا التأثيل السائد إلى نسيان ترابطات الكلمة المدروسة بسائر الكلمات المعنية، كمثل ذلك التسلسل الثنائي الواضح بين غطر وخطر وتمخطر وماخ وأطرّ وطرطر وتطرّس وراس الخ. ولم أذكر التشعبات الفرعية كمثل غطرف وتبختر واطرخمّ واطرعمّ وعرم وعرس وهلم جرا إذا تأملنا في هذا التسلسل ، فهمنا ولا شك أن الراء ليست ذائدة وإنما هي جذرية، إذا إنها تشارك في تكوين معنى (الغطرسة) أي مشية الإنسان المتعجرف.

إن تفسير (الغطرسة) بالغطس يضللنا تضليلا ثم نرى كيف أن التشبث بمفهوم الزيادة المعجمية وعزل الحروف الزائدة المزعومة من الارتباطات الثنائية بين الألفاظ المتقاربة على الصعيد الدلالي ، يبعدنا كل ذلك عن فهم التنظيم السيميائي للرصيد اللغوي.

بما أن نفي المتكاملات L exclusion des complmentaires من مجال التحليل خطأ منطقي ومنهجي مستمر يمنعنا من معالجة إشكالية تعدد المعاني ومن استغلال طاقاتها التعبيرية المستورة وراء ما يسمى «الزوائد»، اسمحوا لي أن أُرجعكم إلى مداخلتي في ندوة تونس منوبة ، نوفمبر 1999 عن "المعنى و تشكله".

الفكرة المبدئية – التي أقترحها لمعالجة حقائق تعدد المعاني ولا يتاح لي الآن تفصيلها ولا تفسير رموزها الجبرية – هي أن مدلولا معينا (مهما كان) لا ينحصر في حدود المشترك اللفظي الصامتي (الذي يسمى الجدول الجذري أو الجذر) والصيغة الصرفية المميزة، خاصة وأن هذا المدلول يخرج من المعنى العام المنسوب إلى هذا الجذر؛ وإنما ينبثق هذا المدلول من الروابط اللفظومعنوية liono smantiques بين الكلمة المدروسة وسائر الكلمات المعينة على مستوى أفقي إن صح هذا التعبير ويمتد إلى آفاق كنا نجهلها قبل بدء الاستطلاع. لن أطيل الكلام في أن معظم الدراسات الخاصة بألفاظ اللغة حتى يومنا هذا متشبث أصحابها بمفهوم (معنى الجذر). بعض الباحثين يرفضون تفكيك أجزاء الكلمات والجذور ويقبلون المدلولات كما وضعت. من بينهم زميلي الفرنسي Andr Roman الذي يؤكد في كتابه الأخير (ص 203) أن التقاربات «غير كثيرة» ، إلا أنني وجدت أنها تعد بمئات الألوف أما الآخرون فيحاولون أن يُرجعوا العديد من الكلمات العربية إلى أصل ثنائي تاريخي أو تزامني كمثل G. Bohas التوليدي ، أو Y. Ayache و W.Afallah في «القاموس الثنائي في لسان العرب» دون أن يهتموا بالزوائد ، أي بالحروف الباقية بعد عملية استخراج الأصول الثنائية. فلا عجب في إهمالهم لأكثرية العلاقات اللفظو معنوية ، إذ أن عزل حرف واحد عن كلمة ثلاثية وقصر التحليل على حرفين يلغي ثلثي البناء الكامل : إذا اهتممنا مثلا بفاء وعين الكلمة فحسب، أعرضنا عن معالجة العلاقتين الممكنتين بين الفاء واللام، وبين العين واللام. للأسف، لا تحصى أمثلة التحليلات الناقصة في هذا الصدد. لقد نشرت الكثير حول الموضوع في السنوات الأخيرة ، ويكفينا هنا أن نذكر (قنت) الذي لا يقدر Bohas على تحليله الثنائي، والسبب راجع إلى مسلمات ومناهج نظريته. ثم (عقنقل) عند A.Roman. وكذا ثلث الجذور الثلاثية مثل (كمل ، نقص، قنت ، محك الخ) الذي عجز Afallale وAyache عن

تحليله الثنائي. ذلك كله ناتج عن تشبثهم بمفهوم الدلالة العامة للجذر أو لجزء من أجزائه، وكذلك بمفهوم الزيادة المعجمية التي لا تجيب جوابا مرضيا عن ثلاثة أسئلة ابتدائية :

لماذا اختيار هذا الحرف الزائد؟

لماذا جُعل هذا الحرف في هذا المكان؟

وما هي وظيفته الدلالية في تكوين المدلول المدروس؟

لقد قمت منذ عشر سنوات بالاستطلاع اليومي للترابطات اللفظو معنوية بين الكلمات العربية وهي لا تحصى كما قلت ، باحثا عن تنظيم قيمها الدلالية على أساس عمادها المادي ، يعني على أساس التقاربات غير الصُّدفية بين صوامتها. شيئا فشيئا بدأ النظام ينكشف بارزا من العلاقات الصرفية المعروفة، خارجا من قيودها النحوية. بالإيجاز ، يمتاز تنظيم الألفاظ على هذا المستوى العميق بربط القيم من دون شرط وحدة الصيغة مثلا، بالعكس كان أصحاب الدراسات الإبدالية يلتزمون بهذا الشرط، فقصروا مجال التحليل والمقارنة على كلمتين مترادفتين مبنيتين على وزن واحد. إن منهجي أقرب إلى البحث عن التصاقب عند ابن جني : ختل / غدر، أرفة / علامة غير أن صاحب الخصائص ظل متشبثا بترادف كلمتين فحسب. بينما أبحث أنا عن تواجد قيمة دلالية معينة في جميع الألفاظ المعبرة عنها. هذا هو الذي يفسح لنا الاطلاع على تكوين جميع المدلولات سمة بعد سمة، ومن خلالها نقترب، خطوة بعد خطوة، من حقيقة تشكل المفاهيم العربية الأصيلة. إذا شبهنا هذا المنهج الدراسي الاستطلاعي بما يخص فن الفسيفساء، قلنا إن النحاة واللغويين يقارنون بين الأشكال المتماثلة، وإني أبحث عن القطع المتباينة والمتناسقة معا وعن قوانين اختيارها وترصيعها، عوضا عن وصف السطح المزين بمجرد وصف رسومه المتشابهة. كما يبدو لي إن منهجي يجاري أحوال التخاطب الإنساني الذي لا يكتفي بتبادل المترادفات ، بل يبني المعنى بفضل تركيب الدلالات المتناسقة.

هذا ما سجله الرصيد اللغوي الفصيح في غياب أداة الكتابة: فقد جسد العرب القدامى أفكارهم ومشاعرهم في علامات صوتية تتكرر أجزاؤها في كلامهم، مترابطة متداخلة متشابكة.

إن اختـــراع المصطلحات الحديثة لا يصح أن يقيد في نظام الجذر والصيغة فقط – وهـــو نظام نحوي يقف على الكليات فلا يواكب إلا من بعيد حياة اللغة والكلام والمجتمع المـــتطور. أقـــترح أن نستمد المصطلحات من تلك الحقائق الدقيقة المتعلقة بتشكيل المفاهيم الأصـــيلة. هـــذا وقبل كل شيء في ميادين الثقافة كلغة الأدب والفلسفة والعلوم الإنسانية والروحيات بالأحرى ...

لا تفـــتقر لغتنا الفصحى إلى تحديث يفرض عليها من الخارج : مثلا بإدخال مفاهيم صنعت وانصـــهرت في قوالب ثقافية أجنبية. اللغة الفصحى طاقات تعبيرية هائلة لم تستخدم بـــعد كاملة ، فلا تزال جاهزة كامنة في أركان هيكلها السيميائي.

لقـــد توصـــلت مؤخرا إلى البرهان العقلاني على أن تطور وتوسع المعجم العربي الأصيل – انطلاقا من مادة ثلاثية لم تكن تتجزأ – قد تم عن طريق التضمين، أي التفرع الداخلي ومن دون تقليب ، بعكس ما يظهر على الخط المكتوب. وغنى نتائج التضمين يتجلى في الأرقام: فـــبدلا من التقاليب الستة يتمتع النظام بأربع وعشرين تأليفة جذرية ممكنة من داخل ثلاث صـــوامت مخـــزنة في الذاكرة دون عد الجذور المعتلة ولا الأشكال المبدلة ... أما الأشكال المزيدة (كما يقال) فهي نتائج تداخل مواد مختلفة وتفاعلها على صعيدي الدال والمدلول.

لا يمكـــنني أن أطـــلعكم على كل ذلك بالتفصيل. فكله مفسر تفسيرا في المقالات المذكـــورة ، وبالخصـــوص في رســـالة موســـعة مع ثلاثين رسما بيانيا، وهي قيد الطبع في ستراســـبورغ، أهديـــت نسخة منها (مع نصوص أخرى) لأستاذنا المحترم الدكتور الشاهد البوشيخي. عنوان الرسالة :

Morphogénèse sèquentielle du squelette du Mot de type sémiotique. L'exemple de l'arabe.

فـــبإمكان المهتمين بالنظرية وبتطبيقها أن يقرؤوا تلك النصوص ، وبقدر المستطاع أن يتصلوا بي مباشرة. وأشكركم على حسن استقبالكم وانتباهكم. والسلام عليكم أجمعين ورحمة الله وبركاته.

استنساخ مصطلحي داخل لغات التخصص:
المعلوميات نموذجا

ذ. الحاج بن مومن
كلية الآداب – الرباط –

1 تقديم

إذا ما استثنينا الوظيفة التواصلية للغة، هناك وظائف أخرى أساسية تسمح بالتعريف بمكونات محيط الإنسان وإعطائها معنى وبالتالي ضمان استمراريتها. بعبارة أخرى، إن اللغة تمكّن من ترسيخ وتخزين المعطيات في الذاكرة الشيء الذي يترتب عنه تنمية الرصيد المعرفي و يساعد على توظيف تلك المعطيات عند الحاجة. إن تسمية الأشياء والمفاهيم تتماشى حتما مع اختراعاتها. يبدو هذا القول من المسلّمات لولا المعطيات الأساسية التي تتستّر ورائه. منها، مثلا، أن عملية التمثّل خاصّية فكرية يتم تجسيدها عن طريق التسمية.

إن ميدان الاصطلاح العربي يعرف حاليا مخاضا عسيرا يرجى من نتائجه ايجاد أداة نظرية تمكن أصحاب الميدان من ضبط قواعد ناجعة لوضع المصطلحات حتى لا تبقى هذه الأخيرة عبارة عن جرد قوائم ألفبائية جافة عديمة العلاقة بين مكوناتها. ذلك أن عملية إقحام المصطلح العربي الجديد داخل حقل معرفي معين لا ينبغي أن تقتصر، كما هو الحال، على استبدال المصطلحات الأجنبية بمقابلات عربية انطلاقا من القواميس أو الموسوعات، حيث تعتبر هذه المقاربة داليّة (أو سيمزيولوجية) و تخص فن صناعة المعجم (أو المعجميات).

إن المنظور الحديث لوضع المصطلح العلمي والتقني يقتضي:

– من جهة، مقاربة مسمّياتية (أي أنومزيولوجية) تعنى بفن المصطلح (أو المصطلحيات) وتنطلق هذه العملية من تفحص المفهوم الأجنبي وضبط سماته والإحاطة بعلاقاته مع المفاهيم المجاورة له في نفس الحقل المعرفي (تحديد المحتوي و المحتوى) حتى تتأتى عملية مَوْضَعَتِه داخل

ذلك الحقل. عندئذ يمكن مباشرة عملية تسمية المفهوم الأجنبي حسب ضوابط وضع المصطلحات العربية؛

- ومن جهة أخري ربط كل تسمية مفهوم جديد بشبكة مصطلحية صرفية و دلالية يمثل فيها المصطلح تارة نواة (Noyau ou base) للوحدة المصطلحية وتارة أخرى امتدادا لتلك للنواة.

لنضرب مثلا مرتبطا بميدان المعلوميّات:

المصطلح "ملفّ " يرد في الأمثلة الآتية **كنواة** لهذه الوحدات الاصطلاحية:

أ) **ملفّ** منظّم بصفحات

Fichier organis en pages
Paged file

ب) **ملفّ** متعدّد البَكَرات

Fichier multi-bobine
Multi-reel file

ج) **الملفّ** لا عياري

Fichier non-standard
non-standard file

كما يرد نفس المصطلح كمحدّد لنواة أخرى في الأمثلة التالية:

آ) معالجة **الملفّ**

Traitement du fichier
file processing

ب) حلقة حماية **الملفّ**

Boucle de protection du fichier
file guard ring

ج) نظام إدارة **الملفّ**

Systme de gestion du fichier
file management system

هكذا تعيش المصطلحات العلمية والتقنية حركية داخل كل حقل معرفي بحكم ارتباطها ببعضها عن طريق علاقات تركيبية وأخرى أنموذجية. فلابد من مراعاة هذه الخصائص عند وضع المصطلح الجديد حتى يجد هذا الأخير مكانته داخل هذا النسيج المصطلحي.

تلجأ اللغة العامة إلى نماذج شكلية أو قوالب معجمية مختلفة لتسمية الأشياء و المفاهيم. وتسلك المصطلحيات نفس النهج، بل وتبتكر عند الحاجة نماذج مصطلحية متميزة لبلوغ نفس الأهداف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأدوات المصطلحية تتوفر على طاقات توليدية متفاوتة الإنتاجية.

اخترت دراسة هذه الموارد المصطلحية داخل إطار نظرية A. ROMAN وسأقتصر على إبراز جوانبها التي تهم موضوع المداخلة و المتعلقة بتشكيل الوحدات المصطلحية المركبة.

يفترض صاحب هذه النظرية أن كل لغة بشرية طبيعية تهدف أساسا إلى غايتين:

1) توفير الأدوات الضرورية لتسمية مكونات هذا العالم وتتسنّى هذه العملية بفضل نظام التسمية المتوفر لدى كل لغة؛

2) توفير الأدوات الضرورية للإنسان للتواصل مع مجموعته وتتم هذه العملية بفضل نظام التواصل.

وتوحي هذه النظرية كذلك بوجود نظامين آخرين:

- نظام صوتي
- نظام مقطعي

لهذا يمكن القول أن كل لغة بشرية طبيعية تتكون من نظام لأنساق مرتبطة بعضها ببعض. ويمكن للإنسان عن طريق هذه التركيبية التوفيقية بين الأنساق المذكورة أن يرفع من فعالية طاقاته الابتركارية.

وعلى غرار اللغات الأخرى، توظف اللغة العربية نظام التسمية لتشكيل مفرداتها، قصد سد حاجيات اللغة العامة، أو لتزويد لغات التخصص بالمصطلحات الضرورية. غير أن هذا النظام لا يكفي بمفرده لتغطية حاجيات اللغة العربية إلى المولّدات خاصة منها الوحدات المصطلحية المركبة. فتستعين اللغة بنظام التواصل لإدماج تلك المصطلحات المنفردة داخل تعابير أو مركبات أو جمل تفي بالغرض. لنضرب مثلا بالوحدات المصطلحية التالية: /اختبار /تحديد /موقع /الخلل/ هي مصطلحات وليدة نظام التسمية. انطلاقا من تلك الوحدات، و بفضل

نظام التواصل يمكن للغة صياغة مركبات مصطلحية يعبر كل مركب منها عن مفهوم خاص داخل حقل المعلوميات :

- موقع الخلل؛
- تحديد الخلل؛
- تحديد موقع الخلل؛
- اختبار تحديد موقع الخلل.

يرتبط المتن الذي اعتمدته في هذا البحث بميدان المعلوميات ويحتوي على أزيد من 5000 وحدة مصطلحية مركبة. انطلاقا من هذا الرصيد، تم إحصاء واستخراج 156 نموذجا لمركبات اسمية (من اسم واحد إلى ستة أسماء) ، كما تم استنباط قوالب نظرية وصفيّة لكل صنف من أصناف هذه المركبات. وتسمح هذه النماذج بتحليل وفهم تركيبة المصطلحات الجديدة كما تضمن لهذه الأخيرة المطابقة مع ضوابطَ اللغة العربية.

2 ترميز المعطيات

تم ترميز الطبقات النحوية لمكوّنات الوحدات المصطلحية على الشكل التالي:

Nom = (اسم) N	Determinant = (محدّد) DT
Adjectif = (صفة) AJ	Pronom = (ضمير) PO
Adverbe = (ظرف) AV	Prposition = (حرف معنى) PR
Conjonction = (رابط) CO	Prfixe = (سابقة) PX
Code, sigle = (رموز) XX	Verbe = (فعل) V

1.2 منهجية معالجة المعطيات

أمام تعدّد النماذج التركيبية للمصطلحات، فضّلنا ترتيبها حسب عدد الأسماء التي يتوفّر عليها كل نموذج حتّى يسهل علينا تفحصها.

1) أمثلة لنماذج أحادية الاسم

N+PX+AJ = طابعة لا صدميّة = impactless printer

N + PR +DT +AJ = صورة بالثّنائي = binary image

N+ PR+ AJ = كبل تحت ارضي = underground cable

2) أمثلة لنماذج ثنائية الاسم

N+DT+N = قدرة المعالجة = processing capability

N+AJ+DT+N = دائرة ثنائية الاستقرار = bistable circuit

N+AJ+PR+DT+N = تخصيص دينامي للذّاكرة = dynamic storage allocation

3) أمثلة لنماذج ثلاثية الاسم

N+DT+N+PR+N = تحويل البطاقة إلى اسطوانة = card-to-disk conversion

N+PR+N+N = طرفية بشاشة عرض = display terminal unit

N+N+DT+N = مركز معالجة المعلومات = processing information center

4) أمثلة لنماذج رباعية الاسم

N+N+N+N = تسمية وحدات إدخال-إخراج = input-output referencing

N+N+PR+N+N = طرفية عرض بلوحة مفاتيح = keyboard display terminal

N+N+DT+N+CO+DT+N = نظام ضبط الإدخال و الإخراج = input-output system control

5) أمثلة لنماذج خماسية الاسم

N+PR+N+DT+N+DT+AJ+PR+N+DT+N

roll call polling = نداء إلى وحدات الاتصال المباشر بواسطة الحاسوب

6) أمثلة لنماذج سداسية الاسم

N+AJ+PR+N+DT+N+PR +N +N+DT+N

= شفرة خاصة لكشف الأخطاء من عملية نقل المعلومات

= cyclical redundancy check

3 العلاقات التركيبية داخل الصّنافات

يتمثل الجهاز النظري لدراسة مختلف النماذج المصطلحية في قوالب وصفيّة تمكّن من إعادة تشكيل جميع الصّفات التركيبية لكل نموذج من هذه النّماذج. وكل صفة من هذه الصّفات التركيبية تعتبر بمثابة قالب استنساخي.

يتألّف كلّ قالب نظري وصفيّ من عدّة عناصر يتحقّق منها عنصر واحد على الأقلّ. و تمثّل هذه العناصر مختلف الطّبقات النّحوية المشار إليها (انظر 1.1- ترميز المعطيات) والتي تتكوّن منها الوحدات المصطلحية.

1.3 القالب النّظري الوصفي للنّماذج الأحادية الاسم.

يتشكل هذا القالب من العناصر التالية:

[(PX+(AJ)+(AV)+(PR)+(XX)+(DT)+N+(PX)+(PR)+(DT)+(AJ)+ (PR)+ (PO)+(CO)+(DT)+(AJ)+(AV)+(CO)+(VB)+(VB)+(XX)]

يحتوي هذا القالب على 21 عنصرا، عشرة منها مختلفة، ويولّد هذا القالب 43 نموذجا تركيبيا أنتجت 1731 وحدة مصطلحية، الشّيء الذي يمثّل 38,79% من مجموع المتن المتكون من 5000 وحدة مصطلحية. ونعطي فيما يلي سبّورة لأمثلة من هذه القوالب (أحادية الاسم) مرتّبة حسب عدد المصطلحات التي أنتجتها تلك القوالب. ويعتبر مجموع القوالب الاستنساخية النّاتجة عن كلّ صنف من الأصناف المصطلحية (المكونة من اسم واحد إلى ستة أسماء) بمثابة قائمة لقواعد وضع المصطلحات الخاصة بكلّ صنف.

القالب الاستنساخي الأكثر إنتاجية هو [N+AJ] مثلا :

دائرة ثنائية double circuit

طابعة صدمية imprimante impact

اختبار حدّي contrle marginal

ولّد هذا القالب 1299 وحدة مصطلحية أحادية الاسم الشّيء الذي يمثّل 75,04% من مجموع هذا الصّنف من المصطلحات.

2.3 القالب النّظري الوصفي للنّماذج الثّنائية الاسم

يتشكل هذا القالب من العناصر التالية:

[(AJ)+(PR)+(DT)+N+(PX)+(DT)+(AJ)+(AJ)+(AV)+(CO)+(VB)+(PR)+(PX) +(DT)+N+(XX)+(DT)+(AJ)+(AV)+(PX)+(PO)+(PR)+(DT)+(AJ)+(XX)]

يحتوي هذا القالب على 25 عنصرا، عشر منها مختلفة، ويولّد هذا القالب 53 نموذجا تركيبيا أنتجت بدورها 2272 وحدة مصطلحية، الشّيء الذي يمثّل 50,91% من مجموع المتن المتكون من 5000 وحدة مصطلحية. وإليكم سبّورة لأمثلة من هذه القوالب (ثنائية الاسم) مرتّبة حسب عدد المصطلحات التي أنتجتها تلك القوالب.

القالب الاستنساخي الأكثر إنتاجية هو [N+DT+N] مثلا :

- قدرة المعالجة capacit de traitement
- ضبط المهمات contrle des travaux
- تعليمة البحث instruction de recherche

حيث ولّد 1229 وحدة مصطلحية ثنائية الاسم الشّيء الذي يمثّل 54,09% من مجموع هذا الصّنف من المصطلحات.

3.3 القالب النّظري الوصفي للنّماذج الثّلاثية الاسم

يتشكل هذا القالب من العناصر التالية:

[(DT)+N+(DT)+(AJ)+(CO)+(AJ)+(PR)+(PX)+(VB)+(DT)+N+(DT)+
(AV)+(AJ)+(PR)+(CO)+(DT)+N+ (DT)+(AJ)+(PR)+(PX)+(AJ)+(PO)]

يحتوي هذا القالب على 24 عنصرا، تسع منها مختلفة، ويولّد هذا القالب530 نموذجا تركيبيا أنتجت بدورها 440 وحدة مصطلحية، الشّيء الذي يمثّل 9,86% من مجموع المتن.

القالب الاستنساخي الأكثر إنتاجية هو [N+N+DT+N]

ضبط تسلسل المهمات = commande de squences des travaux

حيث ولّد 240 وحدة مصطلحية ثلاثية الاسم الشّيء الذي يمثّل 54,09% من مجموع هذا الصّنف من المصطلحات.

4.3 القالب النّظري الوصفي للنّماذج الرّباعية الاسم.

[N+(DT)+(AJ)+(PR)+N+(CO)+(AV)+(AJ)+(CO)+
(PR)+(DT)+N+(CO)+(PR)+(DT)+N+]

لا يحتوي هذا القالب إلاّ على 16 عنصرا فقط تسعة منها مختلفة، نظرا لقلّة الوحدات المصطلحية من هذا الصّنف. ويولّد هذا القالب 8 نماذج تركيبية.

القالب الاستنساخي الأكثر إنتاجية هو [N+N+N+DT+N]

نظام مسائلة قاعدة المعطيات = systme d'interrogation de la base de donnes

4 ملاحظات عامة

الملاحظ من خلال الأمثلة الّتي سردناها هو أن بعض النّماذج التّركيبيّة تتميّز عن الأخرى بطاقاتها التّوليديّة العاليّة. ويتمثّل هذا في نتائج الإحصائيات الّتي قمنا بها والّتي أفرزت المعطيات التالية:

ثمانية قوالب استنساخية ولّدت لوحدها 82,25% من مجموع التّراكيب المصطلحيّة، وهي كما يلي :

القوالب الاستنساخية	عدد الوحدات المصطلحيّة المولّدة
N+AJ+AJ	91
DT+N+DT+AJ	112
N+N+AJ	128
N+DT+N+DT+AJ	185
N+N+DT+N	240
N+N	386
N+DT+N	1229
N+AJ	1299

القالبان [N+DT+N] و[N+AJ] هما الأكثر إنتاجية حيث ولّدا ما مجموعه 2528 وحدة مصطلحيّة ويمثّل هذا العدد 56,65% من مجموع مصطلحات المتن. ولإبراز هذه الإنتاجيّة العالية يكفي القول أن 69 قالبا استنساخيا لم يُنتجوا إلاّ 69 وحدة مصطلحيّة (مصطلح واحد لكلّ قالب) و 19 قالبا آخر ولّدت ما مجموعه 38 مصطلحا.

5) العلاقات الأنموذجية

يوجد نوعان من المركّبات المصطلحيّة، على شكل سلسلات، داخل المتن المعتمد :

- الوحدات المصطلحيّة الموجودة في السّلسلة الأولى مكوّنة من نفس النّواة ومن امتدادات مختلفة:

تعليمة أحادية العنوان - single-address instruction

تعليمة لا عمل - non-operation instruction

تعليمة البحث في الجدول- table look-up instruction

بينما تتميّز السّلسلة الثّانية بوحدات مصطلحيّة لها نفس الامتداد ونواة مختلفة:

عنوان التعليمة - instruction address

عدّاد التعليمة - instruction register

ضبط عدّاد التعليمة = register control instruction

المصطلح " *تعليمة* " يرد 109 مرّة داخل المتن كنواة للوحدات المصطلحية، والقالبان الاستنساخيان [N+DT+N] و[N+AJ]، كما كان منتظرا، انتجا نصف مجموع هذه المصطلحات. يظهر القالب الأوّل [N+DT+N] في سلسلة مـــــن الامـــتدادات : [DT+AJ] و [PX+DT+AJ] تضاف إليه تدريجيا لتولّد وحدات مصطلحية مركّبة جديدة تحدّد بكيفية دقيقة مفاهيم أخرى مرتبطة بنفس القالب، كما هو الشّأن في الأمثلة التّالية:

تعليمة التّفرّع - branch instruction

تعليمة التّفرّع المشروط - conditional branch instruction

تعليمة التّفرّع الغير المشروط - inconditional branch instruction

المصطلح الثّاني يوجد في وضعية تبعية بالنّسبة للمصلح الأول بينما المصطلح الثّاني والثّالث يوجدان في حالة تطابق.

يعرف القالب الاستنساخي [N+DT+N] امتدادا آخر بفضل إضافته الصّفة (AJ) بعد الاسم الأوّل ليصبح شكله كالتّالي:

- [N+(AJ)+DT+N]

تعليمة مباشرة العنوان - direct address instruction

تعليمة فورية العنوان - immediate address instruction

تعليمة أحادية العنوان - single address instruction

6 خلاصة

ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات هو أن دراسة بنية المصطلحات والعلاقات القائمة بين مكوّناتها تبقى بدون جدوى طالما تجاهلنا ميزة السلسلات داخل القوائم المصطلحيّة أو بعبارة أخرى إذا ما تلافينا العلاقات الأنموذجية كما ورد في الأمثلة السابقة. إنّ الوحدات المصطلحية تنسج بينها صلات أنموذجيّة لا تخلو من تأثيرات على تركيبتها.و ربّ ملاحظ يعتقد أن الوحدة المصطلحية التالية المركبة من 11 عنصرا :

النظام المعكوس لعدم العودة إلى الصّفر =

DT+N+DT+AJ+PR+PX+DT+N+PR+DT+N

ما هي إلاّ نادرة لا تمتّ بصلة بدراسة بنية المصطلحات المركبة. ويمكن وضع تساؤل آخر في نفس الاتجاه وهو: ما شأن 69 قالبا استنساخيا التي لم ينتج كل نموذج منها إلاّ مصطلحا واحد هل نعتبرها كذلك من النوادر؟ إذا كانت هذه التساؤلات تجد بعض المبررات من خلال تحليل تركيبي للوحدات المصطلحية، فإن ميزة الشذوذ تنقلب إلى ظاهرة عامة عند ما نتفحص تلك الوحدات المصطلحية من منظور أنموذجي فيتبين لنا أنها :

1) تتكون من وحدات مصطلحية أخرى. فمثلا الوحدة المصطلحية المركبة السالفة الذّكر مكوّنة من المصطلحات التالية :

نظام

نظام معكوس

الصفر

العودة إلى الصفر

عدم العودة إلى الصف

النظام المعكوس لعدم العودة إلى الصّفر

2) تنتمي لسلسلات مصطلحية أخرى تبرز **نوعين** من العلاقات الّتي تربط كلّ عنصر من العناصر المكوّنة للوحدة المصطلحيّة داخل السلسلات :

علاقات أنموذجيّة مباشرة، كما هو الشّأن بالنّسبة للمصطلح التّالي:

ضبط عدّاد التعليمة = register control instruction

تربط هذا المصطلح صلة أنموذجيّة **مباشرة** بمصطلحات السّلسلة الّتي تحتوى على النّواة "**ضبط**" = control

كما تربطه **علاقات أنموذجيّة غير مباشرة أو منحرفة** بمصطلحات السّلسلة الّتي تحتوى على المصطلح "*تعليمة* " كنواة.

ويجب مراعاة كل تلك الصلات، التركيبية منها و الأنموذجية، عند محاولة ضبط تعريف الوحدات المصطلحية.

ويهدف تحليل هذه النّماذج المصطلحية إلى :

- فهم تركيبة المولّدات العلميّة و التقنيّة؛
- إخضاعها للضوابط اللّغويّة؛
- ضبط برمجيات معلوماتية تساعد على التعرف على الوحدات المصطلحية وانتقائها عن طريق المسح الإلكتروني لبنوك المعطيات النصية
- إعداد صنافات من التعابير الجاهزة وإدراجها ضمن برمجيات الترجمة الآلية للرفع من فعاليتها.

المراجع

الرّصافي معروف: الآلة والأداة، تحقيق عبد الحميد الرشوي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1980.

المغربي عبد القادر: كتاب الاشتقاق والتعريب، مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1947

BEN MOUMEN, Elhadj (1999) : " Termogenetic cloning for specialised languages", in : *Offshoot*, special issue in and of translation, RGTCS, Vol.II, n° 2, 1999, pp.70-76.

GROSS, G. (1988) : *Degré de figement des noms composés, in: Langages, n°90, Juin 1988.*

PORTELANCE, C.(1989) : *Les formations syntagmatiques en langues de spécialités*, Ph.d., Université de Montréal.

RECANATI, François (1993) *Direct reference, from language to thought*, Oxford, Blackwell.

ROMAN, André (1987) *La reconnaissance de la protolangue arabe comme un " système de systèmes", base pour* la créativité néologique, Meta, vol.32.

التركيب المصطلحي

طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية

ذ. جواد حسني سماعنه

بمكتب تنسيق التعريب/الرباط

ملخص البحث

يكشف هذا البحث عن طبيعة صوغ المركبات المصطلحية وعلاقتها بالمصطلحات المركبة من خلال ما يسمى بالتركيب المصطلحي، الذي تفتقر إليه الدراسات المصطلحية العربية الحديثة. وباتباع بعض مناهج اللسانيات الحديثة، والعلوم المجاورة الأخرى (المنطق، نظرية المعرفة الخ)، قمنا باقتفاء أثر المظاهر النظرية للتركيب المصطلحي في اللغة الطبيعية، ثم أخضعنا هذه المظاهر المستقراة لطبيعة البحث المصطلحي، فركزنا على مفهوم التحديد وعلاقات الارتباط بين أركان المركبات المصطلحية استناداً إلى مفاهيم لسانية مثل (المعرّف اللساني)، وإلى بعض المفاهيم المعرفية الأخرى (التسمية، التحديد، التخصيص بالسّمة ، التعريف، حقول المفاهيم، الخ..) وكان لا من اتباع قواعد المنهج التحويلي التوليدي لتبين مدى التحولات التي تطرأ على بعض المركبات المصطلحية قبل أن تظهر في بنياتها المتداولة.

وقد توصلنا أخيراً بواسطة مسح ميداني للمركبات المصطلحية في عدد غير قليل من المعاجم المتخصصة، إلى استخلاص النماذج التركيبية العامة للتراكيب المصطلحية على قاعدة النحو العربي الأصيل.

[1] المظاهر النظرية للتركيب اللفظي والمصطلحي في اللغات الغربية

[1.1] اللفظ المركب والمركب اللفظي

تميز البحوث اللغوية الغربية بين نوعين من المركبات، وهما الألفاظ المركبة والمركبات اللفظية بسيطة ومعقدة[1]. فاللفظة المركبة هي التي تتألف من عنصرين لغويين متحدين وتكون اسما أو صفة أو فعلا[2]، وتتميز بما يلي:[3]

- اندماج عنصري اللفظة في كلمة واحدة واستقرار العلاقة التركيبية فيما بينهما.
- التعبير عن دلالة قد لا تكون بالضرورة حاصل مجموع معاني العنصرين، كاللفظة المركبة (blackbird) التي تعني طائراً أسود ، يسمى في العربية الشحرور، وليس أي طائر أسود كما يشير الى ذلك معنى اللفظة إذا نظر الى عنصريها كل على حدة[4].
- وقوع النبر الأساسي على العنصر الأول من اللفظة المركبة، والنبر الثانوي أي الأضعف على العنصر الثاني[5].

أما المركب اللفظي فيتكون من كلمتين منفصلتين أو من كلمة ولفظة مركبة، نحو (black bird) وتعني هنا أي طائر أسود، أو (black bird s nest) عشّ الشحرور[6].

يتميز المركب اللفظي بمميزات منها:

- الفصل بين عناصر المركب بمساحة بياض، بين عنصرين من عناصره على الأقل، بعكس اللفظة المركبة التي تقترن فيها العناصر المؤلفة[7].
- عدم استقرار الدلالة بين عناصره خاصة عندما يكون معقدا متعدد العناصر، إذ تخضع الدلالة فيه للاستبدال مع عناصر أخرى على محور الاستبدال[8].
- وقوع النبر الأساسي على العنصر الأخير من المركب تمييزاً له عن اللفظة المركبة التي يقع النبر فيها على الجزء الأول منها[9].

يفرق سانفورد شين بين الاسم المركب والمركب الاسمي على مستوى النبر، كما يلي[10]:

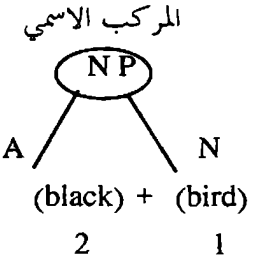

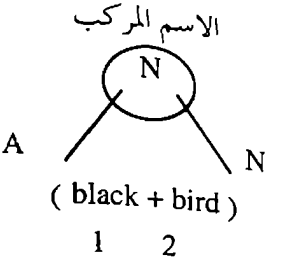

[2.1] التركيب في الدراسات المصطلحية

[1.2.1] مفهوم التحديد وعلاقات الارتباط في المركبات المصطلحية

عُنيت المدارس المصطلحية على اختلاف انتماءاتها (فرنسية ونمساوية وكندية وانجليزية-أمريكية...الخ) بعلاقات الارتباط بين عناصر المركبات المصطلحية من منظور علم اللغة والفلسفة والمنطق والمعرفة اعتمادا على مفهوم التحديد. يطلق مصطلح التحديد لسانيا ومصطلحيا على الوظيفة المؤكدة بنوع من المحدِّدات (أو المعرِّفات) التي ترتكز على تحقق الاسم، بإعطائه ميزة الاسم المعرفة أو النكرة[11]. أما المحدِّد فهو: الكلمة المكوّنة للتركيب الاسمي التي تحدد رأس هذا المركب الذي هو الاسم[12].

يحتل مفهوم التحديد مكانة خاصة في الدراسات المصطلحية الحديثة لارتباطه المباشر بنظرية التسمية التي تقوم على العلاقة المنطقية بين المفاهيم ومنظوماتها المصطلحية، فوضع مصطلح ما مفردا كان أو مركبا إنما يقوم على تحديد هذا المصطلح بالنسبة الى معناه الخاص وإلى موقعه في منظومة مفاهيم ينتمي إليها بالضرورة[13].

وتكون عناصره أفرادا (أو أعضاء) لجنس هذا المفهوم، ويكون ثمة عنصر أساسي هو العنصر (المحدَّد) الذي تقوم بتحديده وتسميته عناصر محدِّدة (أو معرِّفة) في المركب ذاته[14].

في هذا الضوء، يصف جان ساجير المركبات المصطلحية الاسمية بأنها أبنية ذهنية تسهم في بناء الأنساق المصطلحية، ذلك إن نُوى المصطلحات أي العناصر المحدَّدة التي هي العنصر الثاني في المركب[15]، يمكن أن تشير الى الصنف الذي ينتمي اليه المفهوم. كما أن المحدِّدات، وهي العناصر الأولى في المركبات المصطلحية، تعد مؤشرات على تفرعات الصنف[16].

يمثل جان ساجير علاقة الارتباط هذه بالمنظومة المصطلحية التالية[17]:

نفق قَنَوي

نفق مشاة

نفق مَرْكبات

نفق قطار كهربائي

نفق قطارات

نفق تحت الماء

نفق تحت الأرض ..... وهلم جرا.

بحيث تكون كلمة (نفق) الكلمة النواة المحدَّدة بما بعدها من عناصر لغوية واصفة ومحدِّدة تعد من وجهة نظر منطقية وفلسفية خاصيات فرعية محدِّده لمصطلح مفهومي يراد تحديده وتعريفه بكل تفريعاته. تنتمي الخصائص المحدِّدة الى ما يسمى بنظام التسمية المصطلحي، الذي يعتمد على منظومات المفاهيم ذات الخصائص، حيث تسمى الأشياء بأقرب خاصية من مجموعة الخاصيات التي تشكل مفهوما عريضا، والتي تندرج تحت نوعين هما[18]:

- خصائص من الدرجة (أ): وهي خصائص ذاتية لازمة، يدخل ضمنها المواصفات المباشرة للشيء المراد وصفه، نحو (الشكل، والحجم، والمادة، والصلابة...الخ).
- خصائص من الدرجة (ب) وهي خصائص طارئه، تنقسم بدورها إلى فرعين هما:
- خصائص الغرض (ب1)، نحو (التطبيق، والوظيفة، والمجال، والمحل...).
- خصائص الأصل (ب 2)، نحو (طريقة الصنع، والمكتشف، والواصف، والمخترع، والمنتج، وبلد المنشأ...الخ)

[2.2.1] نظام التسمية المصطلحي في ضوء اللسانيات الحديثة

تسمى هذه الخصائص محدِّدات، بمعنى أنها تحدِّد وتعرِّف العناصر المراد تحديدها التي هي أجزاء أساسية في المركبات المصطلحية كما تقوم بتحديد تسمية واصفة لكل منها، حيث تختار المحدِّدات بحسب المفهوم الخاضع لمتطلبات التسمية وخصائص التعيين. يذكّر هيلموت فيلبر، مستنداً في ذلك الى أطروحات فوستر الرائدة، بأن اختيار الخصائص وإطلاقها على المفاهيم إنما يتم في إطار من العزل والانتقاء الذي يقود في النهاية الى مركبات تحدث فيها عمليات

حذف واختصار وربما إعادة ترتيب بالمعاني المتخيلة للمعنى النحوي التحويلي. فالتركيب المصطلحي (صندوق فولاذي Steel box)، الذي يدخل في سياق منظومة مفهومية متعددة العناصر والأفراد وتعد كلمة (الصندوق) فيها هي العنصر المحدَّد، قد مرّ بمرحلتي تأليف استناداً الى خاصيتين مباشرتين للمحدَّد هما: (مادة الصنع) و(طريقة تشكيلها) أو صناعتها. بهذا، نكون إزاء مركب خضع لعملية اختزال وحذف حتى آل إلى بنيته الظاهرة (صندوق فولاذي) الذي اعتمد في صياغتها على اختيار خاصية مما لدى الدرجة (أ) من خصائص [19]. ويرى فيلمر أن المركب قبل التحديد، وقبل الاختصار كان في هيئة بنية أخرى ، متصورة في الذهن هي:

(الصندوق الذي هو مصنوع من مادة الفولاذ) حيث اختزلت المحدِّدات لتنتهي الى لفظة (فولاذي)، في التركيب (**صندوق فولاذي**)[20]، أما لو كان المطلوب تحديد خاصية أخرى (كالوظيفة مثلا) التي هي من خصائص الدرجة (ب) فإن صياغة المصطلح تكون مختلفة، نحو: **صندوق بريد أو صندوق أدوات**[21]. لذلك، تعد المحدِّدات السمات المميزة في التراكيب المصطلحية والقادرة على أن تحدد وتعرِّف مواقع المصطلحات الأساسية في منظوماتها وعلاقات العناصر المركبة، والمركبات المصطلحية، كأفراد في جنس المفهوم المصطلحي العريض، بكل التفاصيل المطلوبة[22].

تزداد المركبات المصطلحية تعقيداً كلما تعددت عناصرها المكونة حيث يكون الارتباط بين هذه العناصر مشكاليا وغامضا أحيانا، في هذه الحالة المعقدة، فإن المركب المؤلف من ثلاثة عناصر يخضع لنموذجين من التركيب هما[23]:

(A + B) + C **(1)**

A + (B + C) **(2)**

حيث يشكل العنصر المفرد في النموذجين الجزء المحدَّد (النواة)، مما يعني أن المركب الاسمي قد يدخل بدوره أساسا في التركيب المعقد الجديد.

تخضع التركيبات المصطلحية المعقدة في أغلب الأحيان لعمليات حذف واختصار للحدّ من عناصرها الضعيفة (حروف، أدوات، مفاعيل) ولإكسائها دلالات واضحة بحسب ما تنص عليه شروط التسمية المصطلحية وفق توصيات المنظمة الدولية للتقييس[24].

فقد يوضع المصطلح أولاً في هيئة مركب من عنصرين ثم يتحول بالاستعمال والتداول الى عنصر واحد، وفق قاعدة الحذف التحويلية التالية:

(a + b ⟶ b)

ومن ذلك المركب الاسمي (motor car) الذي أصبح (car سيارة) وفقا لمبدأ الاقتصاد اللغوي المحكوم بقانون الجهد الأدنى في التعبير، حيث تم الاكتفاء بالعنصر المحدِّد وحذف ما عداه.[25] يعد الاختصار مبدأ لغويا في التقييس المصطلحي دوليا وقطريا، وفي هذا الصدد فإن المنظمة الدولية للتقييس تنص في توصيتها رقم (704) (إبريل 1968) على ضرورة أن تكون المصطلحات موجزة بقدر المستطاع مع شرط الوضوح، لأن الاقتضاب في صوغ المصطلحات قد يؤدي في غياب شرط الوضوح الى صعوبة الفهم وتداعي دلالة المصطلح[26].

وفي مجال صوغ المصطلحات العربية، فقد نصت (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة (الرباط 1981) على تفضيل الكلمة المفردة على المفردتين أو أكثر في التركيب لأنها تساعد على الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع[27].

في مقابل أنماط الحذف في التراكيب المصطلحية هناك ما يسمى **بالإقحام** أي زيادة ألفاظ مرادفة تقحم ما بين قوسين معطوفة باستعمال حروف العطف والتسوية أو بغير ذلك من أوجه الزيادة التي تلحق بمحددات التراكيب وتنم عن ارتباك واضح في اختيار عناصر التحديد وهو ما يطال نظام التسمية نفسه ويخلخل من وحدة حقل المفاهيم الذي ينتمي اليه المركب. مثل هذا كثير في السجلات المصطلحية الحديثة، نحو[28]:

* جزء محايد أو متعادل (في الصياغة يتساوى المحدِّدان مع أن اللفظة محايد تختلف عن متعادل)
* تكهرب بالاحتكاك (بالدلك) (في الصياغة إيحاء مباشر بأن الدلك مرادف للاحتكاك، مع ان الاختلاف واضح).

* انفصال الجريان (السريان) (في الصياغة إيحاء بأن المحددين مترادفان، مع انهما يختلفان دلاليا، والسريان أدق في مجال الكهرباء).
* تركيب (بنية) ذو أوجه متمركزة (التركيب يختف عن البنية من حيث الدلالة).

[2] التركيب المصطلحي في اللغة العربية

هناك نمطان من التركيب في اللغة العربية وهما: التركيب المزجي المعبّر عنه باللفظة المركبة التي على شاكلة (blackbird) في الإنجليزية، والتركيب اللفظي الذي تتمخض عنه المركباتُ اللفظيةُ والمصطلحية.

[1.2] المصطلح المركب مزجيا

يستند هذا النمط من التركيب إلى ما يعرف في العربية بالتركيب المزجي الذي هو: مزج كلمتين في كلمة واحدة، نحو: حضرموت وسيبويه، وثلاثة عشر، وصباح مساء، واللاشيء، واللاوجود[29].

يختلف المركب المزجي عن النحت، في أن الأول يتم بمزج كلمتين وجعلهما كلمة واحدة[30]، بينما يكون النحت بمزج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة. يضاف إلى ذلك أن المنحوت قد يترتب على صوغه ضياع بعض عناصر المنحوت منه، كبعض الصوامت والحركات، أما المركب المزجي فربما احتفظ بالعناصر المكونة بكل صوامتها وصوائتها[31].

وكان مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) قد ميز من جهته في قرار سابق بين المركب المزجي والنحت، فقد جاء في القرار (أن المركب المزجي) ضم كلمتين إحداهما الى الأخرى وجعلهما اسما واحداً إعرابا وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين. ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وأعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية والوحدات الفيزيائية، ويجوز صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة)[32].

ومن مظاهر التركيب المزجي في مجال المصطلحات:

أ - مزج كلمتين في كلمة واحدة للتعبير عن مصطلح علمي ما، نحو:

بطُنَقَدَميّات، ورأسقدميات، وبلطقدميات، وهي مركبات ممزوجة من: بطنيات الأقدام، ورأسيات الأقدام، وبلطيات الأقدام في تصنيف بعض طوائف الحيوان[33].

الإثنا عشري: وهو اسم معى في المعدة، منحوت من اثنين وعشرة[34].

وهو في الرياضيات مفهوم يعرّف شكلا من اثني عشر ضلعا أو اثنتي عشرة زاوية[35].

الإثنا عشرية : هي فرقة من الشيعة الإمامية تتوالى الإمامة عندهم في اثنى عشر إماماً[36].

ب – مزج حرفين أو أداتين وما أشبه، نحو:

(الماهية) الممزوجة من (ما + هو) وتعني في الفلسفة الأرسطية مطلب ما هو في مقابل مطلب هل هو، فالأول يرادبه الماهية والثاني يرادبه الوجود[37]:

المابعد (الطبيعة) (أي الميتافيزيقا): حيث إن (ما بعد) ممزوجة من (ما + بعد)[38]

الما قبل : من (ما + قبل) نحو ما قبل المنطق[39].

ما تحت (الشعور): من (ما + تحت)

جـ) – مزج أداة بكلمة ما تصديراً أو إلحاقا، وهو ضرب من المزج تأثر العرب فيه باللغات الأجنبية قديما وحديثا، ومن المصطلحات التراثية الممزوجة: المَاصَدَق واللا أدرية واللا وجود واللا دائمة[40].

وفي العصر الحديث، استعمل المصطلحيون هذا الأسلوب في ترجمة المصطلحات الأجنبية المصدّرة بسوابق النفي مثل (– non)، واللواحق التي في نهايات المصطلحات مثل (-less)، حيث عبّر عنها بالسابقة العربية (لا)، في بدايات الأسماء: جامدة ومشتقة، وفي المصادر والصفات، نحو: اللاسلكي واللاقطبي واللا امتزاجية واللا تماثل، واللاشعور واللامنتمي واللاأخلاقي...الخ[41].

يدخل في هذا السياق الكثير من المصطلحات العلمية ذات اللواحق المعربة عن لغات أجنبية كليا أو جزئيا أي الألفاظ العربية المنتهية بلواحق أجنبية، ومن النوع الأول ما يحفل به معجم الكيمياء الحديث في مثل:

سينااميد (الكالسيوم) حيث يتكون كل عنصر في المركب من جذع ولاحقة أجنبية، والمركب الكيمياوي المذكور يتكون من ثلاث عناصر كيمياوية هي: الكالسيوم والنتروجين والكربون[42].

ومثل ذلك المركب (سيانوجين) وهو غاز من الكربون والنيتروجين، فإنه يتألف من اسم ولاحقة وهما عنصران لغويّان أجنبيان[43].

ومن مركبات النوع الثاني أي المصطلح العربي المؤشب بلاحقة أجنبية[44]:

كبريتيد (أو كبريتور) وهو من كبريت + لاحقة أجنبية هي (ide)، وخلّيل: من خل + اللاحقة (yl)، وخليك: من خل + اللاحقة الأجنبية (ic)، ونحاسيك من : نحاس + اللاحقة (ic)، وعطريل: من عطر + اللاحقة (yl)، وحديدوز: من حديد + اللاحقة (ous).

ينتمي الى هذا الضرب من التركيب بعض المصطلحات المركبة التي تنتهي بلاحقة عربية معروفة في التراث العربي وهي (آني) ولكنها غدت مسلكا مطروقا في التركيب المزجي الحديث للتعبير بها عن اللاحقة الأجنبية (oid) الدالة على (الشّبه)، كما في:[45]

غرواني : أي شبه الغراء، المقابل لـ (colloidal)

وكرواني: الشبيه بالكره مقابلا لـ (sphaeroid)

قلواني: أي شبه القلوي، مقابلا لـ (alkaloid)

وكان مجمع اللغة العربية قد تبنى سابقا قرارين في شأن اللاحقة (oid)، أجاز في الأول ترجمتها بـ (شبه)، ليقال شبه غرائي وشبه مخاطي.. وفي القرار الثاني تجويز ترجمتها بـ (آني) للدلالة على التشبيه والتنظير كغرواني وسمسماني فيما يشبه الغراء والسمسم[46].

في ضوء نظرية التسمية المصطلحية تعد اللواحق واصفات لسانية ومعرِّفات نُوى المركبات المصطلحية المذيلة بها، فكل لاحقة إنما وضعت لتسمية مصطلح في صيغة جديدة، وإعطائه موقعا جديدا في نظام مفاهيم معين. فالمصطلح (جيباني sinusoid) يصبح بلاحقته معرَّفا أي منتميا بخاصيته الشكلية التي هي من الدرجة (أ) الى موقع جديد في منظومة المصطلحات التي يندرج تحتها. لذلك عدّت هذه اللاحقة معرِّفاً لنواة المركب وهي هنا (جيب)، مثلما تعدّ (ble) معرِّفا في (flexible قابل للثني) و (logy) في (philology فقه اللغة). وعلى هذا النحو، يمكن للسوابق أن تلعب الدور نفسه، فتصبح معرِّفات لما بعدها من أصول لغوية، نحو اللاعضوي (non-organic)، ومتعدد الأشكال (polymorphic)، حيث

تعد السابقتان (non-) و(poly) الدالتان على النفي والتعدد على التوالي واصفين لسانيين لمابعدهما من جذوع في التركيب[47].

[2.2] المركبات المصطلحية

المركبات المصطلحية هي نتاج عملية التركيب المصطلحي وهو المنهج الأهم في وضع وترجمة المصطلحات التي تزيد على كلمة واحدة، وهو ما يخضع لمفهوم تركيب العبارة في النحو العربي. ينحصر التركيب في العمل المصطلحي العربي بحسب استقرائنا له من المدونة المعجمية المختصة التي بين أيدينا في ثلاثة أنماط بعضها أهم من بعض، وهي: التركيب المصطلحي الدخيل، والتركيب المصطلحي المؤشّب، والتركيب المصطلحي العربي الأصيل الذي سنركز عليه بوصفه المنهج الطبيعي في تأليف التراكيب المصطلحية العربية.

[1.2.2] المركبات الدخيلة

وهي المركبات المنقولة بملفوظها عن لغات أجنبية، نحو ما جاء في معجم (مفاتيح العلوم) للخوارزمي:

دادْ دفيره (أي كتابة الأحكام) (ص114)، وشهر هَمَار دفيره (أي كتابة البلد للخراج) (ص 114)، وكنج هَمَار دفيره (أي كتابة الخزائن) (ص114) وروانكان دفيره (أي كتابة الأوقات) (ص115). وبوط أَبَرْبوط[48] (ص225)، والجان بختان[49] (ص203) والجندَبيدَسْتَر[50] (ص 161)، ردار شيشغان وهو من الأدوية المفردة ويعني أصل السنبل الهندي (ص160).

تكثر التراكيب الدخيلة في المجالات العلمية الحديثة، وعلى الأخص في الفيزياء والكيمياء، ومن ذلك[51].

الكترون فولط

آيون أنودي (أو آيون سالب)

بارا مغناطيسي

ديا مغناطيسية

الفلم الفوتوغرافي

فولطمتر كهروستا تيكي

مايكرو فاراد (وحدة قياس السعة الكهربائية)

مكروسكوب الكتروني

[2.2.2] المركبات المؤشبة

وهي: التراكيب التي يعتمد تأليفها على عناصر لغوية عربية وأخرى أجنبية، ومما جاء من ذلك في المعجم العلمي التراثي المختص نحو (مفاتيح العلوم) للخوارزمي:

الاصطرلاب التام (ص205)، والاصطرلاب المسطح (ص206)، وأم الاصطرلاب (ص205)، والإنبيق الأعمى (ص225)، وترياق الأفاعي (ص164) وجوزهر القمر[52] (ص198)، وديوان الكستبزود([53]) (ص79).

ومن المركبات المصطلحية المؤشبة في المعجم المختص الحديث، وهي كثيرة في مجالي الكيمياء والفيزياء: أمبير لفّة، وإسالة الهيليوم، واستقطاب التَفَلْوُر، وأشعة دلتا، وأشعة الكاثود، والكترود حارف، والكترومتر مطلق، والكترون مداري، وامتزاز إزوترمي، وتأثير كهراكدي، وطاقة كهروستاتيكية، وكتلة البروتون، وكثافة تدفق الفوتونات[54].

غني عن الذكر أن هذين النمطين من التركيب اللفظي تدخيلا وتأشيبا يكثران كثرة ملحوظة في العديد من المجالات العلمية الحديثة وفي الخطاب العلمي، خاصة في التعبير عن أسماء المخترعات الحديثة والمقاييس والوحدات والأجهزة والمخابر العلمية الحديثة، مما يعكس أزمة اللغة العربية في مواجهة المتطلبات العلمية والحضارية الحديثة.

[3.2.2] المركبات العربية الأصيلة

يعرف المركب اللفظي المصطلحي بأنه المصطلح المكون من كلمتين أو أكثر، ويدل على معنى اصطلاحي جديد مؤلف من مجموع معاني عناصره[55].

يتألف التركيب اللفظي في العربية من عناصر لغوية توضع في وضع معين من التركيب، ضمن ما يعرف بأقسام الكلمة وهي: الاسم والفعل والحرف. يرتبط هذا بما يسميه عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) بالنَّظْم الذي يرتكز على مفهوم التعلق، بين عناصر التركيب[56]، الذي يسمى في اللغات الأوروبية بالعلاقات السياقية[57].

وتكون الكلمة في التركيب:

- ركنا أو عمدة: حيث يتشكل منهما المسند والمسند إليه، أما المسند إليه فيكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو اسم فعل ناقص، أو أسماء الحروف المشبهة بليس، أو اسم إن وأخواتها، أو اسم لا النافية للجنس، ولا يكون المسند إليه الاّ اسما[58].

اما المسند فيكون فعلا أو اسم فعل أو خبراً (خبر المبتدأ، أو خبر الفعل الناقص) والأحرف المشبهة بليس أو وخبر إن وأخواتها.

لذلك فإن الركن أو المسند إليه يعد محدِّداً بنواة التركيب، بينما يكون العنصر العمدة (أو المسند) محدِّداً للنواة.

- فضلة: التي تكون في هيئة الحال أو المستثنى أو التمييز أو الظرف أو المجرور بالحرف أو المجرور بالإضافة أو المفاعيل الخمسة[59].

- أداة: كأسماء الشرط والاستفهام وحروف الجر وما أشبه.

ترتبط الكلمات فيما بينها في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها، فالسياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، ويعتمد هذا الترابط بين العناصر السياقية على مفهوم التعلق كما يتجلى في نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، الذي يقول: (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام: اسم وفعل وحرف. وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بينهما)[60].

فقد يتعلق الاسم بالفعل فيكون الاسم فاعلا، أو يكون التعلق بين الاسم والاسم فيكون الثاني خبرا للأول الذي هو المبتدأ، أو يكون صفة أو تأكيدا أو بدلا وهلم جرا ، من مظاهر التعلق السياقي.

ومن ضمن المظاهر السياقية ما يمكن وصفه بشروط التعلق السياقي، كالتكلم والحضور والغيبة (للشخص)، والإفراد والتثنية والجمع (في العدد)، والتذكير والتأنيث (في النوع)...الخ مما يلاحظ في المواءمة النحوية بين عناصر التركيب.

يعنى التركيب اللفظي بكل أقسام الكلم، أما التركيب المصطلحي فيركز فيه على الاسم، بكل أشكاله: مصادر ومشتقات وصفات، الذي يشكل نواة التركيب المصطلحي (العنصر الأول في التركيب)، ويعد من جهة أخرى حجر الزاوية في بناء نظرية التسمية المصطلحية.

ترى لم هذا التركيز على الاسم في النظرية المصطلحية، دون غيره من أقسام الكلم؟

يعرف الاسم بأنه (اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه دون دلالة على زمن)[61]، وعلامته أن يقبل التعريف والتنوين وحرف النداء، والجر والإسناد إليه، وهو عكس الفعل الذي يدل على حدث ذي دلالة زمنية ماضيا أو حاضراً أو مستقبلا[62] ولا يقبل فضلا عن ذلك بشيء مما ذكرنا.

لهذه التعريفات دلالتها في علم المصطلح الحديث، فارتباط الأسماء بالأشياء والمعاني في واقعها المعين، بصرف النظر عن الحدود الزمانية هو من صميم التفسير المنطقي الفلسفي للمصطلحات المتعلق بنظام تسمية الأشياء والمعاني التي يتألف منها الواقع حسية أو غير حسية. فالأشياء والمعاني إنما تسمى أو توصف بأسماء وصفات وليس بأفعال أو ظروف أو حروف، وكل تسمية لا تُنْقَضُ باحتمال الصدق أو الكذب لأنها تعيين يدخل في نطاق الجملة الإنشائية وليس الخبرية. من هنا فإن التركيب المصطلحي لا يعتد بكل مواصفات الجملة، إذ لاتتطلب نواة المركّب بالضرورة اقترانا واجبا باسم آخر ليكون خبرا لها[63]، ولكنها قد تكتفي بنفسها أوبإضافة تابع لها كالصفة والمضاف مثلا لتأكيد التسمية، يدعم هذا الرأي تعريف العرب للجملة التي لا يُشْتَرط فيها إفادة المعنى. يعرف الشريف الجرجاني الجملة بأنها: (مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك (زيد قائم) أو لم يفد كقولك (إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد الاّ بعد مجئ جوابه)[64]. يعني هذا أن التركيب المصطلحي لا يبلغ حد الجملة، وإذا ما حدث ذلك فإنه من وجهة نظر مصطلحية، يكون قد تعرض للتقويض وحكم عليه بأنه جملة وليس تركيبا . يقول في ذلك آلان ري:

(إن المصطلحية تدرس العلامات اللسانية شأنها في ذلك شأن اللسانيات وعلم العلامات، بيد أن ثمة اختلافا بين علم المصطلح وذينك العلمين، فحيث يعنى هذان العلمان بالعلامات اللسانية مطلقا، فإن علم المصطلح يعنى بنوع خاص منها وهي الأسماء كمصطلحات وليس الأفعال أو الأدوات أو الحروف. فالاسم بالمعنى المنطقي يفسّر كعنصر مستقل في التجربة البشرية فردية كانت أو جماعية، التي يسمّيها أو يخصصها أو يعبّر عنها المستعملون)[65].

فالأسماء هي جوهر تعيين عناصر الواقع المادية والمعنوية، فكل عنصر، يسميه ألان ري (مرجعا)، يتطلب تسمية، والاسم، كما يقول: "موضوع ومادة المصطلحية، بحيث يمكن أن نحدد كل اسم داخل نظام نسقي قابل للتعداد، و/أو التنظيم والجدولة المصطلحية، ومضمون تعريفه هو ما يسمى بالمفهوم (concept) القابل للتحليل الإدراك"[66].

تنقسم المركبات المصطلحية في اللغة العربية بحسب موقعية العناصر الأساسية فيها (العنصر النواة) وعلاقات الارتباط بغيرها من عناصر التركيب، الى قسمين أساسيين هما: المركب الاسمي والمركب الفعلي اللذان ينقسمان بدورهما الى مركبات بسيطة وأخرى معقدة.

[1.3.2.2] المركب الاسمي

يعرف المركب المصطلحي الاسمي بأنه تركيب لغوي يتكون من مصطلحين أو أكثر، ويكون مبتدئا باسم يسمى نواة المركب المحدّدة بما بعدها بأي من أنواع المحدِّدات أو الواصفات اللسانية: خبر، صفة، مضاف اليه..الخ[67]. لذلك فإن أهم المركبات الاسمية تتحدد بنوع العلاقة التي تربطها بالمحددات في التركيب، وهي أربعة أنواع من العلاقات ينتج عنها أربعة أنماط من المركبات المصطلحية، هي:

العلاقة الإسنادية > المركب الإسنادي،

علاقة الإضافـــة > المركب الإضافي،

العلاقة البيانية (وصف، بدل،..)> المركب البياني،

علاقة العطف > المركب العطفي[68].

[1.1.3.2.2] المركب الإسنادي: وهو المركب المصطلحي المؤسس على علاقة إسنادية بين نواة المركب القابلة للتعريف بأل أو بالإضافة وتسمى المسند إليه وبين المحدّد المصطلحي الذي

هو المسند، وهو ما يخضع لتعريف المركب الإسنادي اللغوي[69]، الذي يكون كذلك بسيطا ومعقدا. يتسم المركب الإسنادي إذاً بعلاقة ارتباط محكمة بين عنصريه ما يعنى أنه يفيد إفادة تامة، مقتربا في ذلك من معنى الجملة النحوية، إذ لا يشترط في الوحدة المصطلحية أن تكون مؤلفة من هذين الركنين، لأنها مداخل معجمية (مفردة أو مركبة) وليست جُملاً. على الرغم من ذلك فإن المعاجم الفنية العربية المختصة تحفل بمثل هذا النوع من المركبات، ومن ذلك المصطلحات التراثية التالية:[70]

الواحد بالاتصال، والواحد بالتركيب، والمتقدم بالرتبة، والمتقدم بالطبع، والإيجاب في البيع، والمصادرة على المطلوب، والتعليل في معرض النص، والجزء الذي لا يتجزأ، والحركة في الأين، والهوية السارية في جميع الموجودات، والواجب لذاته.

في كل مركب من المركبات المذكورة عنصر أساسي أول هو نواة المصطلح (الركن) محدّد بما بعده بعلاقة إسنادية واضحة، فالتركيب (المتقدم بالرتبة) يتألف عن المتقدم وهو (النواة) التي يتحدّد عنصرها اللغوي بما بعده، أي (الرتبة).

ومن المركبات المصطلحية الإسنادية المصطلحات الفيزيائية التالية[71]:

الإثارة بالتصادم،

الاستقطاب بالاستطارة

البقعة العمياء في العين

التبريد بانتزاع كظيم للمغناطيسية

الماء غير قابل للانضغاط

تشكيل الكثافة في الصمام الالكتروني

[2.1.3.2.2] المركب الإضافي

يتألف المركب الإضافي في اللغة العربية من (اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وأبي قحافة، وحكمه أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا، ويجرّ الثاني بالإضافة)[72].

يتكون المركب المصطلحي الإضافي من مصطلحين أو أكثر يكون أولهما مضافا مرتبطا بالثاني المضاف إليه بعلاقة هي علاقة الإضافة التي تشدّ من عُرى التركيب وتقربه من مفهوم الاسم المركب، في المنهج اللغوي الأوروبي، الذي سبق الحديث عنه[73]، إذ لا بد من أن يكون لكل مضاف مضاف إليه وهي علاقة حتمية على مستوى التركيب والتحديد الاسمي في نطاق نظرية التسمية في علم المصطلحات.

يتكون المركب المصطلحي الإضافي من (اسم + اسم) أو من أداة : أداة الظرف تحت (مثلا) + اسم)، أي كل الأشكال الاسمية التي ترد في باب الصيغ الصرفية. كما يكون المركب الإضافي بسيطا: من كلمتين، أو معقدا: من ثلاث كلمات فأكثر.

ومن التركيبات البسيطة[74].

اقتضاء النص، اتصال التربيع، وبراعة الاستهلال، وأحدية الجمع، وشبه الظل، وشبه موصل، وعدم التوازن، وغير دوّار، وغير مباشر، وغير رنّان، وغير متجانس، وبين جدارين، وذو قطبين، وذو مسام، وفوق السمعيات، وتحت الأحمر، وتحت الجلد، وتحت البطانة، وتحت اللسان، وفرط التشبع، وفرط التسخين، وفرط التوصيل، وفرط الجهد.

ومن التركيبات المعقدة[75]:

اجتماع الساكنين على حدة، ومقدار فلك الشمس، ونقطة الاعتدال الخريفي، وإجهاد القص الحرج وارتفاع درجة حرارة الغليان، واستقطاب انحراف الآلة المبرزة للذبذبة، وطريقة الأسطوانة الدوّارة للّزوجة، واستجابة تيار الإرسال، وعدم القابلية للتلف، وبين عظام المشط، وذو نشاط إشعاعي، وذو الوسط الحديدي، وفوق السرعة الصوتية.

[3.1.3.2.2] المركب البياني الوصفي

يتكون المركب البياني عامة من كلمتين تكون ثانيتهما موضحة معنى الأولى ومرتبطة بها بعلاقة تبيين بدلاً أو توكيدا أو صفة. وبذلك، فإن المركب الوصفي يعد أحد أنماط المركب البياني وأكثرها استعمالا في الوضع المصطلحي قديمه وحديثه[76].

يتألف المركب الوصفي على هذا الأساس من عنصرين لغويين أو أكثر، بحيث يكون أولهما (أي رأس المركب أو نواته) اسماً موصوفا ومحدَّدا بالعنصر الذي يليه أي الصفة. ومن المركبات الوصفية التراثية[77]:

الاسم المعتلّ، والزاوية القائمة، والأصابع الصفر، والأعداد المسطحة، والجذر الأصمّ، والوتد المفروق، والجوهر الفرد، والجسم التعليمي، والإنسان الكامل، والتجلي الذاتي، والنفس الحيواني.

ومن المركبات الوصفية الحديثة في مجال الفيزياء:[78]

الأجسام الطافية، والإزاحة التقديرية، والاستجابة القطبية، والاستطارة الذاتية، والاستطارة المترابطة، والأسر الطفيلي، والسرعة الجزيئية الأكثر احتمالا.

فثمة ارتباط وثيق بين ركني المركب، المحدَّد والمحدِّد، شبيه بنظيره الموجود في اللفظ الإنجليزي المثال (blackbird)، بحيث يكون الموصوف (أي نواة المركب) مرتبطاً بالمحدِّد، مع تعذّر الفصل بينهما دون تقويض الدلالة الاصطلاحية الموحدة الناجمة عن حاصل مجموع المعنى لكلا العنصرين.

[4.1.3.2.2] المركب العطفي

وهو المركب الذي يتألف من معطوف ومعطوف عليه، بحيث يتوسط بينهما حرف عطف[79]، نحو:[80]

الطبع والطبيعة

المثل والمثال

التألف والتأليف

الهيبة والأنس

الغيب المكنون والغيب المصون

غيب الهوية وغيب المطلق.

يعد المركب العطفي أقل المركبات المصطلحية وجودا واستعمالا في المصطلحية العربية، ولذلك دلالته فيما نظن، وهو أن هذه الأداة النحوية (واو العطف) شأنها شأن الأدوات

النحوية الأخرى التي لا يعتدّ بها في التراكيب الاصطلاحية ولا في النظرية المصطلحية، ليست سوى أداة رابطة بين مصطلحين مستقلين، كان يمكن استعمال كل منهما على حدة لولا ظروف المقال. نضيف الى ذلك أن هذه الأداة ليست كلمة اسمية أو فعلية، وبالتالي فإننا لم نلحظ في وجودها أية سمة تحديد مصطلحية مما يوجد في المركبات المصطلحية الأخرى، ما خلا علاقة العطف التي تربط بين عنصري المركب وهي علاقة تبعية مطلقة، تبعية المعطوف للمعطوف عليه، مما يعني أن العنصر الآخر في المركب لا يمتلك أي وجود سماتي في التركيب المصطلحي.

[2.3.2.2] المركب الفعلي:

وهو كل مركب لغوي يتكون من عنصرين أو أكثر، ويكون مبدوءاً بفعل أو يكون أساسه التركيبي فعليا، كأن يبدأ بأداة يتبعها فعل، للتعبير عن حدث مرتبط بزمن نحوي[81].

المركبات المصطلحية الفعلية قليلة في حدّ ذاتها، وفي حالة وجودها فإنها تعبر عن حدث يقع في الزمن الحاضر لا الماضي ولا المستقبل، وهذه المركبات، غالبا ما تجئ ترجمات أو مكافئات صرفية لصيغ فعلية أجنبية.

ومن المركبات المصطلحية الفعلية التراثية:

أن يفعل: والتقدير فيها أن (يفعل هو)، والمعنى الاصطلاحي يشير الى: حالة تحصل للجسم بسبب تأثيره في غيره ما دام في التأثير، كالتبريد والتسخين[82].

ومما جاء من ذلك في مجال الفيزياء الحديثة:

يرتد، ويتنافر، ويشب مرتداً...الخ. والفعل كما يلاحظ فيه يرتبط بفاعل مستتر تقديره (هو = شيء ما) كالتيار الكهربائي في يرتد، والمغناطيس في يتنافر... وهلم جرا[83].

ومن الصيغ الفعلية المنقولة عن مركبات فعلية أجنبية وما زالت تحافظ في أحشائها على خصائصها الدلالية والتركيبية في التعبير عن قابلية تجدد الحدث:

يُفْعَل: نحو (يُنْقَل) ترجمة لـــ (movable) أي يمكن نقله، ويُغْسَل (washable) أي يمكن غسله.

ويَنْفَعِل: نحو (ينكسر) ترجمة لـ (breakable) أي قابل للكسر، وينفصل (separable) أي يمكن فصله أو قابل للفصل و ينضغط (compressible) أي قابل للضغط[84].

تعبر هاتان الصيغتان عن الأفعال الأجنبية المركبة المنتهية باللاحقة (ble) الدالة على إمكان تجدد الحدث، وتقابلها في العربية الصيغة الفعلية المبنية للمجهول التي لا تؤدي الدلالة الأجنبية تماما، مما حدا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى إجازة استعمال الصيغتين المذكورتين، وإجازة نفيهما واشتقاق المصدر الصناعي منهما، في مثل:

يذاب، ولايذاب، ومَذوبية

يؤكل، ولايؤكل، مأكولية

ينضغط، ولاينضغط، ضَغُوطية[85].

[3] تقييـــــم

وفي الختام، فإننا ننبّه إلى ضرورة الالتفات إلى أهمية صوغ المركبات المصطلحية التي هي أكثر بما لا يقاس من المصطلحات المفردة، بل إن معظم الإشكالات المصطلحية ناجمة عن هذا الجانب وليس العكس.

ويرتبط التركيب المصطلحي، بمظاهر لا بد من معرفتها، وهي:

1) التمييز بين المصطلح المركب والمركب المصطلحي.

2) علاقة التركيب بالتسمية المصطلحية، وهي علاقة محكومة بتراتبية مصطلحية تبدأ من :

ظهور المفهوم وعزله عن باقي عناصر المنظومة المفاهيمية ذات العلاقة.

ب- تحديد المفهوم من خلال ربطه بمرجعه أو بغيره من أفراد المنظومة المترابطة.

ج- اختيار أقرب خواص هذا المفهوم انطلاقا من مرجعه والقصد منه.

د- تخصيص اسم دال للمفهوم المصطلحي وفقاً للعلاقة التي تربطه بغيره من عناصر المنظومة المصطلحية، واستناداً إلى معادلة : مصطلح- مفهوم = مفهوم- مصطلح.

3) علاقة كل ذلك بالتقييس والتعريف المصطلحيين.

[4] الهوامش

---

(1) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة (تر) كمال بشر ص151. (القاهرة: مكتبة الشباب 1992).

(2) **ملاحظة:**

ومن أمثلة الأسماء في اللغة الإنجليزية (blackbird – الشحرور) يطلق على نوع معين من الطيور أسود اللون.

ومنها كذلك: dog-sled -مزلجة كلاب).

ومن أمثلة الصفات المركبة gray-eyed (رمادي العينين)

ومن أمثلة الأفعال المركبة (to white-wash) يبيض الجدران

(انظر: ستيفن أولمان، ع.س، ص151-152

Eve. Clark, The Lexicon in Aquisition, Cambridge University. (1993) p.6-7

(3) Eve. Clark, Idem., Ibid., cit., p.110

وستيفن أولمان، ع.س، ص 152

(4) ستيفن أولمان م.ن، ص152.

(5) Sanford Schane,(1973) Generative Phonology, p.100-101

(6) ستيفن أولمان، م.ن. ص151-152، و(Sanford schane, op., cit., p 100-101).

(7) ستيفن أولمان، م.ن .ص152.

(مثلا (breakfast) = فطور، و (breakfast meal) = وجبة فطور)

(8) Eve. Clark, op. cit., p. 6-7, p.110.

(9) Sanford Schane, op. cit., p.100-101.

(10) Idem, Ibid., p.100-102.

(11) "مبارك مبارك، معجم مصطلحات الألسنية (بيروت: 1995) (التحديد في اللغة الانجليزية هو (determination) والمحدِّد (determinant)").

(12) م.ن، ص79.

ملاحظة: "يذكر جان ساجير أن كل المحدِّدات تتباين كعلامات لسانية، حيث تكون كل أقسام الكلم محدِّدات: حروف جر، وأسماء وصفات، وأفعال، وظروف، وأعداد ورموز واختصارات وأسماء اعلام: انظر:

(J.Sager, 1990 Apratical course Interminology Processing, p.78)

((انظر كذلك: Felber, H. Terminology Manual , p.169-171

(13) J. Sager, op. cit., p.14.

"انظر: الفصل الثاني المعنون بـ (The cognitive Dimension) البعد الإدراكي، في كتاب ساجير) ص14-55)"

(14) H. Felber, op. cit., p.172.

(15) هذا في الإنجليزية أما في العربية فالعكس صحيح، أي ان المحدِّدات تكون هي العنصر الأول، ذلك ان النظام النحوي يختلف في العربية عما هو في الإنجليزية.

(16) Juan Sager, op. cit., p.77.

(17) Idem, Ibid, loc., cit..

(18) المنظمة العالمية للتقييس (ايزو)، التوصية رقم (704) الصادرة في نيسان/أبريل 1968 ع.س.

(انظر كذلك: H. Felber, p.169, p.100-135.

(19) H. Felber, op., cit. p.172.

(20) Idem, Ibid, op. cit.,loc., cit.

(21) Idem, Ibid, loc., cit

(tool box, mail box # steel box)

Juan Sager, op. cit., p.65. : انظر في هذا الموضوع)).

((

(22) Juan Sager, op. cit., p.78.

(23) Idem, Ibid., p.76.

ملاحظة :

يأتي ساجير بمثالين هما:

(bending-moment) (diagram) أي بيان عزم الثني (في الفيزياء)

(24) المنظمة الدولية للتقييس (مبادئ التسمية).

انظر أيضا: H. Felber, op. cit., p.

J. Sager, op. cit., p. 62

(25) Juan Sager, op., cit., p. 107-109

" **ملاحظة:**

هناك مركبات مصطلحية خضعت لأكثر من قاعدة تحويلية كقواعد الإقحام أو الزيادة (addition) والحذف ثم إعادة الترتيب أو التركيب، كما في المركب (hex key)= مفتاح سداسي (في هندسة الميكانيك) الذي تدرج استعماله على النحو التالي:

1) البنية العميقة للمركب هي:

spanner key for hexagonal socket screws

(أي : مفتاح ربط لوالب المقابس السداسية (السداسية هنا: صفة للوالب).

2) في مرحلة ثانية، تم احتواء الفضلات التركيبية (بين قوسين) وتكثيف السمات الدلالية للمركب، بالتركيز على أخص دلالات التسمية وأقربها من التركب، وهي: المفتاح ذاته وشكله، فأصبح المركب: Key (socket hex (screw

3) الاستغناء في المرحلة الأخيرة من بنية المركب عما بين القوسين من حشو، ليصبح المركب في بنيته الظاهرة:(hex Key)أي مفتاح سداسي

(انظر في ذلك: Sager, p: 107-109)

(26) المنظمة الدولية للتقييس (المبادئ والتوصيات)، ص33، ص47.

(27) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، اللسان العربي، ع 39 (ص340).

(28) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجم مصطلحات الفيزياء .(تونس: 1989).

(29) علي رضا، المرجع في اللغة العربية، (دار الفكر. د.ت)، ص15.

(30) المقصود بالكلمة ما يقع تحت أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. بحيث يمكن للمزج أن يقع بين الأسماء أو بين الأسماء والحروف ولكنه لا يحدث في الأفعال كما هو في النحت.

(31) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص77.

(32) مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص205.

(33) م.ن، ص205

(34) التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، ص263.

(35) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك. ص52

(36) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص27.

(37) م.ن، المعجم الفلسفي، ص ص314

(38) جميل صليبا، ع.س، ص300.

(39) م.ن، ص312.

(40) الشريف الجرجاني، ع.س

((المَاصَدَقَ: عند المناطقة هو: مجموع الموضوعات التي يدل عليها المعنى، أو مجموع الأفراد الداخلين تحت صنف أو كلي، على عكس المفهوم الذي يدل على مجموع الصفات المشتركة بين الأفراد.

والما صَدَق والمفهوم متناسبان تناسبا عكسيا ، فكلما ازداد الما صدق نقص المفهوم، والعكس بالعكس (جميل صليبا، المعجم الفلسفي))

(41) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في المراحل التعليم العام، مصطلحات الفيزياء، والمعجم الموحد لمصطلحات العلوم الانسانية

(42) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء، (تونس: 1992).

(43) م.ن.

(44) م.ن، (انظر: المصطلحات بحسب ترتيبها الألفبائي في الفهرس العربي).

(45) المنظمة العربية للتربية والثقافةو العلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء، والمعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء؛ ومجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، مج 19، (1877) ص24، 20، 21.

(46) مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية، ص77

(47) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء .

(48) يعني المصطلح في الكيمياء: بوطقة مثقوبة من أسفلها توضع على أخرى ويجوّد الوصل بينهما بطين، ثم يذاب الجسد في البوطقة العليا فيتزّل ألى السفلي ويبقى خبثه ووسخه في العليا ويسمى هذا الفعل الاستزال. (مفاتيح العلوم، ص225).

(49) وهو في علم الفلك (قاسم الروح) (ص203)

(50) يعني في الأدوية (الطب) خصى حيوان بحري وهو الخزميان يستعمل دواء (ص161)

(51) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء، (1977)

(انظر المصطلحات بحسب مداخلها الإنجليزية، على التوالي:

electron volt, anion, paramagnetic, diamagnetism, photographic film, electrostatic voltmeter, microfarad, electronic microscope.)

(52) الجوزهر: هما النقطتان اللتان تتقاطع عليهما الدائرتان في الأفلاك، وتسميان بالعقدتين والكلمة أصلها فارسي، وتعني صورة الجوز أو صورة الكرة (مفاتيح العلوم، ص198).

(53) الكستبزود: معربة عن الفارسية (كاست آفزود)، أي النقصان والزيادة، وتعني اللفظة: الديوان يحفظ فيه خراج كل من أرباب المياه وما يزيد فيه وينقص ويتحول من اسم الى اسم. (مفاتيح العلوم للخوارزمي، ص79).

(54) انظر المصطلحات بحسب مداخلها الإنجليزية، على التوالي:

amperetum, helium liquefaction, palarization fluorescence, dalta rays, cathode rays, deflecting electrode, absolute electrometer, orbital electron, adsorption isotherm, electrostatic induction, electrostatic energy.

انظر أيضا: المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء (proton)

(55) H. Felber., op., cit., p. 171.

(56) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح: السيد محمد رشيد رضا (بيروت: دار المعرفة، 1982) (انظر: مقدمة المؤلف)

(57) العلاقات السياقية = syntagmatic relations

(58) علي رضا ،ع.س، ص14.

(59) م.ن، ص.ن.

(60) عبد القاهر الجرجاني، ع.س (المقدمة – ص1)

(61) علي رضا، ع،س، ص11.

(62) م.ن، ص14

(63) **ملاحظة**: لا يعني هذا ان المركبات المصطلحية الاسمية تفتقر دائما الى الخبر، ولكن ذلك إن حدث، فإنه من وجهة نظر مصطلحية يقرب المركب من مفهوم الجملة، وثمة الكثير من الجمل المصطلحية التي لا ترقى الى مستوى المصطلحات.

(64) الشريف الجرجاني، ع.س، ص: 42

(65) Alan Rey. (1979) La Terminologie : Nams et Notions, p. 21-22.

(66) Idem; Ibid., p.22.

(67) H. Felber, op., cit., p. 171.

ومحمود فهمي حجازي، ع.س، ص77

(68) انظر : المركبات اللغوية التي استندنا اليها في استقراء أنواع المركبات المصطلحية (رضا علي، ع.س، ص:14-15)

انظر أيضا: clark, op., cit., p.6-7, p.110-111 p. 143-144

H. Felber, op. cit., p.171-175.

(69) علي رضا، ع.س، ص14.

(70) - الشريف الجرجاني، ع.س

وسيف الدين الآمدي، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين

(71) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء.

(72) محمود فهمي حجازي، ع.س، ص79.

(73) انظر: ص (1-2) من هذا البحث.

(74) الشريف الجرجاني، ع.س.

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجم مصطلحات الفيزياء

(انظر المصطلحات بحسب مواقعها الألفبائية من المعجم)

واتحاد الأطباء العرب، المعجم الطبي الموحد، (ص 317، ص185)

(75) الشريف الجرجاني، ع.س.

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء

(76) انظر: علي رضا، ع.س، ص14

(77) الشريف الجرجاني، ع.س

و الخوارزمي، ع.س.

و الآمدي، ع.س.

(78) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء

(79) علي رضا، ع.س

(80) الشريف الجرجاني، ع.س.

وسيف الدين الأمدي، ع.س، ص202، ص94

(81) انظر مفهوم الجملة الفعلية (عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص179-180) ص77-79.

(82) سيف الدين الآمدي، ع.س، ص113.

(83) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات الفيزياء العامة والنووية (1989).

(84) م.ن،

(85) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية، ص75
(صدر القرار في الجلسة 25، الدورة السادسة)

[5] المصادر والمراجع

أولاً: مدونة المعاجم التطبيقية

(1) الآمدي، سيف الدين (631هـ): المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح: حسن محمود الشافعي (القاهرة: 1993) ط 2.

(2) اتحاد الأطباء العرب، المعجم الطبي الموحد (انجليزي، عربي) (بغداد: 1978).

(3) التهاوني، محمد علي الفاروقي (1158هـ): كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، (مر) أمين الخولي (تر) عبد النعيم محمد حسنين (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963).

(4) الخوارزمي، الكاتب (380هـ) مفاتيح العلوم (بيروت، دار المناهل 1991).

(5)الشريف الجرجاني (819هـ) التعريفات (الدار التونسية للنشر، (1971).

(6) صليبا، جميل: المعجم الفلسفي (بيروت: دار العلم للملايين، 1971).

(7) مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(8) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)

* المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء (انجليزي، فرنسي، عربي) (بغداد: 1977).

* المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك (انجليزي، فرنسي، عربي) (1990:تونس).

*المعجم الموحد لمصطلحات العلوم الإنسانية (انجليزي، فرنسي، عربي) (تونس 1997).

* المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء (انجليزي، فرنسي، عربي) (تونس: 1992).

* المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية (انجليزي، فرنسي، عربي) (تونس: 1989).

ثانيا: مؤلفات ووثائق وأبحاث عربية أو معربة

(9) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: السيد محمد رشيد رضا (بيروت: دار المعرفة، 1982).

(10) حجازي، محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. (القاهرة: مكتبة غريب، 1993)

(11) رضا علي: المرجع في اللغة العربية (دار الفكر، د.ت)

(12) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة (تر) كما بشر (القاهرة: مكتبة الشباب، 1992).

(13) الشهابي ، مصطفى : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث.
(مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1965) ط 2.

(14) مبارك مبارك، معجم الألسنية (بيروت: 1995).

(15) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عام (1932-1962)، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (1963).

(16) مكتب تنسيق التعريب، اللسان العربي، ع 39 (1995) الرباط.

(17) المنظمة العالمية للتقييس (ايزو) (التوصيات والمبادئ)، تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح (هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية (آب 1984) (مرقون صادر عن الأمانة الفنية للجنة العربية رقم (05) لعلم المصطلح، المعهد القومي للمواصفات والتنمية الصناعية تونس.

ثالثا: مؤلفات أجنبية:

(18)Alan Rey (1979).
La Terminologie: Noms et Notions Collections- que-sous-jen! Paris.

(19) Eve. Clark (1993).
The Lexicon In Acquisition , Combridge University.

(20) H. Felber (1984).
Terminology Manual, General Information Programme and UNISIST, UNESCO, International Information Center for Terminology (Infoterm, Paris/ Wien).

(21) Juan Sager (1990).
A practical Course in Terminology Processing.
Amsterdam / Philadelphien.

(22) Sanford Schane (1973).
Generative Phonology, Newjersy.

مـــن قضايـــا توليـــد المصطلـــح

أمينة فنان

كلية الآداب/ مكناس

من المعلوم أن لكل مجال من المجالات المعرفية أفراد ينتمون إليه وينضوون تحت لواءه. وتقتضي الضرورة المعرفية -الفكرية والحضارية- أن يكون لكل واحد من هذه المجالات مصطلحاته التقنية الخاصة به. فما هو المصطلح؟

المصطلح، ويقابله في الفرنسية terme، وحدة لغوية مشتقة على صيغة اسم المفعول من فعل اصطلح. ويتفق أهل الاختصاص على مدلولها، حيث يفرغ هؤلاء الألفاظ من معانيها التي تحدد استعمالها في اللغة المشتركة، ليجعلوها بعد ذلك علامات لسانية تعبر عن فكرة أو معنى أو تصور أو مفهوم خاص[1].

فالمصطلح إذن علامة لسانية، ونتاج حاصل من الاتفاق على منحها دلالة معينة تميزها عن دلالات العلامات اللسانية الأخرى المتداولة في اللغة المشتركة. ويتحدد المصطلح بالقيمة التي تمنح له، أي بضبط موقعه من النظام المفهومي والجدول المصطلحي الذي يندرج فيه[2].

ويمكن للمفهوم المعني أن يكون مونيما أو صيغة اتحادية synthme ناتجة عن الاشتقاق، أو التركيب. وإذا كان صيغة اتحادية فهو يوافق عددا من العلامات الدنيا ولكنه يعتبر إزاء المونيمات الأخرى مونيما واحدا في السلسلة الكلامية[3].

المصطلـــح اللسانـــي

تعاني اللغة العربية اليوم من أزمة أو «معضلة»[4] اصطلاحية واضحة، إن على مستوى بناء المصطلح، أو على مستوى توحيده. و لم يأت تلمسنا نحن اليوم لبعض جوانب قضية المصطلح، إلا للتأكيد على شمولية إشكاليته.

تقتضي الضرورة العلمية -عند نقل اللسانيات الحديثة إلى اللغة العربية -إيجاد مصطلحات عربية تأخذ مكان المصطلحات الأجنبية. وفي هذه الحالة، فإن من أبرز المشاكل التي تواجه

اللسانيين العرب على اختلاف تخصصاتهم اللسانية، مشكلة بناء المصطلح والاتفاق على وحدات اصطلاحية علمية عربية.

فالتقدم الحاصل اليوم في اللسانيات جعل القضية الاصطلاحية في اللغة العربية قضية لا يجرؤ الباحث على استثنائها[5]. ولذا عليه أن يكون مقتنعا بأن من واجبه العمل على حلها. ومن حقه أن يزيل المصطلحات التي لا تلائم الصيغة التي يتصور عليها البحث اللساني الحديث، ويبدع أخرى جديدة. بتعبير آخر، إن المشكل الحقيقي يكمن في معرفة ما إذا كانت المصطلحات التي يستعملها توافق بشكل أفضل الواقع اللغوي. وما إذا كانت ثمة وسيلة لإحداث مصطلحات جديدة.

والمصطلحات اللسانية (كغيرها من المصطلحات الأخرى) في لغتها الأصلية، أو حينما تكون في بداية تطورها ونشأتها، يكون من الصعب، في الغالب الأعم، تحديد شروط استعمالها تحديدا دقيقا، وتكون إذن مفتوحة وتزداد دقة مع اتساع معرفتنا[6]. وعلى عالم المصطلحات العربي ألا ينطلق من لغة ما غير العربية حتى لا يقع في الترجمة الخاطئة للمصطلح الأجنبي. ويقدم رومان[7] مثالا على هذه الظاهرة، المصطلح الفرنسي aspect الذي تترجمه بعض القواميس العربية بـــ «مظهر» و«هيئة» ترجمة للكلمة الروسية vid التي معناها العادي هو «مظهر، هيئة»، ومعناها المنطقي «جنس، نوع». وقد نسخت الكلمة الروسية من الكلمة الاغريقية edos. فاستعمل العالم الروسي N. Grec الكلمة vid بمعنى «نوع». غير مدرك كنه السمات التي تبينها في تصريف الفعل الروسي. ثم ترجم السويسري Reiff Ch. Ph. الكلمة vid إلى aspect مخطئا في ترجمته فكذلك صار aspect من المصطلحات اللسانيات في فرنسا فأروبا كذلك فيما بعد «مظهر» و«هيئة» من مصطلحات اللسانيات العربية. وبما أن aspect سمة modalit تجعل الحَدْث يمر مرورا لا يؤثر فيه عامل من العوامل غيرها، فقد ارتأى أن يترجمه رومان بمصطلح معناه شفاف بديهي هو «حِدْث» على وزن «فِعْلَة» وهو من الأوزان العربية الموروثة.

وهناك ملاحظة أخرى تتلخص في أن المسألة لا تقتصر فقط على عملية إحداث أو إيجاد لفظ جديد للدلالة على مفهوم جديد، بل إن الحصول على المصطلح اللساني المناسب قد يقتضي الرجوع إلى النص الأصلي ودراسة جميع سياقات وروده.

وتعد المحاولة التي قام بها كل من البكوش والماجرى[8] بخصوص المصطلحات اللسانية دالة في هذا المدار، ذلك أنهما قاما باختيار مجموعة نصوص أو مقالات لسانية تدور مضامينها حول موضوع «الكلمة»، وما يحيط بها من إشكالات نظرية وتطبيقية. وهذه النصوص الحديثة ذات المشارب المختلفة تعالج مفهوم الكلمة من زوايا متكاملة، تعبر في الآن نفسه عن اختلاف المدارس اللسانية. ولقد كان اختيارهما في المجال الاصطلاحي الانطلاق من النص. وتطلب منهما ذلك إدراج مصطلح كلمة ضمن سياقه واعتبار علاقاته المركبية والنصية.

وهكذا فاللساني يسعى إلى الحصول على ما يناظر المصطلح المترجم أو يرادفه في دلالته ليؤدي في اللغة المترجم إليها نفس الدلالة، أو ما يقرب منها في لغتها الأصلية.

ظاهرة التعدد الاصطلاحي

قضية المصطلح هم لغوي ناتج عن عدم توحيد الرؤية اللغوية وعدم وجود مجال اصطلاحي يشكل أرضية مشتركة في البحث اللساني. ولا شك أن عدم الاتفاق على المجال الاصطلاحي من شأنه أن يحدث خلافات مفهومية وأحكاما مغلوطة ووجهات نظر متعددة في وصف الظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك نظرا للإخلال بشرط أساسي من شروط الدقة العلمية ألا وهو الاتفاق على المصطلح اللساني كأداة مساعدة على التحليل والفهم وعلى تحديد المعنى وتوحيده.

إن نعت الوضع الاصطلاحي في البلدان العربية بصفة التعددية يظهر للوهلة الأولى أنه يفتقد الدقة المتوخاة في البحث العلمي. ويكثر الحديث عن التعددية في مجال المصطلحات اللسانية. وهذه التعددية نشأت نتيجة عوامل مختلفة (تعدد البلدان العربية تعدد اللغات الأجنبية، تعدد التخصصات اللسانية، الخ). وهناك محاولات تتطلع إلى التوحيد الاصطلاحي في إطار إقامة الوشائج الثقافية والفكرية والاصطلاحية. لكن هذه المحاولات لم تصل بعد إلى تحقيق هذا

المبتغى. ويبدو أن الدعوة إلى التوحيد محقة، ليس على أساس تقوية الشعور بالاتحاد في المجال الاصطلاحي في المحيط العربي، بل على أسس بيداغوجية وتربوية صرفة.

وهكذا يطرح موضوع المصطلح اللساني نفسه اليوم كمشكل عام في البلدان العربية. ويشكل التباعد والاختلاف الاصطلاحي بين هذه الأقطار، وداخل القطر الواحد، مشكلة بيداغوجية معقدة في تدريس التلاميذ والطلبة في المناطق المختلفة، حيث تظهر الفوارق الاصطلاحية بشكل واسع.

نستنتج مما سبق أن أهم خاصية تميز المصطلح اللساني هي التعددية على مستويات مختلفة نذكر منها:

- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي، أي الألفاظ الدالة على مدلول واحد،
- تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات،
- تعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية،
- تعدد الأساليب والوسائل المتبعة في وضع المقابلات (الاشتقاق، النحت، التركيب، الاقتراض)،
- تعدد الحقول المعرفية التي تستعمل نفس المصطلح.

ومن أمثلة تعدد الألفاظ الدالة على مدلول واحد، نجد أن لمصطلح lexicologie عدة ترجمات نذكر منها: «علم صناعة المعجم» و«المعجمية» و«اللكسيكوغرافيا»، ونجد لـ morphologie عدة مرادفات، منها: «علم الصرف»، و«التصريف»، و «الصيغمية»، و «الصرفمية» و «المورفولوجيا»، إلخ. ونجد لـ phonologie ما يلي: «علم وظائف الأصوات» و«الصوتمية» و«الصواتة» و«الفونولوجيا». ومن الألفاظ الدالة على مصطلح synchronie نجد: «المنهج المتزامن» أو «المتعاصر» أو «المتواقت» و«الآنية» و«السنكرونية». وبالنسبة لمصطلح diachronie نجد: «المنهج التطوري» أو «المتعاقب» أو «التاريخي» وأيضا «الزماني» و«الدياكروني»، كما نجد لمصطلح syllabe مرادفات مثل: المقطع واختار البعض القاطعة ومنها اشتقت القاطعية syllabation. واحتفظ بالمقطع لترجمة مصطلح squence[9]. ومن المرادفات التي اجتمعت للفظة voyelle نجد: «حروف علة»، «حركات»، «حروف

مد»، «حروف لين»، «مصوتات»، «صوائت»، ومن المرادفات التي اجتمعت لمصطلح prosodie نجد: «تطريز»، «نغم»[10]، «تنغيم»، وغير ذلك كثير.

ويبدو مما سبق أن المصطلحات اللسانية في كافة مستويات الدراسة اللغوية: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والمعجمية، والدلالية ليست خاضعة للوحدة في الاستخدام، بل يسودها التنوع باستعمال مصطلحات متعددة بجوار المصطلح اللساني الواحد.

وهذا الواقع هو انعكاس لما كان عليه الوضع عند النحاة العرب القدماء، حيث كانوا يستخدمون أحيانا عدة مصطلحات للدلالة مثلا على إقامة حرف مقام حرف[11]. وهذه المصطلحات هي: «البدل»، و«الإبدال»، و«التقريب»، و«القلب»، و«العوض»، كما استخدموا عدة مصطلحات للدلالة على الإمالة، نذكر منها: «التقريب»، و«البطحاح» و«الإضجاع»، و«الكسير»، إلخ. ولم يكن مصطلح «مصدر» هو المصطلح الوحيد الذي استقر عليه الاستخدام عند النحاة العرب القدماء[12]، بل كان له ما يرادفه من المصطلحات التي استخدمها سيبويه، ومن جاء بعده من النحاة والصرفيين. وحدث له ما حدث لبقية المصطلحات في تلك الفترة من عدم الثبات والاستقرار. فبجانب المصدر نجد: الحدث والأحداث[13]، والحدثان[14]، واسم الفعل[15]ون والمعاني[16]، إلخ.

وهذا التعدد الاصطلاحي يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم، «فليس من اقتصاديات اللغة أن يكون لكل فئة أو فرد مصطلحاتها المتعددة والمفهوم العلمي واحد»[17].

التـــــوليد

تسعى اللسانيات الحديثة، كغيرها من المجالات المعرفية الأخرى، إلى أن تتوافر لها مصطلحاتها التي تعبر عن قضاياها وفرضياتها الخاصة حتى يحقق لها هذا تجاوبا بين المشتغلين بالبحث اللغوي. وتكون التحليلات القائمة عليها مؤسسة على اصطلاح ثابت ومعروف الدلالة. لكن الدرس اللساني العربي الذي تعكسه الأعمال المترجمة والبحوث التطبيقية الخاصة باللغة العربية، يعاني من مشاكل اصطلاحية عديدة تجعله أمام الاختيار بين أمرين، إما الرجوع إلى المصطلحات القديمة، الموجودة من قبل، وإعادة تعريفها، أو توليد مصطلحات حديثة.

والتوليد هو عملية جديدة في تأليف العناصر اللغوية ويمكن التمييز فيه بين ثلاثة أنواع: التوليد الشكلي أو الصوائي الذي يعرف عبر خلق متصل لدال جديد ومدلول جديد، والتوليد الدلالي الذي يتميز بظهور مدلول جديد في إطار دال موجود من قبل، أي بالجمع مجددا بين دال ومدلول، وأخيرا هناك التوليد بواسطة الاقتراض من لغة أخرى[18]. وإذن فالتوليد المقصود ليس محصورا في ما اعتبره النحاة القدماء «مولدا من الكلام المحدث»، أي ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم، وإنما التوليد هنا نوعا من التوسع المعجمي الذي يدخل في إطاره كل الوحدات التي يتم الاتفاق على شحنها بمدلول معين في مجال خاص[19].

وهكذا فالمسألة تقوم على عملية إحداث أو إيجاد لفظ جديد للدلالة على مفهوم جديد. واللغة العربية من اللغات التي تقوم على مبدأ أساس يوسع من دائرة الإمكانات التي تتيح إبداع وحدات جديدة ومفاده أن كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، أي أن كل تغيير في بناء الوحدة الاسمية أو الفعلية يفضي إلى تغيير على مستوى المعنى. وقد يكون هذا التغيير بالزيادة أو النقصان سواء على مستوى الفونيمات الصامتة أو الصائتة.

ومن آليات التوليد المختلفة التي اعتمدها بعض الباحثين العرب في وضع مصطلحات لسانية نذكر: الاشتقاق والنحت والتركيب والمجاز والاقتراض والتعريب، الخ. بيد أن اللغة العربية تعاني اليوم من أزمة توحيد هذه الوسائل في بناء المصطلح.

الاشتقـــــاق

تصنف اللغة العربية ضمن اللغات الاشتقاقية[20]، فهي تملك وسيلة هامة لتوليد بعض الوحدات المعجمية من بعض بحيث ترجع جميع المشتقات إلى أصل واحد يحدد معناها المشترك ويشير إلى معناها الخاص. فهو إجراء يتوسل به إلى بناء ألفاظ جديدة والهدف منه تنمية اللغة وسد حاجياتها. فاسم الجن مشتق من الاجتنان، والجيم والنون تدلان أبدا على الستر فتقول العرب للدرع جُنة، وأجنة الليل، وهذه جنتي[21]، وهذا يدلنا على أن العربية لغة اشتقاق أكثر من كونها لغة إلصاق.

فالاشتقاق عموما هو تلك العملية التوليدية التي تقوم على إدماج جذر في وحدة أو كيان معين، وهذا الكيان هو ما يسمى بالوزن. فكل كلمة يمكنها -نظريا- أن تحلل إلى جذر ووزن. وهذا الأخير هو القالب الذي يحقق الوجود اللساني للجذر.

ومن الأسئلة التي نطرحها هنا نذكر: ألم يحن الوقت بعد لتوسيع حقل الاشتقاق؟ وهل تم استغلال جميع الأوزان العربية التي يعرفها الاشتقاق في توليد مصطلحات جديدة؟ - ألا يمكن خلق أوزان عربية جديد وجذور ملائمة ولواصق إضافية؟

الواقع أن للأوزان دورا فعالا في إحداث مفردات جديدة، لكن بعضها لم يستغل بعد في حقل الاصطلاحي والبعض الآخر قليل الاستعمال. ولقد حاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن ينفض الغبار عن بعض الأوزان فسعى إلى تحديد دلالتها، مثل: مفعل ومفعلة ومفعل ومفعال وفعالة[22].

ورغم ما للحقول الدلالية[23] للوحدات اللغوية من فائدة في تجميع المفردات ذات المعنى المشترك، فإن إشكالية تحديد المعنى الخاص بكل وزن ومجال استعماله لازالت مطروحة.

وسعى بعض الباحثين اللسانيين إلى وضع مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية اعتمادا على آلية الاشتقاق. فلفظة «صوت»، مثلا، كانت أساس تكوين مصطلحات عديدة، حيث نجد صوتية أو صوتم (رومان-مقابل phonme وصواتة مقابل phonologie وأصواتي مقابل phontique، كما نجد مصطلحات مشتقة، مثل: «إرماز» dcodage و«مرمز» dcodeur المشتقة من «ارمز» dcoder[24].

ويعد الاشتقاق أداة طيعة لتوسيع الحقل المعجمي. فهو الطريقة المتفق على صحتها والأخذ بها في تكوين الكلمات العربية. أما الطرق الأخرى التي سنشير إلى بعضها، فإنها لا ترقى إلى هذا المستوى من القبول. وهنا تكمن في نظرنا أزمة المصطلح حاليا.

ونعني بالتركيب composition بناء وحدة دلالية انطلاقا من العناصر المعجمية التي ترد مستقلة بذاتها في اللغة. فهو ينتج عندما يجتمع عنصران في وحدة جديدة ذات مدلول واحد وثابت.

ويدخل التركيب في إطار ما يسميه مارتيني بعلم الصيغ الاتحادية synthmatique. وتتحدد الصيغة الاتحادية كما يلي: مجموعة مونيمات التي تكون المركب أو المشتق[25]. بعبارة أخرى المركب compos وحدة دالة قابلة للتحليل شكليا ومعنويا إلى وحدتين دالتين أو أكثر، إلا أنها تتصرف تركيبيا كوحدة فقط»، بمعنى أنها تقيم -نحويا- نفس العلاقات مع بقية عناصر الجملة والوحدات الدالة التي تتناوب معها، فهي تندمج في فئة الوحدات الدالة ولا تشكل أبدا قسما جديدا لهذه الوحدات، وتستعمل في نفس أنماط السياقات التي تستعمل فيها المونيمات.

والفرق بين الصيغة الاتحادية الناتجة عن الاشتقاق والصيغة الاتحادية الناتجة عن التركيب هو أن المونيمات المتصلة التي تكون المركب يمكنها أن ترد، في موضع آخر، منعزلة الواحدة عن الأخرى، في حين أن من المونيمات المتصلة التي تكون الصيغ الاتحادية المشتقة ما لا يمكنه أن يرد إلا في الصيغة الاتحادية المشتقة[26].

ومن المفردات اللسانية المركبة التي صاغها اللسانيون المحدثون نجد مصطلح ، أو «خالساني»[27] المنحوتة من لفظتي وراء وألسنية extra-linguistique. ونجد أيضا «ورلسانية»[28] ترجمة لـ mta-linguistique. ونجد «فوقطعي» أو «فوق القطعية» المنحوتة من supra-segmental. ونجد أيضا مصطلح «فونيم مغاير» المنحوت من allophone، و«الفونيم الأم» و«المصوت المتعدد»[29] المنحوتان من archiphonme[30].

ولا تعرف الدراسات النحوية القديمة المركب سوى على شكل وحدة ملتحمة مكوناتها التحاما خطيا، مثل بسملة، وحوقل، إلخ. وتعرف هذه الظاهرة باسم النحت. وشكل النحت موضوع جدالات كبيرة بين المدارس اللغوية القديمة. وخلص النحاة إلى نتيجة مفادها أن النحت إجراء غير منتج، لأن العربية لا تستسيغ الجمع بين كلمتين منفصلتين (أو أكثر). ومنهم من أنكر وجوده في العربية.

ويرى بعض الباحثين أن النحاة والمعجميين تجاهلوه مصطلحا ومفهوما في أغلب الأحيان. فهو مطموس ومجهول عند سيبويه[31]. أما عند ابن فارس فالنحت هو بناء كلمة واحدة انطلاقا من عناصر مأخوذة من كلمتين متميزتين. يقول: «النحت عبارة عن تكوين كلمة جديدة مركبة من كلمتين أو أكثر للدلالة على معنى مركب من معاني الألفاظ المتكونة منها»[32]. وهذه الظاهرة اللغوية، حسب ابن فارس، هي نوع من الاختصار، لأن العرب كانت «تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار وأمثال ذلك عبشمي من عبد شمس وعبدري من عبد الدار، وحيعل من حي على»[33]. وحسب عالم نحوي آخر وهو الخليل الفراهيدي فإن «العرب تلجأ إلى النحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى الأخرى»[34].

أما في العصور الحديثة فقد عرف النحت دراسات ومناقشات عديدة. وظل قضية متفجرة يرفضه البعض، لأنه يفسد على العربية ذاتها، حسب رأيهم، ويدعو إليه البعض الآخر، لأنه يساعد على سد ثغراتها ويؤيد تطورها وترقيها[35]. وسار مجمع اللغة العربية في اتجاه نزعة التأييد فاتخذ في شأنه قرارا ينص على أن «النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا[36].

يقول رشاد الحمزاوي فيما يتعلق بقضية النحت أنها «كثيرا ما تجاوزت حدودها اللغوية اللسانية لتصبح قضية عقدية وثقافية وحضارية متفجرة مثلها مثل قضية التعريب باعتبار أن في النحت تلفيقا يهدد كيان العربية (دون النظر إلى ما يمكن أن نفيد من النحت[37]».

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن القول إن النحت إجراء معجمي يقوم على جمع عناصر جذرية لمفردتين أو أكثر وذلك لبناء وحدة معجمية جديدة[38].

وانعكس هذا الوضع على الواقع اللغوي الحديث فلم يتفق اللسانيون والمعجميون على الأهمية التي ينبغي أن تمنح للنحت في النظام المعجمي والاصطلاحي للغة العربية فكان ذلك سببا من أسباب الأزمة الاصطلاحية الحالية.

وهكذا نجد الباحثين العرب يسعون، في غالب الأحيان، إلى الابتعاد، في التوليد، عن المصطلحات المركبة فنجدهم، مثلا، يختارون مصطلحات «صوائمية» و«حروفية»

و«حركاتية»، و «تركيبية»، و«معجمية»، و«صرفمية» عوض المصطلحات المركبة «نظام الصواتم» phonmatique، و«نظام الحروف» consonantique، و«نظام الحركات» vocalisme، و«علم التركيب» syntaxe، و«علم المعجم» lexicologie، و«علم الصرف» morphologie، إلخ. كما يستعيضون عن أسماء العلوم المركبة بألفاظ مفردة عن طريق إضافة اللاحقة «ية»، مثل: «أصواتية» عوض «علم الأصوات»، و«صوتمية» عوض «علم وظائف الأصوات، و«معجمية» عوض «علم ألفاظ المعجم»، و«دلالية» عوض «علم الدلالة».

بكوش، وترجم مصطلح smiologie المكون من مفردتين إغريقيتين هما (علامة signe) وhoyos (خطاب discours) إلى «دلائلية»[39].

والملاحظ أن التركيب مادة غنية ومتفجرة فهو بؤرة التوليد الإبداعي والاشتقاقي. يقول أحد الباحثين إنه «دخيرة مطمورة ضاع إرثها في ميدان الدراسات اللغوية العربية وبهتت صورته في الأبحاث اللسانية الحديثة[40].

والسؤال الذي نطرحه هنا: هل من الممكن تفجير الطاقة الإبداعية الثاوية وراء ما يسمى بالنحت والتركيب في المجال الاصطلاحي؟

الإلصـــــــاق

الإلصاق affixation عبارة عن الجمع بين وحدة لغوية ذات دلالة مع أخرى لا دلالة مستقلة لها. ويعمل المجموع على تكوين وتحقيق الوحدة الاشتقاقية المرادة[41]. وتسمى العناصر غير الدالة باللواصق[42] وهي محدودة العدد تساعد على خلق كلمات جديدة انطلاقا من كلمات موجودة سلفا. ويمكن اعتبارها وحدات مرتبطة lis، لأنها من جانب عملها، تكون مرتبطة أو لاصقة دائما بأساس معجمي فعلي أو إسمي. وهي أنواع[43]: سوابق prfixes، ولواحق suffixes، وقد تكون عبارة عن عناصر تدخل في وسط الكلمة وتسمى أحشاء infixes.

ويقوم الإلصاق بدور هام في تنمية الحقل المعجمي في كثير من اللغات، لأنه يزيد من أعداد الكلمات الموجودة مع منحها دلالة جديدة. واللغة العربية لا تعرف سوى عددا محدودا من اللواصق التي تسمى (حروف الزيادة) وتجمعها عبارة (سألتمونيها)، منها ما يختص بالأفعال،

مثل الهمزة والسين والتاء والنون، ومنها ما يختص بالأسماء، مثل الميم والهاء، ومنها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، مثل الألف والواو واللام.

ولم يستغل علماء الاصطلاح والمتخصصون العرب وسيلة الإلصاق التي تلعب دورا متزايد الأهمية في التوليد الاصطلاحي[44]. فمنهم من يجيزه ومنهم من يرفضه. ولذا جاءت المصطلحات اللسانية المعتمدة في صوغها على هذه الوسيلة قليلة ونادرة، حيث أضاف البعض اللاحقة «الميم» للفظة «صوت» للحصول على «صوتم» مقابل phonme ويترجم أيضا بـــ «فونيم». واللاحقة هنا هي تعريب لـــ me في phonme. وتم الحصول بواسطتها على عدد من المصطلحات، مثل: «صوتم» و «لفظم» و«صيغم» و«معنم». واشتقت منها ألفاظ أخرى، مثل: «صوتمية»، «صواتمية»، «لفظمية»[45]. كما صيغت بعض المصطلحات اللسانية اعتمادا على اللاحقة «ية»[46]، وظهرت تعابير، مثل: «خيشومية»، و«ألسنية» و«معجمية» و«دلالية» و«دلائلية».

واختلف حول وظيفة هذه اللاحقة وأهميتها[47]، وإذا كانت هذه اللاحقة تفيد كثيرا في وضع المصطلحات، فإن كثيرا من اللغويين يرفضون «هذه النهاية الواحدة لدلالتين مختلفتين»[48].

وهذه المصطلحات القليلة تظهر أن اللغة العربية لازالت في حاجة إلى أن تنهل من النبع الفياض للإلصاق في توليدها الاصطلاحي. فهي محتاجة أكثر من أي وقت مضى إلى خلق لواصق جديدة لتساير ركب الحضارة.

المجـــــاز

وهو باب الكلمات التي تستعمل لمعنى يختلف عما وضعت له في الحقيقة لوجود علاقة أو قرينة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. فهو استبدال مدلول بآخر مع بقاء الدال مطابقا.

والمجاز بجانب كونه مصدر شاعرية اللغة، فهو مبدأ من مبادئ التطور اللغوي ووسيلة من الوسائل التي تتسع به اللغة وتتفرع للتعبير عن حاجاتها. يقول أندري رومان: «فإذا بلغ نظام

التسمية قصاراه (...) فلديه (أي عالم المصطلحات) مجال المجازات الواسع منها أخصب المجازات: الاستعارة mtaphore والكناية mtonymie والتعاوضة hypallage»[49]

واستغلت اللسانيات المعاصرة التأشيرات المجازية للظواهر اللغوية، فاستخدم تنيير مصطلح stemmas أي الرسم الشجري الذي يصور ويعرض المركبات في تنظيم متدرج ينظم العلاقات داخلها[50]. كما هو الشأن في النحو التوزيعي اعتمد على الطريقة الشكلية للوصول إلى المكونات المباشرة والمكونات النهائية. واستعمل النحو التوليدي هو أيضا مصطلح «شجرة» arbre لتقديم البنيات السطحية والعميقة للجمل. وبالإضافة إلى ذلك، ولأجل الوصول إلى تصوير العمليات البنيوية للغة، عمد عدد من اللسانيين إلى استعمال الرموز المنطقية الرياضية كإشارات اصطلاحية.

وسار بعض الباحثين العرب في اتجاه طريقة التوسع المجازي في تعريب المصطلحات الأجنبية. فنجد مثلا مصطلح «ذيل» للإشارة إلى جزء من الأجزاء التي يتركب منها المقطع. حيث يتكون هذا الأخير من ثلاثة أجزاء أصواتية هي: الاستئناف والقمة أو النواة والذيل queue (coda). ونجد كذلك مصطلح «عنقود». ويشير إلى متواليات الصوامت في المقطع. وتختلف حجم العناقيد باختلاف عدد ما يتضمنه العنقود من الصوامت والمدلول عليها بالرمز C نفسه[51].

وقد ترجم مصطلح rgissant،الذي أكثر تنيير من استعماله، بـــ«العامل»، لكن هذا المصطلح لم يكن دقيقا، لأنه لا يعني العمل النحوي كماً في العربية في كل أحواله. ولذا ترجم مرة أخرى بـــ «مسيطر» أو «حاكم» رغم ما في اللفظ من إيحاءات، ولكنها محاولة على كل حال، كما يقول أحد الباحثين[52].

وعليه، فالتوليد على الطريقة المجازية شكل من أشكال التنمية اللغوية والاصطلاحية على الخصوص، ومنهاج في نقل اللفظ للدلالة على معان جديدة لوجه شبه معين. لكن استغلال هذه القاعدة في بناء المصطلح اللساني حديثا ظل محتشما وخجولا في هذا المجال.

الـــــــــدخيل

يعد الدخيل أسلوبا من الأساليب اللغوية الذي تدعو إليه، من جهة، الرغبة في نقل المفاهيم الحديثة إلى اللغة العربية، وانعدام مصطلحات عربية تؤدي نفس معاني المصطلحات الأجنبية من جهة ثانية، فهو ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها جميع اللغات الطبيعية.

وبمجرد ما نعتبر مصطلحا من المصطلحات مندمجا في النسق أو غير مندمج يواجهنا السؤال التالي: أي منطلق يتيح اعتبار المصطلح الدخيل عنصرا من عناصر النظام اللغوي للغة المستعيرة؟ الواقع أنه ينبغي الإشارة إلى خصوصيات اللغات التي تنتمي إليها المصطلحات الدخيلة في مستوياتها المختلفة؛ الصوتية والتركيبية والدلالية وخصوصيات اللغة العربية. فمثلا نجد، على مستوى الأصوات، أن العربية لا تعرف الفونيمات التالية: /p/ و/g/ و/v/، أي لا نظير لهذه الأصوات في النسق العربي. فكيف يتم التعامل معها في المصطلحات الدخيلة، مثل pragmatique. وهنا اختلفت وجهات النظر. فالبعض يستسيغ، عند التعريب، تبني أصوات الكلمة الأصلية دون حرج، حيث يناظر الفونيم /ب/ الفونيم /p/، ويناظر الفونيم /ج/ الفونيم /g/، ويناظر الفونيم /ف/ الفونيم /v/. بينما يفضل البعض الآخر الاقتصار على الأصوات العربية القريبة في النطق من الأصوات الدخيلة[53]، ولذا يتعين تعويضها على التوالي بـــالصوامت /ب/ و /غ/ أو/ج/ و/ف/.

ومن هنا فإن المصطلحات الدخيلة تخضع للقواعد الصوتية للغة العربية وتجرى عليها تعديلات لتلاءم النسق الجديد وتصبح جزءا من التراث المعجمي الاصطلاحي.

ويندرج تحت إطار التوسع عن طريق الدخيل المصطلحات التي تنتمي لمجالات معرفية مختلفة، ذلك أن أي حقل معرفي يمكنه أن يستعير ألفاظا من علوم أخرى التي تناسب التعبير عن مفاهيمه الخاصة من غير أن تعني هذه الألفاظ، بالضرورة، مدلولها السابق نفسه؛ بل إن تحول المدلول شرط أساس في الاصطلاح المميز لحقول المعارف[54].

ويقدم لنا النحو العربي خير مثال على هذا النوع من التوليد. فقد كان النحوي يستعين بالمصطلحات المنطقية والفلسفية والفقهية. يقول أنيس فريحة: «وقد تأثر قدامى اللغويين بأصول المنطق وخاصة فلسفة أرسطو اللغوية»[55].

وهكذا نجد أن قسما من المصطلحات النحوية مستعار من العلوم العربية الإسلامية، مثل أصول الفقه، والفلسفة، والمنطق، وعلم الكلام. ومن هذه المصطلحات ما تغير معناه عندما استعمله النحاة فاكتسب بذلك مدلولات جديدة نابعة من الفكر النحوي، ومنها ما حافظ على مدلوله الذي كان عليه في السابق. «وكثيرا ما يحدث أن يتداول اللفظ الواحد عدد من المتخصصين في علوم مختلفة، فيعطيه كل واحد منهم دلالة مخالفة لما عند الآخر»[56].

والدخيل هو نوع من الاعتراف بحقيقة أن المصطلحات الواردة لم تجد مقابلاتها العربية، وبأن اللغة لم تستغل كل إمكاناتها التوليدية، لذا فلا مناص من استعمالها كما هي في اللغة المستعيرة. وغالبا ما تعرف المصطلحات الدخيلة تداولا كبيرا لاسيما إذا كانت تخضع لقواعد الاشتقاق العربي.

ويعد الدخيل من الطرق المشروعة والفعالة على المستوى العالمي. فهو طريقة توسيعية اقتصادية والحل الذي يقدمه الجهد الأدنى. ويخفف جزئيا من الاختلافات الاصطلاحية، ويحترم مفهوم الأصلية[57].

ومن أمثلة المصطلحات الدخيل نذكر: البراكماتية pragmatique، مورفيم morphme، فونيم phonme، أكوستيك acoustique، لكسيكوغرافيا lexicologie، فونولوجيا phonologie، سنكرونية synchronie، دياكروني diachronie، إلخ.

ويبدو أن من المشاكل الكبرى التي تواجهها العربية هي عدم السير على نهج واحد وعلى منهجية واحدة في طريقة إيجاد المصطلحات. ذلك أنه بجانب المصطلحات التي تم الحصول عليها بوسيلة من الوسائل التوليدية نجد نظيراتها الأصلية الدخيلة التي لربما يفوق استعمالها استعمال الأولى. فأين التوحيد الذي تدعو إليه المجامع والمراكز؟

وتتباين وجهات النظر في هذا الموضوع أيضا. وهذا التباين لا يقتصر على ما هو بين بلد وبلد وبين جامعة وجامعة، بل هو موجود حتى بين باحث وباحث. فبعضهم يحبذ الترجمة والآخر يميل إلى التعريب والآخر إلى النحت. وبعضهم يفضل التركيب المشتمل على أكثر من كلمة وبعضهم يفضل الاشتقاق؟.

والسؤال الذي نطرح هو: ألا يعد الاقتراض وسيلة فعالة في التنمية اللغوية؟

المصطلحات التراثية

اللغة تتغير لأنها تعمل في كل لحظة وحين، كما أن نموها لا يتوقف لأن باب التوليد واسع. والسؤال الذي نطرح: هل يمكن استغلال المصطلحات التراثية في الدراسات اللسانية الحديثة؟ أيمكن لهذه الوحدات أن تسد بعض العجز الذي تعاني منه اللغة العربية في المجال الاصطلاحي؟ وهل هذه العناصر وحدات ثابتة ومستقرة؟

يمكن أن نعتبر توليدا اصطلاحيا كل المصطلحات والمفاهيم القديمة التي لازالت تتردد في اللسانيات الحديثة وتستخدمها على اعتبار أنها إشارات اصطلاحية.

فالمصطلحات التراثية التي يعرف كل واحد منها معنى محددا مسألة هامة جدا. ويمكن الإشارة إلى الظواهر اللغوية بنفس المصطلح لاسيما إذا كانت متشابهة وليست مختلفة كثيرا. ولعل استمرار وجود عدد من المصطلحات التراثية في اللسانيات الحديثة -رغم حداثة المناهج- مرده، فيما نعتقد، إلى ما تتمتع به تلك المفاهيم من قابلية للتوظيف. لكن إذا كانت المصطلحات مستقرة شكليا ومضطربة دلاليا، عندئذ يصبح من الضروري اتخاذ قرار منحها دلالة واحدة، أو إيجاد مصطلحات جديدة تفاديا لأي غموض أو لبس.

ورغم ما تطرحه دعوة التخلي عن المصطلح القديم وتعويضه بآخر حديث من نقاش، فإن الأول لازال حاضرا في الدرس الحديث. ومن أمثلة ذلك لفظ «فاعل» الواردة في جميع النظريات اللسانية على أساس أنه لا ينبغي أن يختلط بالتعريف الدلالي له actant لما في ذلك من صعوبات في التحليل. وأصبحت وظيفة الفاعل تتحدد فقط بعلاقات الارتباط والاتحاد تبعا لرتبة مكونات الجملة[58].

وهكذا نعتقد أن استخدام المصطلحات التراثية من شأنه أن يسد بعض الثغرات في المجال الاصطلاحي اللساني.

إعادة النظر في المصطلحات القديمة

تتطور المصطلحات مع الزمن وكلما تطورت ازدادت المشاكل الاصطلاحية تعقيدا. فهي تكون مفيدة وملائمة في مرحلة وتتوقف عن ذلك فيما بعد. ويصعب اليوم رفض المصطلحات القديمة جملة وتفصيلا وتعويضها بأخرى جديدة.

ويمكن أن نقدم هنا أمثلة لبعض المحاولات التي سعت إلى النظر في المصطلح القديم، واستحداث مصطلحات جديدة عند الضرورة. ولنأخذ مصطلحي الحركة والصامت في اللغات الأوروبية. فهما مستمدان من النحو الإغريقي، وقد أصبحا غامضين إلى حد ما، فغالبا ما يطبقان مثلا على حروف الألفباء المكتوبة، لا على وحدات اللغة المنطوقة. ولقد تبين للباحثين بعض الصعوبات التي تنتج عن هذين المصطلحين عندما يستخدمان للإشارة إلى وظيفة المقطع الصواتية، فيستخدم الأول عنصرا مركزيا، فيما يستخدم الثاني عنصرا هامشيا. لكن هذين العنصرين لا يتطابقان في كثير من اللغات، بما في ذلك الانجليزية. لدى اضطر بعض اللسانيين إلى استحداث مصطلحات جديدة، وإعادة تعريف المصطلحات القديمة.

وهكذا أوجد بايك[59] مصطلحي صائتي vocoid وغير صائتي nom vocoid. وهما الواردان أيضا في نظرية السمات المميزة عند جاكبسون. كما اقترح بايك مصطلح مقطعي syllabique الذي يمثل العنصر المدلول عليه بالرمز (v) في البنية المقطعية، ومصطلح اللامقطعي الممثل للعنصر الذي يشير إليه الرمز (c) في البنية المقطعية ذاتها.

لكن الصواتيين التوليديين، الذين أخذوا بمصطلح صائتي، لاحظوا أن التعديل السابق ليس مضبوطا، إذ لا يمكن من تصنيف الصوائت والمائعات والعلل ويجعلها تدخل في مقابلة مع الصوامت الحقيقية، مما أدى بهم إلى اقتراح مصطلح آخر جديد هو «رنيني» sonant. وهذا المصطلح مكن من وصف الصوائت والمائعات والأنفيات بـــ [+رنيني]، أما الصوائت الحقيقية، فإنها توصف بـــ [-رنيني]. ومن ثم أصبح مصطلح حركة أو صائت لاغيا.

ومما يدخل في إطار تعديل وتصحيح المصطلحات القديمة واستحداث أخرى جديدة، ما قام به جسبرسن[60] حين عمل على استخدام عدد قليل من المصطلحات لتفسير عدد كبير من الظواهر اللغوية التي كانت تعتمد مصطلحات تقليدية كثيرة، ذلك أن كلمة «ظرف» adverbe مثلا تشتمل على التعابير الظرفية، والعبارات الظرفية، والنعوت الاسنادية، والروابط الظرفية، والظروف، لكن جسبرسن اعتمد مصطلحا جديدا واحدا هو subjoint للتعبير عما تعبر عنه هذه المصطلحات الكثيرة.

والشعور بمهمة إعادة النظر في المصطلحات القديمة ليس منعدما لدى المهتمين العرب. وهكذا لوحظ أن النحاة القدماء أنفسهم لم يتمكنوا من التواضع على مفهوم محدد للفظ «الشرط» مثلا، حيث كانوا يتحدثون عنه أحيانا باللفظ العام «الشرط»، وأحيانا أخرى بقولهم «الشرطية»، كصنف من أصناف الجمل، ويصطلح بعض النحاة الآخرين على هذا الموضوع بقولهم «باب الشرط والجزاء» محللين بذلك المفهوم إلى العنصرين الداخلين في تركيبه.

وانعكس هذا التذبذب في المصطلح على الدراسات اللسانية الحديثة، مما دفع بالبعض إلى إعادة النظر في المصطلح السابق، لأنه يحتوي على غموض قد يؤول إلى التباس علمي، واستبدلوه بمصطلح «التركيب الشرطي» مع التدقيق في مدلول اللفظين[61].

وسعت محاولة أخرى إلى ضبط مصطلحي «الاسم» و«الصفة» فخلصت إلى نتيجة مفادها أن مصطلح الاسم في العربية لا يطابق مصطلح nom ولا مصطلح substantif ولا هما معا. كما أثبتت أن الصفة لا تطابق مصطلح adjectif ولا attribut ولا هما معا[62]. وذلك بعد عقد مقارنة بين تصور سيبويه، والنحاة من بعده، لهذين المصطلحين بالتصور الذي قدمته الدراسات الأوروبية في محاولة لتحديد المصطلحات عند العرب.

ومقابل ذلك التزم البعض باستخدام التسميات القديمة دون محاولة النظر فيها، وذلك لأن الحديثة تضخم، في نظرهم، المصطلحات في درس العربية، وعنداك تحدث فجوة كبيرة بين الدرس القديم والحديث، حسب تعبيرهم[63]. بيد أننا نلفت الاهتمام إلى شيء هام، وهو أن استخدام المصطلحات القديمة ليس مسألة لاغية، إلا أن هذه المصطلحات ينبغي أن تقوم على معايير جديدة.

يقول التهامي الراجي: «كنت في البدء أستعمل مصطلحات عشت زمنا طويلا على ظن أنها صالحة، ثم تبين لي بالممارسة بعدها عن الدقة الموجودة وعدم ترجمتها للمفهوم الذي نسعى إليه، فتحولت عنها، غير متأسف ولا متعصب لقديم ألفته»[64].

يقول المتوكل: لجأت إلى الاختيار الأول (الإبقاء على المصطلح القديم) في حالات كان فيها المصطلح القديم في المستوى المطلوب من الدقة والتحديد (...) واستخدمت في غير هذه

الحالات مصطلحات حديثة للدلالة على المفاهيم القديمة المقترضة، خاصة حين بدا لي أن المصطلح القديم لا يرقى إلى ما يتطلبه الضبط المصطلحي من دقة)[65].

خلاصـــــــــة

نستنتج مما سبق أن قواعد توليد المصطلح قواعد مألوفة ومعروفة في جميع اللغات. لكن أراء علماء اللغة العرب تختلف وتتضارب في النظر إليها، فمنهم من يقف عند المقولة القديمة أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض. ولذا فلا مجال للحديث عن وسيلة أخرى غير الاشتقاق. وهناك خلاف على أشده فيما يتعلق بمسألة الإلصاق كحالة من حالات الاشتقاق[66]. ومن الباحثين من يفضل التعريب على التوليد والمراد به إخضاع المصطلحات الأجنبية للطابع العربي واستعمال أوزان اللغة العربية مع الحفاظ على الأصول الأجنبية للمصطلحات. كما شكل الدخيل أو الاقتراض محط خلاف بين مؤيدين ومعارضين. ومنهم من جعل عملية اقتراض مصطلحات أجنبية خاضعة لشروط وقيود كثيرة.الشيء الذي ترتب عنه جمود النظرة إلى تكوين مصطلحات جديدة.

أما التركيب أو النحت فلم يحظ عند العديد من الباحثين سوى بالتنقيص من شأنه، ولذا لم يتم استغلاله بشكل كاف على اعتبار أن اللغة العربية لغة اشتقاق لا لغة نحت. ومن ثم فهم ينظرون إليه لا على أنه مصدرا تاريخيا من مصادر اللغة العربية ولكنه فقط وسيلة يتم اللجوء إليها في حالات نادرة. ونتج عن هذا شبه إغفال للمصطلحات المنحوتة والمركبة. والحال أننا «قد وصلنا إلى دور اشتدت فيه حاجتنا إلى الاستفادة من النحت، اشتدادا كبيرا»[67]. وأصبح التوسع في هذه الوسيلة ضرورة ملحة.

وهكذا نلاحظ أن أزمة المصطلح تنحدر من أزمة الباحثين أنفسهم واختلافهم حول كيفية استعمال الوسائل التوليدية وضرورة أو عدم ضرورة اللجوء إلى وسيلة أو أخرى. إن الوضع اليوم يستدعي التعجيل بتطبيق قواعد التوليد، والخروج من مجال الانغلاق والتقليد إلى مجال الابتكار والإبداع، وذلك بتفعيل وتنشيط جميع وسائل التوليد التي تنهض باللغة وتطورها وتحد من تفاقم مشكل المصطلح الذي تعاني منه العربية.

توصيـــــــات

ـ دراسة أوزان اللغة العربية دراسة متمعنة هادفة والاعتياد على استغلال هذه الأوزان في المجال الاصطلاحي.

ـ اعتماد الوسائل العصرية في مسألة توحيد المصطلحات ونشرها بين المهتمين. ويعد الحاسوب الأداة المتطورة في هذا المجال، فهو يمكن من:

ـ خزن المصطلحات وعلاجها ونشرها حسب ضوابط معلوماتية متطورة[68]،

ـ الاستخدام السريع،

ـحفظ المعطيات،

ـخزن أكبر عدد منها،

ـتسجيلها وضمان سلامتها من التلف عند وقوع خطأ تقني،

ـ إجراء نسخ متعددة منها ملف العمل[69].

ـ اعتماد طريقة بنوك المعطيات المصطلحية[70].

ـاعتماد طريقة التقييس أو التنميط، أي المعالجة المادية للمصطلحات التي تيسر عملية اختيار المصطلحات. «وهو يفيد اختيار شكل، أو استعمال، أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين»[71].

المـــراجـــــع:

بالعربية

ابن يعيش، *شرح المفصـــل*، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

الحمزاوي محمد رشاد ، *نظرية النحت العربية*، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس 1998.

سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1977.

السيوطي جلال الدين ، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ط. بيروت، 1986.

عصام نور الدين، «اللغة العربية وإشكالية المصطلحات اللغوية: القديمة والمعاصرة»، *الفكر العربي*، العدد 61، السنة 3/11، 1990، ص. 40-47.

فهمي حجازي محمود ، *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*، مكتبة غريب، القاهرة، 1993.

الفاسي الفهري، *اللسانيات واللغة العربية، (الفصل 9: منهجة الترجمة: المصطلح اللساني نموذجا)، الكتاب الثاني، دار توبقال، الدار* البيضاء 1985.

الكتاني الإدريسي عز الدين، «بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات»، *ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الاسلامية*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ساس-فاس وظهر المهراز-فاس، 1996، ج 1، ص. 97-105.

مرعي خليل، *المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر*، جامعة مؤتة، 1993، ص. 201.

بالأجنبية

GUILBERT Louis, *La crativit lexicale*, Larousse, Paris 1975.

LEDUC-ADINE Jean-Pierre, De la terminologie grammaticale : Quelques problmes thoriques et [72]pratiques, *Langue franaise*, 1980/47, pp. 6-24.

MARTINET Andr, *Syntaxe gnrale*, Armond Colin, Paris 1985, p. 8.

OUGAMMADAN Mohamed, La formation de termes par emboitement de racines ou le Naht , *Turjumān*, 1995, 4 (I), pp. 43-60.

RONDEAU Gury, *Introduction la terminologie*, Deuxime dition, Gatan morin diteur, 1984, p. 143 et autre.

---

[1] – من الباحثين من يعتبر المصطلح لغة خاصة jargon أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين (...) كما أن هذا المعجم يصدق عليه ما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية» (انظر: الفاسي الفهري، *اللسانيات واللغة العربية*، ج 2، ص. 228).

[2] – انظر:

, Armond Colin, Paris 1985, p. 8.

عثمان بنطالب، «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الاشكاليات النظرية والمنهجية»، *وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات*، 1987، ص. 149-173.

[3] – انظر:

, p. 36.

[4] – استعمل مصطلح «معضلة» المسدي في: عبد السلام المسدي، «صياغة المصطلح وأسسها النظرية (مع دليل ببليوغرافي)»، *تاسيس القضية الاصطلاحية*، بحوث ودراسات، بيت الحكمة، قرطاج 1989، ص. 9-64.

[5] – انظر أمثلة لبعض إشكالات المصطلحات اللغوية: عصام نور الدين، «اللغة العربية وإشكالية المصطلحات اللغوية: القديمة والمعاصرة»، *الفكر العربي*، العدد 61، السنة 3/11، 1990، ص. 40-47.

6 - الطاهر وعزيز، «المفاهيم طبيعتها ووظيفتها»، *المناظرة*، العدد 1، السنة 1، 1989، ص. 11-23.
7 - انظر: أندري رومان، في تأصيل اللغة العربية والبيان والتبيين»، *ترجمان*، المجلد 1، العدد 2، 1992، ص. 23-66

8 - لويس فلبار، *في الكلمة*، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجري، معالم الحداثة، دار الجنوب للنشر، تونس 1993، ص. 11.
9 - راجع: التهامي الراجي الهاشمي، «معجم الدلالية»، *اللسان العربي*، العدد 24، 1985، ص. 147-171.
10 - مصطفى حركات، *الصوتيات والفونولوجيا*، المكتبة العصرية، بيروت1998، ص. 36.
11 - انظر في هذا الصدد: مرعي خليل، *المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر*، جامعة مؤتة، 1993، ص. 201.
12 - راجع في هذا: محمد عبد الوهاب شحاته، *المصدر الصناعي في العربية*: دراسة صرفية ودلالية من خلال مؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1995، ص. 14 وما بعدها.
13 - انظر: سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1977، ج 1، ص. 12، 34، 36 . وكذا ابن جني، *اللمع*، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة 1979، ص. 131. وابن يعيش، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)، ج 1، ص. 22.
14 - انظر: الزمخشري، *المفصل*، ص. 31.
15 - انظر مثلا: الفراء، *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسفنجاتي وآخرين، دار الكتب، القاهرة، ط 1، 1955ص. 404.
16 - ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج 1، ص. 123.
17 - محمود فهمي حجازي، *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*، مكتبة غريب، القاهرة، 1993، ص. 228.
18 - للمزيد من المعلومات راجع:

Louis GUILBERT, , Larousse, Paris 1975.

19 - والملاحظ أن قواعد التكوين الصواتي والصرفي والتركيبي والمعجمي للمفردات الجديدة هي نفس القواعد التي تحكم المفردات الجديدة المنتمية للمعجم العام.
20 - يرى فندريس أن العربية من أوضح الأمثلة على اللغات الاشتقاقية، أي أن الاشتقاق وسيلتها الغالبة في تنمية مفرداتها. انظر: فندريس، *اللغة*، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، 1950، ص. 300.
21 - جلال الدين السيوطي، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ط. بيروت، مجلد 1، 1986، ص. 435.
22 - ويمكن أن نقدم هنا مثلا عن خلق وحدات جديدة طبقا لقواعد التوليد المتضمنة في النظام المعجمي اللهجي. فقلد أورد لوي برونو في إحدى مقالاته عددا من الكلمات المولدة التي ظهرت في السنوات الأولى للاحتلال، أي في المرحلة التي كان يعيشها في المغرب (انظر: L. BRUNOT, Emprunts dialectaux arabes la langue franaise, (*Hespris*, 3 4 trim., 1949, p. 357. حيث لاحظ نموا متزايدا في استخدام الوزن العربي فعالة خصوصا في معجم المفردات العلمية والتقنية، وذلك لتسمية الآلات أو الأشياء التي تدل على الحركة المستمرة وأحيانا القوية، مثل: /tellaža/ «ثلاجة»، /ħeSSada/ «آلة الحصاد»، /Tejjara/ «طائرة». وهذه المفردات المولدة أصبحت مستقرة في الاستعمال اليومي وفقدت بسرعة خاصية كونها مفردة محدثة. انظر في هذا:

Karima ZAIDANE,
langues au Maroc
Sorbonne Nouvelle , Paris 1980, p. 37.

23 - والمراد بالحقول الدلالية champs smantiques مجموع الاستعمالات التي تعطي للكلمة شحنات دلالية خاصة تبعا لورودها في هذا السياق أو ذاك. انظر:

A. GRIMAS, , Larousse, Paris, 1966.

24 - راجع: التهامي الراجي الهاشمي، «معجم الدلالية»، اللسان العربي، العدد 24، 1985، ص. 147-171.
25 انظر:

, p. 131 et autre.

26 - للمزيد من المعلومات راجع:

Amina FENNAN, ,

Paris V, 1986.

[27] – أندري رومان، في تأصيل اللغة العربية والبيان والتبيين»، *ترجمان*، المجلد 1، العدد 2، 1992، ص. 23-66.

[28] – فلبار، *في الكلمة*، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجرى، معالم الحداثة، دار الجنوب للنشر، تونس 1993، ص. 76.

[29] – مصطفى حركات، *الصوتيات والفونولوجيا*، المكتبة العصرية، بيروت1998، ص. 34.

[30] – انظر: أحمد شفيق الخطيب، «ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات»، *اللسان العربي*، العدد 24، 1985، ص. 113-123.

[31] – سيبويه، *الكتاب* ، ج 4، ص. 245-303.

[32] – أحمد بن فارس، *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910، ص. 271.

[33] – طنطاوى محمد دراز، *ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية*، مطبعة عابدين، القاهرة 1986، ص. 358.

[34] – انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مجلد XIV ص. 230.

[35] – محمد رشاد الحمزاوي، *نظرية النحت العربية*، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس 1998، ص. 79.

[36] – مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، القاهرة 1955، ص. 204. نقلا عن: محمد رشاد الحمزاوي، *نظرية النحت العربية*، ص. 15.

[37] – محمد رشاد الحمزاوي، *نظرية النحت العربية*، ص. 127.

[38] – راجع: – انظر: أندري رومان، في تأصيل اللغة العربية والبيان والتبيين»، *ترجمان*، المجلد 1، العدد 2، 1992، ص. 23-66.

emboitement de racines Naht *Turjumān*, 1995, 4 (I), pp. 43-60.

[39] – راجع: التهامي الراجي الهاشمي، «معجم الدلالية»، *اللسان العربي*، العدد 24، 1985، ص. 147-171.

[40] – أحمد كروم، «النحت في اللغة العربية: مظاهر وإشكاليات»، *دراسات*، مجلة تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، العدد 8، 1998، ص. 79-107.

[41] – لا تظهر اللواصق سوى في الصيغ الاتحادية أي العناصر المشتقة.

[42] – انظر ما تطرحه السوابق واللواحق من قضايا: محمد المغنم، «مسألة السوابق واللواحق وطرق معالجتها»، *اللسان العربي*، العدد 24، 1985، ص. 95-102.

[43] – حاول رشاد الحمزاوي أن يعرض السوابق واللواحق التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة رسميا فأشار إلى التداخل المستبد بمختلف مقاربات المجمع في هذا الميدان، وأورد مجموعة من الخروقات والاضطرابات التي وقع فيها المجمع في وضعه للسوابق واللواحق. انظر: محمد رشاد الحمزاوي، *نظرية النحت العربية*، ص. 93 وما بعدها.

[44] – وإذا كان الالصاق ذو مردودية هامة ويستعمل في لغات عديدة بنجاح كبير في توليد مصطلحات جديدة. فإنه وسيلة نادرة الاستعمال في اللغة العربية، حيث تتردد اللغة العربية في اللجوء إليه.

[45] – فلبار، *في الكلمة*، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجرى، معالم الحداثة، دار الجنوب للنشر، تونس 1993، ص. 76.

[46] – في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي التي انعقدت بالرباط سنة 1981 تم تحديد مجموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن استعمالها في توليد المصطلحات، ويشترط لوضع مصدر من كلمة أن تزاد عليها اللاصقة ياء النسبة والتاء، ومن الأمثلة الحديثة على هذه المصادر: حمضية، مفهومية. انظر: عز الدين الكتاني الإدريسي، «بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات»، *ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الاسلامية*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس وظهر المهراز-فاس، 1996، ج 1، ص. 97-105.

[47] – انظر على سبيل المثال: عبد الصبور شاهين، *العربية لغة العلوم والتقنية*، دار الاعتصام، القاهرة، ط 2، 1986، ص. 268-270.

[48] – محمود فهمي حجازي، *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*، مكتبة غريب، القاهرة، 1993، ص. 226.

[49] – أندري رومان، في تأصيل اللغة العربية والبيان والتبيين»، ص. 23-66.

[50] – راجع:

Lucien TESNIERE, , Editions klincksieck, Paris 1982, p. 15.

51 - انظـر: ديفيـدا بروكرومبي، *مبادئ علم الأصوات العام*، ترجمة محمد فتيح، مطبعة المدينة، القاهرة 1988، ص. 114.

52 - سعيد حسن بحيري، *نظرية التبعية في التحليل النحوي*، مكتبة الأنجلو المصرية، 1988، ص. 18.

53 - لـلمزيد مـن المعلومات انظر: حسن عبد العزيز، *التعريب في القديم والحديث*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص. 192 وما بعدها.

54 - محمـد المصـطفى عـزام، «مصـطلح "العقل" بين الفلسفة والتصوف»، *المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 42، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء 1995، ص. 32-50.

55 - أنيس فريحة، *نحو عربية ميسرة*، ص. 23.

56 - عبد العلي الودغيري، *قضايا المعجـم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي*، منشورات عكاظ، ط 1، 1989، ص. 194.

57 - للمزيد من التوضيحات في هذا الموضوع راجع:

Louis GUILBERT, *L* , Larousse, Paris 1975, p. 89 et autre.

58 - انظر:

Jean-Pierre LEDUC- : Quelques , 1980/47, pp. 6-24.

59 - في كتابه Phonetics 1943 نقلا عن: : ديفيدا بروكرومبي، *مبادئ علم الأصوات العام*، ص. 123.

60 - انظر:

Otto JESPERSEN, *La philosophie de la grammaire*, Les Editions de Minuit, Paris 1971, p. 491.

61 - راجع: عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، *الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوظيفية*، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس 1985.

62 - انظر: محمود أحمد نحله، *الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية*، دار المعرفة الجامعية، 1994.

63 - جلال شمس الدين، *الأنماط الشكلية، نظرية وتطبيقا، دراسة بنيوية*، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1995، ج 1، ص. 120.

64 - راجع: التهامي الراجي الهاشمي، «معجم الدلالية»، *اللسان العربي*، العدد 24، 1985، ص. 147-171.

65 - أحمـد المتوكل، «استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: اللسانيات الوظيفية نموذجا»، *المناظرة*، العدد 6، السنة 4، 1993، ص. 49-56.

66 - انظـر في هذا: عبد السلام بن ميس، «التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباط»، *المناظرة*، العدد 6، السنة 4، 1993، ص. 63-69.

67 - أراء وأحاديث لساطع الحصري، ص. 131. نقلا عن أحمد كروم، «النحت في اللغة العربية: مظاهر وإشكاليات»، *دراسات*، ص. 79-107.

68 - وفـي إطـار اللسانيات الآلية التي تهدف إلى إيجاد أدوات حاسوبية تحليلية وتوليدية هناك جهود تسعى إلى تأسيس لسـانيات حاسـوبية عربية في مجال المعجميات، حيث يساعد مثلا نظام تدبير المعطيات القاموسية المتخصص في علم المصـطلحات على إيجاد المصطلح الذي يلائم المستعمل ويحترم نظام اللغة. انظر: يحيى هلال، «نظام تدبير المعطيات القاموسية (تطبيق أدوات صرفية آلية)»، *التواصل اللساني*، المجلد الثالث، العدد الثاني 1991، ص. 13-20.

69 - *المرجع نفسه*.

70 - انظـر في هذا الصدد: ليلى المسعودي، «علم المصطلحات وبنوك المعطيات»، *اللسان العربي*، العدد 28، 1987، ص. 85-104. وكذا:

Gury RONDEAU,

[71] – محمـــد رشـــاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، (الميدان العربي)، دار الغرب الاسلامي، بيروت ط 1، 1986، ص. 61.

ذ. إدريس الطراح
كلية الآداب /مكناس

إن اختصار معالجة مفهوم "المصطلح" في مسألة التحديد ليس ناتجا عن دفع وهم من أوهام الاختصار ، وإنما هو نتيجة أمل جارف في إعطاء رؤية جديدة لكشف الغطاء عن بعض الزوايا الغامضة في غضون هذا الموضوع.

إن من أهم القضايا التي ينبغي على الباحث أن يوليها اهتماما بالغا ، في نظرنا وهو يقوم بتحليل الميكانيزمات المكونة أو المنتجة للمصطلح هي ما يتعلق أساسا بعملية "التحديد". فهذه العملية ، كما هو معلوم ، ليست من الأمور الثابتة ، وإنما هي عملية قابلة للتحديد و التطوير . وعليه ، فالخطابات التي يتم إنتاجها بصدد "المصطلح" لن تكون خصبة و متميزة إلا بإسهام أصحابها في إغناء و إثراء مضمون هذا المفهوم للتأكيد بالفعل على أنهم يسايرون تطور المعرفة في جميع تخصصاتها و مساراتها المتعددة و المتفاوتة. إن ما يجعلنا على يقين من أن الفكر يتطور شيئا فشيئا بشكل تصاعدي نحو تحقيق الأفضل هو مدى إمكانيته على تطوير مضامين المفاهيم حسب متطلبات الوجود المعرفي لهذه المفاهيم من جهة ، وعلى إدراك ضرورة خلق مفاهيم مجدلنة باستمرار من جهة أخرى . و في غياب ذلك ، كما يشهد واقع مفهوم المصطلح على ذلك ، فإنه لا يمكن وصف هذا الواقع إلا بأنه يعيش قلقا معرفيا بالغا نتيجة ما آل إليه واقع العلم بصفة عامة حيث خبت ناره وولت الأدبار أنصاره ، وأصبحت من الصعب ، بل و من المستحيل ، استيعاب ما وصل إليه الغرب من تقدم على جميع المستويات. إن وعينا بضرورة تجاوز هذا الواقع هو مما ينبغي أن يجعلنا نوجه ركاب النظر إلى معالجة بعض المشاكل التي تحول دوننـــا و دون تطوير عملية الاصطلاح ، بحيث

يتطلب الأمر في هذا الصدد نقل قطب و مركز الأهمية و إحلال مكان علم المصطلح ، المصطلح تبعا لعمليته. وعليه، فكل باحث يروم بآلة عقله و مادة فكره الخوض في الاصطلاح تحديدا أو تحقيقا أو استنباطا و خلقا أو ترجمة ، عليه أن يتزود بقسط وافر من المعرفة ، ذلك أن المصطلحات لا توجد في غضون المعاجم و القواميس و إنما هي عملة صـــعبة و نادرة لا يمكن العثور عليها إلا في بنوك الضمير و المعرفة. والقول إنها توجد في بنوك الضمير فلتحقيق توازن بين الاصطلاح و الاصطراع ، بل و لتكون الغاية من الاصطراع هي الاصطلاح ، أما القول بأنها توجد في بنوك المعرفة فلأن المصطلحات خاصة المعرفية منها ترتبط في المقام الأول بآلة العقل وبتاريخ المعارف باختلاف و تباين مشاربها و تخصصاتها.

إن ما يبرر الأخذ بمفهوم الاصطراع إلى جانب معالجة مفهوم الاصطلاح هو ما يتمثل في إيماننا بأن الأشياء لا تعرف إلا بأضدادها ، كما أن تحديد مفهوم المصطلح من الناحية اللغوية كمرحلة أولى تستدعي اقترانه بالمفهوم الضد. وعلاوة على ذلك ، فان الغرض الذي نريد تحقيقه ونحن نروم تحديد هذا المفهوم ليس هو معالجة نظرية من النظريات العلمية شاكرين بذلك نعمة المصطلح ، و إنما هو وضع هذا المفهوم من خلال مضامينه المتباينة داخل إطار معرفي يمكن على إثره مسايرة تطور المعرفة . ولهذا لن نقوم ببسط أسس و معالجة نظرية من النظريات "كنظرية الدلالة " أو "نظرية المعنى" أو "نظرية المقولات" ذات الصلة بمفهوم المصطلح أو بنظرية الاصطلاح بصفة عامة.

لقد جرت العادة على إطلاق لفظ المصطلح "على كل لفظ بسيط أو مركب أو على كل مركب لفظي قصد التعبير عن ماهيات المفاهيم أو معانيها اللغوية، إلا أن السؤال الذي ينبغي وضعه في هذا المجال هو كالتالي : ما هو هذا الشيء الذي إذا ما تمت إضافته للفظ أو للمقولة أو للمفهوم اصبح مصطلحا ؟

إن المصطلح في الحالة التي يكون فيها عبارة عن لفظ بسيط أو مركب لا يعدو أن يكون سوى مجرد مُعيّن للشيء أو مُسمّى له ؛ أما في الحالة التي يحمل فيها صفة المركب اللفظي فانه يمكن أن يلعب دور المُحدّد أو المُعرّف. و نظرا لما للتعاريف من أهمية قصوى في بناء الأقيسة في بعديها البرهاني و الجد لي و في إنتاج مختلف أشكالها و أضربها باتخاذها كمقدمات، فان المصطلح لا يخلو من لعب دور أساسي في هذا المجال إلى حد يمكن معه وصفه بصفات المبادئ أو المقدمات أو الأسطقسات. وبذلك نكون قد حققنا قفزة معرفية نوعية بصدد معالجتنا لمفهوم "المصطلح" بحيث يتم ربطه بمستوى من المستويات المعرفية الأكثر تجريدا وتعقيدا. إن المعطيات السالفة الذكر ، تساعدنا على إعطاء تعريف اكثر وضوحا و تماسكا لمفهوم المصطلح فنقول : المصطلح هو لفظ (مركب أو بسيط) أو مركب لفظي الغاية منه تعيين الأشياء و تسميتها أو تعريفها وتحقيقها ". ونتيجة لما يذهب إليه البعض من اعتبار المبادئ أو المقدمات الضرورية فروضا فان المقدمات البرهانية لا يمكن أن تكون سوى جزءا من المقدمات الجدلية ، الشيء الذي يتطلب الأمر بصدده إخضاع هذه المقدمات الضرورية للدرس و التمحيص بكيفية مستمرة. و إذا كان الأمر كذلك فما هو الوضع الذي سيتخذه المصطلح داخل حقل ما يصطلح عليه عادة بالجدل؟

لقد أشرنا في مقدمة هذا العرض إلى ضرورة ربط المصطلح كمفهوم بما يقابله في اللغة لإبراز مضمونه و معناه. وعليه فإذا كان مصطلح "المصطرع" هو ما يقابل مصطلح "المصطلح" في اللغة ، إذ المصطلح لغويا مشتق من لفظ "الصلح" ، و الاصطراع مشتق من لفظ "الصراع" كما اشتق لفظ المصطفى من لفظ "المصفى" و الاصطناع من الصنع على سبيل المثال ، فان الاصطلاح و الاصطراع مفهومان أساسيان يمكن اعتبارهما من خصائص ومميزات الجدل . فالجدل بمختلف أنواعه مماحكة كان أو مراء أو منازعة أو امتحان هو عبارة عن اصطراع بين الطرفين المتحاورين ، اللذان و إن كانا يصطرعان فيما بينهما بصدد مسألة معينة ، فان ذلك يتم بهدف تحقيق اصطلاح فيما بينهما نفيا لتلك المسألة أو إثباتا

لها أوبتسميتها أو تعريفها أو تحقيقها باستعمال ألفاظ أو مركبات لفظية . ولهذا يقال بان " الجدل خصام بين العشاق" . انه خصام يعقبه صلح و اصطلاح.

في محاورة "تيتتس" لأفلاطون سأل سقراط محاوره قائلا : هل تطلق كلمة تفكير على ما أطلق عليه أنا تفكير ؟ فرد عليه محاوره بوضع نفس السؤال : و ماذا تسميه أنت تفكير ؟ فأجابه سقراط إن ما يسميه هو "تفكير" هو ذلك الكلام الذي يدور بين النفس و ذاتها حول ما تراه أو تعقله مسائلة ومجيبة،مثبتة ومنفية إلى حين أن تستقر على قرار يقين لا على شك . ويبدو من خلال هذا المعطى أن عملية الاصطلاح تتم عن طريقة الجدل أو الحوار و عن طريق التفكير باعتباره كلاما داخل النفس أو متبادلا بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص حول تعريف مسالة ما أو الاصطلاح عليها بلفظ (مركب أو بسيط) أو بمركب لفظي قصد احتوائها و تسهيل عمليات تداولها بين الناس . وما الاصطلاح على التقليد و تبعية المجتمعات العربية و الإسلامية للغرب في مختلف مظاهر حياتهم اليومية "بالاستلاب النفسي الحضاري" أو "بالتشيؤ" على مختلف أنواع استغلال المرأة في الإشهار أو غيره أو التعبير عن مفهوم الإنسان "بالحيوان الناطق "لبيان ماهيته إلا محاولة لإيجاد ما بإمكانه أن يختزل الكيفية التي تنتظم بها الميكانيزمات المكونة لبنى الظواهر الملاحظة. و المصطلح في هذه الحالة لا يخلو من أن يكون ممثلا لفضاء عقلي يتم من خلاله إسناد قيم تنتمي إلى الفكر أو الواقع للميكانيزمات المشكلة لظاهرة ما ، رياضية كانت أو لغوية أو اجتماعية أو غيرها ، قصد إعادة صياغتها بشكل جديد. و هذا الفضاء العقلي غالبا ما تكون مادته الفكر و صورته الحوار أو الكلام سواء كان هذا الحوار و هذا الكلام داخليين أو بين أشخاص.

و تبعا لهذه المعطيات يمكن إثراء مفهوم المصطلح بحيث يمكن صياغة تحديد جديد له يكون كالتالي : "المصطلح هو لفظ (مركب أو بسيط) أو مركب لفظي الغاية منه تسمية الأشياء أو تعريفها أو تحقيقها عن طريق إسناد أحكام أو قيم لها من الفكر أو الواقع".

هكذا إذن يتضح أن نفي محاميل اللفظ (الكلمة و الحرف و الأداة) أو المقولة أو المفهوم عن المصطلح لا يبقى منه غير العمليات الفكرية التي تقوم بإسناد قيم من الفكر أو الواقع للأشياء المكونة للظاهرة الملاحظة.

أما في ما يتعلق بترجمة المصطلح من لغة إلى لغة أخرى ، فان الأمر في نظرنا، ونحن نقصد بذلك المصطلحات الغير معرفية كالطاولة أو التلفزة أو غيرها ، لا يشكل أية خطورة على تطور المعرفة ، ذلك لان هذا المشكل يطال جميع اللغات بدون استثناء (الإنجليزية و العربية واليابانية وغيرها) بحيث نجد أنفاظا كثيرة تتردد داخل هذه اللغات بنفس الاصطلاح.

لهذا ينبغي بالأساس الاهتمام بالمصطلحات المعرفية ذات الصلة بالعلم في امتداداته المختلفة عبر التاريخ . ولتحقيق ذلك يجب على الباحثين و النظار في هذا المجال تجاوز بعض المشاكل التي تقف أمامهم كحاجز يعرقل سيرهم نحو هذا الاتجاه. إن ما نلاحظه من عقم أدوات الاصطلاح ما هو إلا نتيجة لتفاقم أساليب الاصطراع. وإذا كان ذلك يدل على شيء، فإنما يدل على تفكك بنية المجتمع بصفة عامة. و من جانب آخر ، على الدولة أن تولي اهتماما بالغا لمجالات البحث العلمي ماديا و معنويا. ماديا بحيث ينبغي رصد ميزانية تساير متطلبات البحث. و معنويا بحيث يجب أن ينال الباحثون حقهم في وسائل الإعلام وفي مختلف وسائل الاتصال الأخرى، وهذا أمر كما يبدو لا يجب تأجيله أو التنازل عنه لبناء مستقبل معرفي واجتماعي سليم.

الهوامش :

1- أدهم سامي : "إبستمولوجيا المعنى و الوجود". مركزالإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ
2- قطب الدين الرازي : "شرح الرسالة الشمسية" مطبعة الحلبي ، مصر، 1948

المحور الثاني

قضايا استعمال المصطلح وتوحيده

1

قضايا تعريب المصطلح وتوحيده

بين التعريب والتوحيد

للأستاذ / عباس الصوري

مكتب تنسيق التعريب– الرباط

1-مدخل

إن أهم قضية تواجه اللغة العربية حاليا في الوضع الثقافي الذي تجتازه الأمة العربية هو كيفية تنميتها وتطويرها حتى تستطيع أداء وظيفتها العصرية، وتنمية اللغة معناه إيجاد مسلك لما يعبر عن الحياة العصرية من جهة، ومن جهة أخرى نقل المعارف والعلوم بلغة علمية مواكبة قوامها المصطلح الدقيق والعبارة الدالة.

وإذا كانت اللغات الحية في عمومها تأخذ وتعطى بناء على مبدأ التأثير والتأثر الذي تمارسه سائل اللغات على بعضها البعض، فإن اللغة العربية لم تعد تعطي بنفس الزخم والثراء الذي عرفته أيام النهضة العلمية قديما، فهي الآن تأخذ كثيرا وتكاد لا تعطى إلا الترر القليل، وكثيرا ما يحصل عطاء أبنائها خارج منظومة الثقافة العربية (هجرة الأدمغة، زويل مثلا..)، ولذلك تلتجئ اللغة العربية للتفاعل مع المحيط العلمي إلى نقل المعرفة، ونقل لغة المعرفة، وإذا كان الرصيد العلمي الذي تسعى إلى تكوينه هو في جوهر حصل عن طريق الاستعارة وبطريق النقل، فلا غرابة أن ينصب البحث على إشكالية إيجاد المعادل للكلم الأجنبي وإلا احتجنا إلى نوع من الابستيمولوجيا اللغوية لتقويم رصيدنا العلمي في إطارها، ونحن نجهل ما هي الإنتاجات العلمية الأصيلة في مجال العلوم وفي ميدان الطب، لأن الذي ينشئ هو الذي يسمى، هو الذي يمنح الإسم ويسم المسمى بميسمه.

ونحن هنا لا نتعارض مع مفهوم (الاتفاق) الذي يتعرف به (الاصطلاح على اعتبار أن الاصطلاح كما يقول الجرجاني في تعريفاته – هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله من موضوعه الأول) ، وهو نفس ما نجده منذ القدم لدى الاغريق

من خلاف بين هيراقليطس الذي يعتبر الأسماء دالة (تدل على شيء ثابت وواحد) والسوفسطائيين الذين يقولون بفكرة العلاقة العرفية بين الدال والمدلول . وهو ما واجهه علماؤنا قديما في بداية نهضتهم العلمية، فارتأى جماعة أن "التسمية معللة وليست اعتباطية، ويروى لنا السيوطي بلسان ابن الأعرابي "أن الأسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله "

ومن هنا روى السيوطي قولهم أن الكوفة سميت كذلك لازدحام الناس فيها والإنسان سمي إنسانا لنسيانه والبهيمة سميت بهيمة لأنها بهمت عن العقل والتمييز لكن الاتجاه الهيراقليطسي هو الذي هيمن في نهاية المطاف. وقد تندر علماؤنا بفريق الإسميين، فقالوا أن ما كل من سمى بسعيد بسعيد ولا كل حازم حازم،،، فالاصطلاح هو مجرد اصطلاح لا يعبر عن الأشياء وعن معناها كاملا، وأن الأصل هو الاتفاق.

2-النظرية الاصطلاحية:

إذا كانت الدراسات اللسانية الحديثة قد حسمت الأمر في علاقة التسمية والعلاقة بين الدال والمدلول، فإن النظرية الاصطلاحية لم تقم إلا على مجموعة من الافتراضات ما تزال لم يحسم فيها علميا، وعلى رأسها: انطلاقها أي النظرية- من فكرة الترادف الكوني: ومعنى هذا المفهوم هو افتراض أن لكل مصطلح في لغة ما يوجد مرادف بالضرورة وبالقوة مرادف مقابل له، فإن لم يوجد بالفعل فهو كائن بالقوة ويجب استنباطه.

وهذا الافتراض متصل بافتراض آخر يتعلق بإمكانية الاستنساخ الثقافي الذي يطرأ بواسطة الترجمة أي إمكانية الرحلة من ثقافة إلى أخرى دون اعتبار لما بينهما من اختلافات عن طريق الترجمة.

إن ما تقتضيه هذه الافتراضات من احتراز في التعامل مع العلم هو الذي أدى إلى التشكك في صلابة المنهج خصوصا عندما تشتبك آلياته (المنهج) بعدة علوم أخرى متداخلة، ولعل هذا ما جعل علم المصطلحية يجد له موطأ قدم في علم اللغة التطبيقي بحكم ما يسم منهجيته من تداخل بين العلوم الإنسانية من اجتماع وانتروبولوجيا وعلم النفس اللغوي و

تعالقها بالتحارب الثقافية وتقلباتها كما تعكسها مختلف اللغات وارتباطاتها بحكم الجوار أو الهيمنة أو العلائق الإثنية وأخذ بعضها عن بعض..

فالعربية منذ نشأتها أخذت عن غيرها، والكلمات الوافدة تعمل اللغة العربية على تكييفها واستيعابها فتتعرب ويكتب لها مقام طيب برحاب لغة الضاد. وبعض المفردات الوافدة تستعصي على الإدماج فتبقى غريبة محتفظة بزيها الأعجمي دخيلة، لكن اللغة العربية تحتاج إليها وإلى أخواتها المعربات لما لهن من خطورة في النفاذ إلى الحياة المعاصرة. وتعاظم الحاجة إلى المصطلحات خاصة مرده إلى الكم الهائل من الألفاظ المستحدثة التي تتدفق في كل المجالات العلمية وبوثيرة مذهلة والذي يجب ملاحقته لإيجاد المقابل العربي المناسب وبنفس السرعة وبنفس الوثيرة، وهذا من الأمور العسيرة حتى بالنسبة للغات المتقدمة الأكثر حداثة، وإذا كان إيجاد المعادل اللغوي العربي لألفاظ الحياة العامة ليس مستعصيا بحكم ما تتوفر عليه اللغة العربية من مخزون معجمي غني، تراكم عبر العصور وكاف لكي يفتح منه المصطلحيون بكل ارتياح، فإن المشكل يكمن في الكم الهائل من المفردات العلمية التي تتطلب مقابلا لها ولا يوجد في الرصيد العلمي العربي ما يوازي ذلك على مستوى المفاهيم، إما تطرأ لجدتها وحداثتها أو لغرابتها بالنسبة للثقافة العربية التقليدية . فالمشكلة إذن في نقل المصطلحات لذلك انصبت مباحث التعريب عليه في المصطلحية العربية، فما هي المنهجية المعتمدة في تنمية اللغة العربية عن طريق إيجاد ما تحتاج إليه من مصطلحات في العلوم الإنسانية موضوع اللقاء- أو في غيرها من العلوم؟ !

إذا تصفحنا أحدث وثيقة عن المنهجية المصطلحية والتي صدرت عن ندوة "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته" والتي أقامها اتحاد المجامع بدمشق خلال شهر أكتوبر(1999)، أي منذ أقل من 6 أشهر، سنجد مجموعة من المبادئ (حوالي 20 تقريبا) يمكن ردها كلها مضمون إلى عبارة وردت في تصدير هذه المبادئ، وهي أن "المصطلح العلمي العربي المتخصص هو دعامة اللغة العلمية العربية الموحدة" لأن كل المبادئ التالية ما هي إلا تفصيل لمبدئين أساسين هما: التعريب والتوحيد.

3-من التعريب إلى التوحيد:

عملية التعريب ليست عملية هيئة، خصوصا إذا أعوزت المنهج الاستقامة والصلابة والصلابة إن اللغات الأوروبية في نهضتها العلمية عندما اضطرت إلى تنمية لغاتها لتواكب هذه النهضة وجدت بين أيديها مادة ثرية وجاهزة، من خلال اللغتين اليونانية واللاتينية الميتتين، سهلتا عليها عملية الاقتراض والاقتباس والأخذ (بلا حسيب ولا رقيب) لبناء ما تحتاجه هذه اللغات من ألفاظ وعناصر كونت منها جذورا وسوابق ولواحق لإنشاء المصطلحات الجديدة، ومما ييسر عليها عملية التوحيد أن هذه المادة إرث مشاع بين الأوروبيين وقاسم مشترك بين لغاتهم، فاللفظ المصنوع من قطع يونانية ولاتينية لا مشاحة فيه بين الأوروبيين لأنه شبه معروف- وهم فيه وعلى اتفاق فيما يخص مدلولاته.

أما لغة الضاد وبحكم مجافاتها لهذه الوسيلة الإلحاقية فقد حاول علماؤنا عند الحاجة إلى اللجوء إلى ما هو متاح، فالعربية هي لغة الصرف والاشتقاق، ويمكن أن يكون بديلا للإلحاق، أما تراثها فهو رغم القرون السالفة فهو ما يزال حيا في مجمله، وما يتطلبه المصطلح من تخصيص وشفافية في التدليل يتعارض مع الألفاظ التي ما تزال تجنح إلى التعبير الفني وإلى التعدد المعنوي. فالمصطلح يكون محدد الدلالة، يمكن أن يفهم معناه إذا ذكر مفردا، أما تعدد الدلالة في الألفاظ فهي غير اصطلاحية لأن فهمها يكون حينئذ مرتبطا بالسياق، ومن هنا كانت صعوبة التعامل مع الألفاظ التراثية، وبالتالي مع أول مبدإ من مبادئ المنهجية التي يدعو إليها اتحاد المجامع، والذي يقول .

(1) الحرص على ما جاء في التراث العربي من مصطلحات عربية أو معربة وتفضيل المصطلحات التراثية على المولدة .

" ومع المبدأ الثامن والذي يقول " تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة، إلا إذا اشتهر المعرب، وتجنب النافر من الألفاظ".

إن المنهج الاصطلاحي ينفر من المنهج التاريخي التحاقبي، يقول د. حجازي " علم المصطلح ذو منطلق تزامني Synchronique، فهو لا يبحث تاريخ كل مفهوم أو مصطلح، وإنما يقف عند الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم والمصطلحات الدالة عليها. ويذهب د. محمد

كامل حسين إلى حد مهاجمة هذا الاتجاه مهاجمة عنيفة عندما يقول في كتابه (اللغة العربية المعاصرة) "والذين يبحثون في أصول اللغة كما وضعها القدماء، مثلهم كمثل علماء الحفائر،عملهم له قيمته التاريخية الكبرى دون أن يكون ذلك مدعاة للاحتذاء بما يجدونه فيها. والذين يعتقدون أن الغوص في المعاجم قد يخرج لنا دررا لا نعرفها، مثلهم كمثل الذي يبحث عن لؤلؤة صغيرة في أكوام من القش، وقد يعثر عليها بعد لأى فإذا هي لا تستحق ما بذل في البحث عنها من جهد ووقت". ود. محمد كامل حسين وهو أحد المجمعيين لم يكن يتحرز في نشر آرائه المعارضة في مجلة المجمع، فهو يرى في دراسة له بها أن لغة السلف غير صالحة لتأدية العلوم الحديثة، وأن المصطلحات التراثية لغوية وليست علمية مما يدعو إلى استعمال الدخيل بدل المصطلحات العلمية القديمة، أما النحت في نظره فيجب تجنبه وتجنب ألفاظه مثل شيغروي (كلويد) لأن طرق العرب في التعريب قديما لا تتصل بعاداتنا الصوتية التي تطورت.

ود. رشاد الحمزاوي يؤكد هذه الأطروحة في كتابه "العربية والحداثة"، بحيث استعرض ثلاث داسات أقيمت حول مخصص ابن سيدة الأندلسي للاستعانة به في ثلاثة معاجم: الأول هو معجم (أسماء النبات)لأحمد بن عيسى الذي لم يستخلص منه سوى تسعة مصطلحات من 5852 مصطلحا. والثاني هو معجم (الحيوان) لأمين معلوف والذي لم يتعد 35 مصطلحا من بين 1428 يتضمنها معجمه،والثالث هو معجم (الألفاظ الزراعية) لمصطفى الشهابي وقد استعمل 19 مصطلحا من 9996. إن هذه الدراسة تبين أن الاعتماد على المعاجم القديمة وعلى مصطلحاتها لا يفيد عمليا وإجرائيا في العلوم الحديثة.

فالتعامل مع التراث لتحسين مصطلحاته هي عملية جذابة من الناحية النظرية لكنها عمليا تدفع إلى مسالك وعرة قد لا يكون المحصول في أهميته على قدر ما بذل فيه من جهد ووقت، والقدماء أنفسهم تلافوا التحيين. نقل أحد الباحثين أن العرب أدخلوا إلى لغتهم ألفاظا كان لها أسماء فيها، وكان بمقدورهم تلافيها فقد عربوا:

الهاوون: وعندهم المقابل وهو المنحاز أو المهراس

المسك: وعندهم المقابل وهو المشموم

السكر: وعندهم المقابل وهو المبرت

والظاهر أن هذه المواد الجديدة كانت بمواصفات تختلف عما كانوا يعرفونه. ولو كان السكر هو المبرت تماما لما عربوه . لكن اختلافا في النوع والمواصفات حملهم على تخصيص المادة الجديدة باسم معرب.

وإذا أردنا أن نقف على مفهوم التعريب في هذه المنهجية، لنقرأ المبدأ الثامن والتاسع فهما متكاملان:

- المبدأ الثامن: (تفضيل الكلمات العربية الفصيحة)
- المبدأ التاسع:(تجنب الكلمات العامية)

يجب أولا تحديد مصطلح التعريب، لأنه يدل على ما هو عام، وما هو خاص. فالمادة المعجمية تحيل إلى الإبانة والإفصاح" (الإعراب)،كما تدل الكلمة على كل ما هو عربي كالتكلم والتعلم والانتساب إلى العربية، وهذا ما تعنيه كلمة "التعريب" في المغرب العربي، يغلب عليه المفهوم الثقافي والاجتماعي. أما المعنى الاصطلاحي للتعريب، وهو الذي يشيع عند إخواننا في المشرق، فمعناه حسب ابن منظور "أن تتفوه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاجها" وهذا النوع من التعريب يطلق عليه التعريب اللفظي أو الاقتراض اللفظي وهو ما سنركز عليه أساسا، فهو وسيلة العربية إلى نقل الألفاظ الأجنبية عند العجز عن احتوائها عن طريق التوليد وإيجاد المعادل بالوسائل الصرفية المعروفة.

فالطرق المستعملة عموما في إيجاد المصطلح هي:

1- الترجمة بواسطة المعاجم المختصة، هذا إذا وجد المفهوم في العربية.

2- الوضع أو التوليد، ويحصل عادة بالاشتقاق أو المجاز.

3- الاقتراض اللغوي، ويحصل عن طريق التعريب أو عن طريق الدخيل.

ونظرا لاهتزاز المنهج المعتمد لحد الآن في الحركة الاصطلاحية العربية، فقد برزت في مسالك التعريب عدة مصاعب نذكر بعضها:

1- الخلط بين لغة العلوم ولغة الأدب والإنسانيات. يقسم د. محمد كامل حسين اللغة إلى قسمين: ما يسميه بلغة التفاهم، ولها صلة بالأدب في ميولها إلى التعدد والإبهام. وما يسميه بلغة الفهم وهي تنحو نحو الوضوح ولها صلة بالاصطلاح. ومع ذلك فإن لغة العلوم كما قلنا

تميل إلى الوضوح، ولكنها ليست دائما دقيقة واضحة، كما أن لغة الأدب ليست كلها مبهمة غامضة.

2- المنظور الأحادي (الإقليمي)

كل الدول العربية معنية بتنمية اللغة العربية مما جعل معظم هذه الدول تنشئ آليات للتعريب وكل المؤسسات التي تعنيها أمور التعريب تحس بالحاجة إلى توحيد الجهود والتعاون كمبدإ ، ولكن كإجراء يحصل النقيض. وإذا كان موقف بعض الأفراد أو الجهات التي تعمل في عزلة وفي انغلاق يمكن فهم دواعيه الضيقة ومواجهتها ، فإن موقف الجهات الرسمية يحتاج إلى أكثر من تفسير، وكمثال على ما نزعم نسوق ما رواه الشيخ عبد القادر المغربي في بحث ينبه فيه إلى معارضة الدوائر الرسمية المصرية لتوحيد تعريب مصطلحات الرتب العسكرية على اساس يقول "إن المصطلحات الخاصة بهذه الرتب العسكرية المختلفة رمز إلى الأدوار التاريخية التي مر بها الجيش المصري"، والعراق له موقف مشابه في أنواع أخرى من المصطلحات الخ.

3- الخطاب المذهبي:

رأينا كيف أن من معاني التعريب: التعريب ضد التغريب أي الدعوة إلى التحرر والانعتاق. فكثيرا ما ينعكس هذا الخطاب المذهبي حتى على المجال التقني، ويتميز هذا الخطاب بتحريك دعوى التوحيد، فيختلط التوحيد الثقافي بالتوحيد المصطلحي العلمي على اعتبار أن النزعة إلى التوحيد قناعة مشروعه في حمأة الصدام الثقافي، وأن هذه القناعة مسلمة لا تناقش، ولو تكبد الباحث عناء إعمال النظر والاستقضاء لتبدت له الأمور على غير ما يتصور، الواقع أن الدعوة إلى التوحيد متأتية من الإحساس بالفوضى في وضع المصطلحات التي أدت إلى تعدد المصطلحات وتداخلها وتناقضها أحيانا، لكن توحيد المصطلحات ليس من الحلول السحرية التي يجعلنا ندخل رحاب العلم من أبوابه الواسعة.

فالدعوة إلى التوحيد تبدو في ظاهرها علمية كما يقول بعضهم- لكننا عندما نتجاوز الخطاب الحماسي إلى مكابدة البحث والتقصي نصطدم بصعوبات لغوية وتقنية علمية وأحيانا غير علمية كثيرا ما نتجنبها بالخوض في الأمور الجانبية.

فالتوحيد إذا كان معناه التعصب للفصاحة أو التراث على اعتبار أن ما قاله القدماء كاف للتعبير عن الحياة العصرية يكفي أن نقوم بتحسينه، وإقصاء ما عدا ذلك، فإن المنافذ إلى التعريب ستضيق وبالتالي الحكم على الوضع المعرفي للغة العربية بالجمود، يقول رشاد الحمزاوي: " لا يكفي أن تختلف المصطلحات عن بعضها لنحكم أن الفوضى متفشية في معاجمنا، فالتوحيد ليس دائما ضروريا، إن كان الهدف منه تجميد اللغة".

4- ضعف الرصيد العلمي:

إن اضطراب المصطلحات وغموضها وتعددها ليس مما يميز لغة عن أخرى، وبالتالي فهو قضية غير لاصقة باللغة العربية، كل اللغات تعاني من هذا الخلل، خصوصا عندما يكون النشاط العلمي كثيفا ومواكبا للحياة، وهو ما جعل المصطلحيين في اللغات المتقدمة المعنية يدعون إلى الضبط المعياري الذي على أساسه يكون التوحيد.

لقد تأسست منظمة ISO (المنظمة الدولية للمواصفات القياسية) فيما بين الحربين نتيجة النشاط العلمي الفائض والمنافسة بين الدول العربية ورغبة الباحثين في الإلمام بما عند أقرانهم مما أدى إلى الدعوة إلى توحيد المصطلحات حتى يتم التواصل بشكل سليم، وعندما دخل استعمال الحاسوب للاستعانة به في جمع المصطلحات وتنميطها وضبطها ظهر اتجاه جديد يرمي إلى وضع القواعد الموجهة في عملية وضع المصطلحات بشكل منسق على مستوى اللغات المختلفة بشكل يصلح للاستخدام الآلي،وهكذا خرجت المصطلحية من التجربة الآلية بأسسها النظرية والتطبيقية. فعلم المصطلح هو العلم الذي بواسطته تعرف الأسس لوضع المصطلحات وتوحيدها.

وعلى غرار ما نهجته المنظمات الدولية في وضع نظام مقنن للتقابل اللغوي بين اللغات الغربية تقدم المشاركون في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي بالرباط عام 1981 بتوصية تدعو إلى التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدراسة للتعبير المطرد عن سابقة معينة أو لاحقة بعينها في المصطلحات الأوروبية إلى قيام توحيد معياري على المستوى العربي وعلى المستوى الدولي.

وهذا مثال نستقيه من تعيير السابقة "مونو":

monoxyde: أول أكسيد، monovalent أحادي التكافؤ monocellulair: وحيد الخلية monociom وحدة المسكن.وسنجد نفس الوضع مع:di و bi...

فقضية توحيد المصطلحات مؤسسة إذن في نطاق البحث العلمي وليس مجرد نقل من لغة إلى لغة، فالباحثون والمنتجون في الميدان العلمي هم الذين يقررون بأن ظاهرة التعدد أو الاختلاف يجب الحد منها عن طريق التوحيد أو غيره.

وللتدليل على ذلك نأخذ ظاهرة الترادف، قام أحد الباحثين (أبو النجا بالجزائر سنة 1973 ببحث في مصطلحات المسرح وترجمتها إلى العربية، فانتهى إلى أن الخلاف ليس ناشئا عن الترادف بقدر ما هو ناشئ عن التعامل المرحلي مع المدلولات المترادفة .

كلمة: amateur: أعطيت: غاوي (1821) وهاوي (1947) ومحب ومولع ومغرم (1965.

Drame: قابلتها: قصيدة (1921)، تمثيل (1930)، مأساة (1945) دراما (1943)، فاجعة (1956)، مأساة عصرية (1959) ..

5- اختلال الترجمة:

غزارة المصطلحات في العلوم الإنسانية مثلا لا يعني تقدمها على بقية العلوم، فإذا أخذنا عاملا واحدا من عوامل نهضة هذه المصطلحات في العلوم الإنسانية، وهو الترجمة ونشاطها منذ القرن التاسع عشر، وتأملنا حركية هذا العامل سنجد الجهود الأولى في مجملها مبادرات شخصية وعندما انتظمت في مؤسسات مختلفة بقيت حركة لا يحكمها قانون مما أدى ليس فقط إلى غزارة في إنتاج المصطلحات ولكن في تعددها واضطرابها وتعارضها. فكل مدرسة نقدية مثلا تحمل خلفها ترسانة من المصطلحات (ترجمة أعمال الشكلانيين الروس مثلا)، وعلى قدر فهم كل ناقد يترجم ويقترح ما يراه من المصطلحات- مع زملائه في نفس الخندق وقد يتجاهلهم وقد يكون في غيبة عما ينتجون.

أهمية الصيغ الصرفية في توحيد الاستعمال الاصطلاحي والربط المعرفي بين العلوم

د. الحسين كنوان
كلية الآداب – مكناس

استجابة لموضوع هذه الندوة العلمية القيمة بصفة عامة، ولبعض محاورها بصفة خاصة التي تقول عنها الجهتان المنظمتان في ديباجة الدعوة متحدثتين عن أهمية البحث في المصطلح وقضاياه مايلي :

أ- «ذلك أن البحث فيه متعلق أشد التعلق بتأهيل اللغة للقيام بادوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم، وتنمية طاقتها التعبيرية لمواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه بنصيب

ب إذ يمكن قياس تقدم العلوم بمدى توفقها في بناء انساقها الاصطلاحية المتعالقة مع انساقها المفهومية ، فبما يتم وصف الظواهر ، ويتم تفسيرها ببناء القواعد وصوغ المبادئ

ج وسيكون من المفيد عقد مقارنات تأخذ خصوصية القطاعات المعرفية المختلفة بالاعتبار

من أجل ذلك كله كان من بين المحاور المقترحة كما هو معلوم قضايا بناء المصطلح وتوحيد استعماله (1).

فالهم إذن متعدد الجوانب ، فهو متعلق بتأهيل اللغة للقيام بادوارها وتأهيل المثقف للنهوض بانتاج انواع المعرفة بمصطلح لغته، وبناء انساق اصطلاحية ذاتية متعالقة مع أنساقها المفهومية ، كل هذا وذاك يستلزم العناية بالموجود. قبل البحث عن المفقود. والعناية الحقيقية تستوجب الإحصاء والتتبع والتصنيف ، حتى تتضح الامتكانات المتوفرة ، وتبرز الثغرات المزمنة ، وذلك مهمة فوق طاقةالأفراد ، بل وبمجموعات البحث أحيانا.

في اطار هذا الاهتمام بمعطياته العامة والخاصة ، ومقتضياته الآنية والمستقبلية تاتي هذه المداخلة لتسهم في القاء الضوء على بعض الجوانب من هذا الموضوع الهام، انطلاقا من ثلاثة محاور نعتبرها أساسية في معالجة قضايا المصطلح واشكالاته (2). وهذه المحاور كما يلي :

أولا : ضبط دلالات البنيات الصرفية الثلاثية ، وعلاقاتها بالجذور المعجمية.

ثانيا : تحديد وظائف المشتقات الصرفية ، وعلاقاتها بالتسميات بصفة عامة، والاصطلاحية بصفة خاصة.

ثالثا : توضيح صلاحية المشتقات الصرفية لبناء انساق اصطلاحية ، وذلك بامكان توظيف بنية مشتقة. واحدة للدلالة على مفاهيم متنوعة في علوم مختلفة. وهذا الامكان يوفره أمران هما :

أ دلالة الجذور المعجمية في إطار دلالة ابنيتها الثلاثية المصوغة على الشكل المشتق المراد.

ب تحريك البنيات المشتقة ذاتها بانواع من العلامات الإعرابية (3) (الضريبية) بالقدر والكيف الذي يسمح بهما النظام الصرفي في اللغة العربية.

وبعد اقول وبالله التوفيق :

اولا : ضبط دلالات البنيات الصرفية الثلاثية :

لأجل تحقيق هذا الهدف نقف عند الأبنية التلاثية لأجل استقصائها

أولا : ثم ضبط وظائفها الدلالية ثانيا ، يقول سيبويه (4) : «هذا باب علم كل فعل تعداك الى غيرك.

اعلم انه يكون كل ماتعداك الى غيرك على ثلاثة ابنيته : على فعل يفعل ، وفعل يفعل ، وفعل يفعل

ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك ، وذلك نحو فعل يفعل

فضروب الافعال اربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك ويبين بالرابع ما يتعدى ، وهو فعل يفعله.

وليفعل ثلاثة ابنية يشترك فيها ما يتعدى ، وما لا يتعدى يفعل ، ويفعل ، ويفعل

وفعل على ثلاثة أبينة ، وذلك فعل ، وفعل ، وفعل نحو قتل ولزم، ومكث ، فالاولان مشترك فيهما المتعدي وغيره ، والآخر لما لا يتعدى كما جعلته لما لا يتعدى حيث وقع رابعا.

وقد بنوا فعل على يفعل في أحرف ، كما قالوا : فعل يفعل فلزموا الضمة ، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به ».

يحدد سيبويه في هذا النص الاسس العامة الضابطة لأحوال أبنية الفعل الثلاثي المجرد، فللماضي المجرد ثلاثة أنواع من الأبنية يتفرع عنها خمسة أبنية للمضارع : اثنتان متفرعتان عن فعل المفتوح العين ، وهما يفعل بضم العين أو كسرها ، واثنتان عن فعل المكسور العين وهما يفعل بفتح العين، ثم يفعل بكسرها وهي قليلة . اما البنية الخامسة فهي يفعل بضم العين مضارع فعل بضم العين.

والملاحظ أن بنيتي الماضي الأوليين (فعل) أو (فعل) بفتح العين (5) أو كسرها، وابنية المضارع الثلاثة المتفرعة عنها وهي (يفعل) مثلث العين (ماعدا الوجه القليل من يفعل بالكسر فيها) تشترك فيها جميعا الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وهذا ما قد يوحي بأن مفهوم التعدية او عدمها ليس قيمة خلافية في هذا المجال ، وليس الامر كذلك ، بل لكل مفهوم قيمته في تحديد دلاله الجملة ، وقد يكون هذا التحديد دقيقا عندما يتعلق الأمر بالفروق الدلالية بين بعض التراكيب المتقاربة المعنى في حقل دلالي واحد.

هذا وتستقل بنية فعل يفعل بضم العين فيها بالبنى اللازمة الأمرالذي يجعل هاتين البنيتين ذات قيمة خلافية بالمقارنة مع البنى الأخرى لفعل بفتح العين وكسرها وماتفرع عنهما من أبنية المضارع.

إن اختلاف أوزان البنية الصرفية للفعل الثلاثي المجرد عموما، او اختلاف اوزان الجذر المعجمي الواحد أحيانا ليطرح اشكالا هاما فيما يخص تحليل النص ، أو ضبط الوظائف الدلالية (للكلمات) ، ذلك أن اختلاف أوزان الكلمات فيما بينها، أو احتمال الكلمة الواحدة لأكثر من وزن أحيانا، مع ما يترتب عن تلك الإحتمالات من تنوع ، أو اختلاف في دلالات الكلمة الواحدة ، بحيث يدل كل وجه على لغة من اللغات، أو درجة من درجات الفصاحة، وعند ذلك يقال : إن وزن كذا في هذه الكلمة لغة بني فلان، أو أن هذا الوجه فصيح، والآخر أفصح منه، أو ضعيف وفي مثل هذه الأحوال يكون الأمر عاديا، لأن هذا النوع من الاختلاف في وزن صيغة الكلمة لا يغير جوهر مضمون الخطاب ، ولادلالة الكلمة نفسها، وإنما يرد الإشكال بحدة عندما يمثل كل وزن دلالة معجمية مغايرة لأخرى في الكلمة الواحدة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ يقول الخليل في مادة (ح م و) و (ح م ي) : (6) «وحميت القوم حماية وكل شيء دفعت عنه فقد حميته.

وحيمته من هذا الشيء احمى منه حمية ، أي أنفت أنفا وغضبا وانه لرجل حمي : لا يحتمل الضيم ، ومنه يقال حمي الانف قال :

متى تجمع القلب الذكي وصارما *** وأنفا حميا تجتنبك المظالم».

وفي نفس المادة يقول الفيومي : (7) «حميت المكان من الناس (حميا) من باب رمى وحميت الحديدة تحمى من باب تعب فهي حامية إذا اشتد حرها بالنار، ويعدى بالهمزة فيقال : (أحميتها) فهي (محماة) ولا يقال (حميتها) بغير ألف »

ب - ويقول الفيومي (8) «قنع يقنع بفتحتي قنوعا : سأل ، وفي التنزيل «وأطعموا القانع والمعتز» فالقانع : السائل الذي يطيف ولا يسأل. وقنعت به قنعا من باب تعب وقناعة رضيت وهو قنع »

ح ويقول الرازي : (9) « وبطن الوادي دخله ، وبطن الإمرء عرف باطنه، وبابهما نصر ، ومنه الباطن في صفات الله تعالى. وبطن بفلان صار من خواصه ، وبابه دخل وكتب.

وبطن من باب طرب : عطنه من الشبع.»

د ويقول ابن منظور : (10) « والتبن بالفتح مصدر تبن الدابة يتبنها تبنا علفها التبن والتبانة ، والطبانة : الفطنة والذكاء و تبنٌ له تبنا بالتحريك أي صار فطنا، فهو تبن أي فطن دقيق النظر في الأمور »

إن كل واحد من هذه النصوص التي استشهدنا بها يتضمن فعلا ثلاثيا ذا وجهي حركة العين، وعليه فكل نص يتضمن تركيبا ذا دلالتين مختلفتين؛ وكلمة ذات وجهين دلاليين اعتمادا على اختلاف حركة عين نفس الفعل هو المسند في كل منهما، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل ثمة اختلاف آخر يوجبه تنويع حركة العين في فعل نفس التركيب ، وهو اختلاف في نوع التركيب ، فالمثال الوارد في النص الأول حميت «بفتح عين الفعل متعد بنفسه، ونفس المثال يصير لازما ليتعدى بواسطة حرف الجر، عندما كسرت عين نفس الفعل.

ومسألة الاختلاف بين نوعي التركيب الناتجين عن وجهي عين الفعل أمر وارد بحدة في أغلبية أمثلة هذا النوع من الأفعال ولذا يجب ضبط الاوزان الصرفية المحتملة لاي فعل ثلاثي مجرد. ثم استقصاء دلالاته المعجمية قبل تقرير أية قاعدة ناتجة عليه : صرفية ، أو نحوية، أو صياغة اصطلاحية.

هكذا يؤثر تغيير حركة عين الفعل في تغيير ما يترتب عنه من وظائف ، إذ الملاحظ ان الدلالة متباينة بين تركيبي نفس الفعل ما بين حالة فتح عينه أو كسرها، فحمى الشيء بمعنى دفع عنه، ليس هو حمي بمعنى أنف ، وقنع بمعنى سأل ، ليس هو قنع بمعنى رضي، وبطن الأمر بمعنى عرفه، ليس هو بطن بمعنى عظم بطنه ، وتبن الدابة بمعنى علفها تبنا ليس هو تبن له بمعنى فطن ، ويبدو أن اعتماد السياق واحده غير كاف لتفسير بعض العبارات التي تتضمن مثل هذه الأفعال التفسير المطلوب. وهذه مجموعة من الافعال التي تتوافر فيها هذه المواصفات ، وما يشبهها أوردها موثقة في مصادرها دون أن اتناولها بالتحليل ، وهي كما يلي : (11).

«قرع، وقرع، وحسب ، وحسب ، وركى ، وركي، وعجز ، وعجز ، ولعب ولعب ، وعمر وعمر ، ووكل وكل، وحجب وحجب ، وضبع ، وضبع، وجنب وجنب ، وغرض وغرض وهوى، وهوي ، ولوى لوي كل هذه الأفعال ثنائية حركة عين الجذر بالفتح والكسر ز وثمة أفعال أخرى ثلاثية حركة عين الكلمة مثل فطن ، وأمر.»

يتضح مما سبق أن حركة عين الفعل الثلاثي المجرد قيمة خلافية ولذا ينبغي ضبط وظائف هذه العلامات الإعرابية في الأصول قبل الفروع في البنيات قبل الصيغ والامثلة.

أولا : فعل المفتوح العين : ولها نوعان من الوظائف الدلالية

أ دلالة عامة أقرب ما تكون من المفهوم منه من الدلالة المباشرة على الحدث.

د الدلالة المباشرة التي تتظافر فيها البنية والجذر المعجمي.

الدلالة العامة ونمثل لها بما يلي :

1 باعتبار (فعل) فعلا فإنه يدل على التجدد والحدوث ، والمراد بالتجدد في الفعل الماضي الحصول كما يراه الكفوي (12) ولعله يقصد بذلك حدوث الفعل من الفاعل في أزمنة مختلفة ، إذ لا يمكن أن يصدر أي فعل من الفاعل في لحظة ، زمانية ما إلا مرة واحدة، وإذا ما

تكرر صدوره منه فإن الزمن يختلف، وقد يختلف الكيف ولو حرص الفاعل على اعادة فعله بنفس الكيف والمقدار

2 - الدلالة على الخصوص : يقول القرطبي وهو بصدد تفسير قوله تعالى : (13) «والله خلق كل دابة من ماء» (14) «قرأ يحيى بن وثاب والاعمش وحمزة والكسائي «والله خالق كل » بالاضافة ، والباقون «خلق» على الفعل قيل : إن المعنيين صحيحان ، أخبر الله عز وجل بخبرين ولا ينبغي أن يقال في هذا احدى القراءتين اصح من الأخرى».

وقد قيل : إن «خلق» لشيء مخصوص ، وإنما يقال خالق على العموم كما قال الله عز وجل «الخالق البارئ» وفي الخصوص «الحمد لله الذي خلق السموات والارض» وكذا «هو الذي خلقكم من نفس واحدة» فكذا يجب أن يكون «الله خلق كل دابة من ماء»

3 الدلالة على المرة : أي صدور الفعل من الفاعل مرة واحدة . وفي هذا السياق يقول القرطبي وهو بصدد تفسير قوله تعالى : (15) «وعصى آدم ربه غوى» (16) «قال القشيري أبو نصر ، قال قوم يقال : «عصى آدم وغوى، ولا يقال عاص ، ولا غاو كما أن من خاط مرة يقال له خاط، ولا يقال له خياط ما لم تتكرر منه الخياطة»

أما الدلالات المباشر لبنية (فعل) فإنها كثيرة ومتنوعة لا يكاد يحصرها عد، وضابطها العام هو خلوها من ضوابط فعل بكسر العين او فعل بضمها، إلا أن أبا حيان الاندلسي اورد لها مجموعة من الضوابط يغلب على الظن أنها أغلب ما ترد له، وفي هذا السياق يقول وهو بصدد شرح قوله تعالى (17) : «ومما رزقناهم ينفقون» (18) «الرزق : العطاء والرزق مصدر رزقته أعطيته «ومن رزقناه منا رزقا حسنا » وقيل : أصل الرزق : الحظ، ومعاني فعل كثيرة منها الجمع مثل حشر، والتفريق كقسم، والاعطاء كمنح، والمنع تغفل والامتناع كشمس، والايذاء كلسع، والغلبة كقهر، والدفع كدرأ، والتحويل كصرف، والتحول كظعن، والاستقرار كسكن، والسير كرمل، والستر كحجب، والتجريد كسلخ، والاصلاح كسبح، والتصويت كصرخ، وهي هنا للاعطاء ن نحل حو ووهب ومنح.»

ثانيا فعل بكسر العين :

ويبدو أن وظائف فعل بكسر العين او ضمها أقرب إلى الانضباط من دلالات فعل المفتوح العين ، وإن كانت احدى البنيتين (فعل) أقوى دلالة من الأخرى يقول ابن منظور:

(19) «قال ابن بري : وتقول علم وفقه اي تعلم وتفقه، وعلم، وفقه أي ساد العلماء و الفقهاء»، وعليه يمكن اجمال وظائف بنية فعل بكسر العين فيما يلي :

1 الدلالة على وصف الفاعل بالحدث أو إدراكه له دون مبالغة مثل علم، وسميح، وفهم، وربح

2 الدلالة على الداء يقول ابن منظور : (20) «وكسل الفحل واكسل : فدر وقول العجاج أإن كسلت والجواد يكسل.

فجاء به على فعلت . ذهب به إلى الداء لان عامة أفعال الداء على فعلت». وتتجلى أمثلة هذا الضابط في (21) « باب أفعال ما جاء من الادواء على وجع » عند سيبويه.

3 الدلالة على الجوع والعطش، وهو ما أورد سيبويه أمثلة له في باب (22) «فعلان». ويلحق بهذا المعنى مادل علىضد المفهومين المذكورين، أو ما كان مترلا منرلتهما. في المعنى.

4 مادل على اللون مثل شهب وأدم.

5 الدلالة على العيب مثل عور وصلع

6 الدلالة على داء او هيج مثل هوج، وهوك.

تلك هي مجمل وظائف فعل بكسر العين

ثالثا : فعل بضم العين ، وهي البنية الثالثة في الترتيب من حيث خفة الوزن، ورتبة الورود، بيد أنها أقوى دلالة إذا قورنت بفعل وفعل بالفتح والكسر يقول الفيومي في هذا الصدد : (23) «وفقه فقها من باب تعب إذا علم ، وفقه مثله ، وقيل بالضم إذا صار الفقه له سجية».

وفي نفس السياق يقول القرطبي وهو بصدد تفسير قوله تعالى : (24) «أفتطمعون أن يومنوا لكم» (25) «يقال : طمع فيه طمعا وطماعية مخفف فهو طمع على وزن فعل ، وأطمعه فيه غيره.

ويقال في التعجب : طمع الرجل بضم الميم اي صار كثير الطمع»

ومما ترد اليه فعل بضم العين وفق هذه الدلالته ما يلي :

1 الدلالة على حسن أو قبح مثل وسم وقبح

2 الدلالة على الصغر أو الكبر ونحوهما مثل عظم وصغر

3 الدلالة على القوة والضعف او ضدهما مثل مثل شجع وضعف

4 الدلالة على الرفعة والضعة مثل شرف ووضع وعف وذل

5 ما كان من الافعال القلبية مثل حلم وجهل

هذا مجمل دلالات بنية فعل بضم العين مما اورده سيبويه في باب مادل على الخصال (26).

وهذه البنيات الثلاثية هي أسر جميع المشتقات يقول ابن القطاع : (27)

«قال أبو بكر محمد بن عبد العزيز رضي الله عنه : اعلم أن الافعال أصول مباني أكثر الكلام، ولذلك سمتها العلماء الأبنية ، ويعامها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة ، وهي حركات مقتضيات ، والاسماء غير الجامدة والنعوت كلها منها مشتقات »

مما يفهم من هذا النص أن الأسماء غير الجامدة ، وكذا كل الصفات مشتقات من الأفعال ، ويرجح أن تكون الأسماء المشتقة أكثر تداولا من الجامدة نظرا لصلاحية الاشتقاق لوضع أسماء جديدة لماجد من المسميات، إذ الملاحظ أن مشتقات الفعل أداة طيعة للتسمية من أول صيغة بعد الماضي الى اسم الفاعل، وصيغة المبالغة ثم المصدر وذلك كما توضحه الامثلة الآتية.

1 يقول الفيومي في مادة (ع م ر) : (28) « عمر : المنزل بأهله (عمرا) من باب قتل فهو عامر ، وسمي بالمضارع و (عمر) (يعمر) من باب تعب طال عمره. فهو (عامر) وبه سمي تفاؤلا وبالمضارع ومنه (يحيى بن يعمر».

2 ويقول الفيومي أيضا : في مادة (غ ل ب) : (29) «غلبه (غلبا من باب ضرب والاسم (الغلب) بفتحتين و (الغلبة) أيضا وبمضارع الخطاب سمي ، ومنه (بنوتغلب) وهم من مشركي العرب »

3 - ويقول الفيومي في مادة (ج ر م) : (30) «جرم جرما من باب ضرب أذنب واكتسب الإثم، وبالمصدر سمى الرجل ومنه (بنوجرم) والاسم منه (جرم) بالضم والجريمة مثله »

ويقول في مادة (ش ع ث) : (31) «شعث الشعر (شعثا) فهو (شعث) من باب تعب تغير وتلبد لقلة تعهد بالدهن ، ورجل (أشعث) وامرأة (شعثاء) مثل أحمر حمراء، وسمي بالأول وكني بالثاني ومنه (أبو الشعثاء المحاربي) من التابعين كوفي »

ويقول في مادة (ص ح ك) : (32) «ضحك من زيد و (ضحك) به يضحك ضحكا) و (ضحكا) مثل كلم و كلم إذا سخر منه أو عجب فهو (ضاحك) و (ضحاك) مبالغة وبه سمي ومنه (الضحاك بن مزاحم »

هكذا يتضح بالملموس أن مشتقات الجذر الثلاثي مادة طيعة لحل اشكالات التسمية . بيد أن أهمية هذه الطواعية تكبر عندما تصير التسمية ببعض هذه المشتقات مادة اصطلاحية . يقول أبو حيان وهو بصدد تفسير قوله تعالى (33) «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم».

(34) «الختم : الوسم بطابع أو غيره مما يوسم به ، القلب : مصدر قلب والقلب : اللحمة الصنوبرية المعروفة سميت بالمصدر ، وكني به في القرآن وغيره عن العقل السمع : مصدر سمع سمعا وسماعا وكني به في بعض المواضع عن الأذن ».

ويقول الكفوي: (35) وكل اسم دل على المصدر فإنه لا يقتضي التكرار، كالسارق في آية السرقة ، فإن المصدر الثابت بلفظ السارق لما لم يجعل للعدد أريد بها المرة ، وبالمرة الواحدة لا يقطع إلا يد واحدة واليمنى متعينة بالإجماع، وبالسنة قولا وفعلا.»

هكذا تتدرج التسمية بالمشتقات من الدلالة على الذوات فيعمر وتغلب بالنسبة للمضارع ، وعامر بالنسبة لاسم الفاعل ، وجرم ، أوضحاك فيما يخص اسم الفاعل أو صيغة المبالغة ، لتصبح مصطلحا دالا على جزء من الذات كالقلب والسمع . و أخيرا مصطلحا واضح الدلالة في «السارق» يثبت بواسطته حكم شرعي.

وفي إطار التسمية بالمشتقات لابد من ضبط ما ينتج عن ذلك من قواعد نحوية فرعية كالمنع من الصرف، بالنسبة لبعضها ، وما لبعضها الآخر من خصوصيات التصرف كالمصدر، ثم وظائفها الدلالية التي تتصل بدلالات جذورها بشكل من الأشكال . لأن هذه العوامل وغيرها تتظافر في بناء المفهوم الإصطلاحي لهذه الصيغة الصرفية او تلك.

ثالثا : لا حظنا من قبل أن اختلاف حركة عين الجذر الثلاثي ينتج عنها تنوع دلالات تلك الجذور ، بل يؤثر ذلك على مستوى التراكيب أيضا. ولا يقف الامر عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى اختلاف دلالات المشتقات المصوغة من تلك الجذور الموحدة أحرف مادتها، المتنوعة حركة عينها. فمصدر «حميت» على وزن فعلت بفتح العين، غير مصدر حميت على وزن فعلت بكسر العين إذ ان مصدر البنية الاولى «حماية» اما مصدر الثانية فهو «حمية» وهكذا تشتق صيغتان من نفس المادة (ح م ي) ، إلا انهما مختلفتا الصياغة تبعا لاختلاف حركة عين الجذر الثلاثي ، ومن ثمة اختلفت دلالة كل منهما عن الأخرى : وعليه فما هي وظيفة كل منهما الدلالية ، وهل يمكن اعتماد احدى الصيغتين مثالا لنسق اصطلاحي؟ !

1 الفعلة : وترد لمعنيين أساسيين هما :

أ الحالة التي عليها الفاعل : يقول سيبويه (36) : «هذا باب ما تجيئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل ، وذلك قولك : حسن الطعمة ، وقتلته قتلة سوء ، وبئست الميتة ، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل ، والضرب الذي هو عليه من الطعم ، ومثل هذا الركبة، والجلسة والقتلة »

وهذا ما يوضحه ابن يعيش وهو يشرح قول الزمخشري : (37) «إنما قال : «في الضرب من الفعل » لان المصدر يدل على جنس الفعل ، فإذا قلت ضرب، أو قتل دل على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل ، وانت هنا لم ترد الجنس، ولا العدد إنما أردت نوعا من الجنس فإذا قلت :

« الطعمة والركبة والجلسة » ونحوها فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل»

ب ان تكون مصدرا يراد به الحالة ، وفي هذا المعنى يقول سيبويه : (38) «وقد تجيء الفعلة لا يراد بها هذا المعنى ، وذلك نحو الشدة والشعرة ، والدرية »

وفي مثل هذه الحال يحتاج إلى قرينة سياقية للتفريق بين الحالة والمصدر. وفي نطاق هذا المعنى الأصلي لبنية «فعلة» الذي هو الدلالة على الحالة التي يكون عليها الفاعل تتفرع معان أخرى لا تبعد كثيرا عن هذا المعنى مثل (39) «الكظة ، والبطنة ، والملأة» التي فيها مبالغة وزيادة امتلاء، وعليه فهي نحو من الداء.

2 فعالة : ونستعرض ما أمكن من وظائفها الدلالية مقرونة بعلاماتها (الإعرابية الصرفية) ، مجردة من علامة (النوع) أو مقرونة بها ، ثم اختبار مدى صلاحيتها للجمع بين مصطلحات متنوعة من علوم مختلفة بنفس البناء.

- وسنتبع في ترتيب هذه الأبنية وامتلثها نظام ترتيب الحركات على فاء البنية وفق مفهومي الخفة والثقل المعمول بهما في هذا المجال في صرف اللغة العربية. مع تقديم ما هو أصل

أولا : فعال بفتح الفاء ومن جملة ما ترد له ما يلي :

ا مادل على حسن أو قبح (مرض) يقول سيبويه : (40) « وقالوا : النشاط كما قالوا : السقام ، وجعلوا السقام والسقيم كالجمال والجميل»

يقول : (41) «أما ماكان حسنا أو قبحا فإنه [عما] يبني فعله على فعل يفعل والمصدر فعالا وفعالة وذلك قولك : قبح قباحة ووسم يوسم وسامة ، وقال بعضهم: وساما فلم يؤنث ، كما قال : السقام والسقامة ، ومثل ذلك جمل جمالا»

فبنية فعال تدل على قبح أو جمال ، حسا أو معنى دلالة صريحة ، وقد تحتمل المعنيين فيتدخل السياق لتوجيه دلالتها حسب ما يقتضيه المقام، ويمكن التمثيل للحالات الثلاثة كما يلي :

أ- الدلالة على الحسن والجمال. قال تعالى في سورة النحل : (42) «والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون ، ولكم فيها جمال حين تريحون و حين تسرحون»، وقال في سورة الزخرف: (43) «ولبيوتهم أبوابا وسررا عليها يتكئون وزخرفا وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا » وقال في سورة البقرة (44) «وأقيموا الصلاةو آتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » ـــ وقال في سورة هود : (45) ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام » وفي سورة البقرة أيضا :

(46) «وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد »

فالمصطلحات الدالة على الحسن والجمال في هذه الآيات هي : «جمال» و«حياة» و «صلاة» و «زكاة» و «سلام» و «طعام» ولكل كلمة جمالها الخاص في مجالها.

ب الدلالة على القبح . قال تعالى في سورة البقرة :«وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد» : وقال في سورة النازعات (48) «فقال أنا

ربكم الأعلى فاخذه الله نكال الآخرة والاولى » وفي سورة البقرة (49) «فجعلناها نكالا لـ
بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين»

وفي سورة البقرة أيضا : (50) «وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم»

فالمصطلحات الواردة على صيغة فعال في هذه الآيات هي «فساد» و «نكال» و «عذاب» ولكل كلمة دلالتها الخاصة على القبح والقذارة.

ح وقد تاتي فعال مناسبة في دلالتها لنوع فعل الفاعل الوارد في سياق العبارة خيرا أو شرا قال تعالى : (51) «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا» وقال عز من قائل (52) : «إنهم رجس ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون» ، وقال : (53) «فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة اعين جزاء بما كانوا يعملون». وقال (54) «لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين»

فالصيغة الصرفية في هذه الآيات الكريمات واحدة : بنية ومثالا، ودلالة فعل الفاعل الوارد في السياق الذي صيغت فعال من أجله هوالذي يعتبرقرينة موجهة لدلالة فعال .

ثانيا : فعال : بكسر الفاء ، وترد للمعاني التالية :

1 لمادل على المباعدة يقول سيبويه : (55) «ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد ن الفرار، والشراد ، والشماس، والنفار، والطماح وهذا كله مباعدة والضراح إذا رمحت برجلها

2 لمادل على فرق وتباعد يقول سيبويه (56) : «وقالوا : الخراط كما قالوا : الشراد والشم ، والخلاء والحران . والخلاء : مصدر من خلأت الناقة أي حرنت ، وقالوا : خلاء لأن هذا ف وتباعد.»

وكل من المباعدة والفرق عيب في الموصوف صيغت أمثلتها كما هو واضح على « «فعال». ويقول ابن منظور : (57) «ودابة ذات عضيض وعضاض ، قال سيبويه : العضاض كالسباب ، ليس على فعله فعلا ويقال يرئت إليك من العضاض والعضيض ، وإذا باع برئ إلى مشتريها من عضها الناس، والعيوب تجئ على فعال بكسر الفاء»

3 لمادل على انتهاء الزمان ، يقول سيبويه (58) «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء ال على مثال فعال ، وذاك / الصرام ، والجزار، والجدال والقطاع، والحصاد.»

4 لمادل على الوسم يقول سيبويه : (59) «وأما الوسم فإنه يجيئ على فعال، نحو : الخباط، والعلاط ، والعراض ، والجناب ،والكشاح ، فالأثر يكون على فعال، والعمل يكون فعلا كقولهم رسمت وسما، وخبطت البعير خبطا، وكشحته كشحا »

5 المادل على هياح وتجيش يقول سيبويه (60) : «وقالوا : في اشياء قرب بعضها من بعض نجاءوا به على فعال، وذلك نحو الصراف في الشاء ، لأنه هياج فشبه به كما شبه ما ذكرنا بالولاية ، لان هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل .»

6 مصدرا لأفعال متعدية ،و هو دال على تأكيد الفعل مع خفاء الحدث أو تتابعه يقول سيبويه : (61) «وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول ، وذلك نحو : كذبته كذابا ، وكتبته كتابا، وحجبته حجابا ونظيره : سقته سياقا، ونكحها نكاحا، وسفدها سفادا » قال : «وبعض العرب يقول : كتبا على القياس»

وهذه العبارة الأخيرة التي أوردناها لسيبويه ، تدل على أن بعض هذه الأمثلة التي صيغت على «فعال» تمثل لغة كما هو واضح في كذاب وكتاب .

ثالثا . فعال : وترد للمعاني التالية

1 مادل على مرض أو داء وهو نوعان :

أ مادل على عرض مترل مترلة الداء . يقول سيبويه : (62) «وقد جاء بعضه على (فعال) كما جاء على (فعال) و (فعول) ، قالوا : نعس نعاسا ، وعطس عطاسا ، ومزح مزاحا.»

ب مادل على الداء . يقول سيبويه : (63) «واما السكات فهو داء كما قالوا : العطاس . فهذه الاشياء لا تكون حتى تريد الداء ، جعل كالنجار والسهام ، وهما داء ان وأشباههما.»

2 مادل على تكلف (حركة) أو (صوت) يقول سيبويه (64) : « وقد جاء على فعال نحو التراء والقماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصراخ والنباح، لان الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في التروان ونحوه.»

3 لمادل على جزئيات الشيء وفتاته، أو الانتشار والتفرق . يقول سيبويه : (65) «وقالوا : العضاض ، شبهوه بالحران والشباب ، ولم يريدوا به المصدر من فعلته فعلا. ونظير هذا فيما

تقاربت معانيه قولهم : جعلته رفاتا وجذاذا. ومثله الحطام، والفضاض [والفتات] فجاء على مثال واحد حين تقاربت معانيه.»

تلك هي نماذج من الوظائف الدلالية (لبنية فعال) محركة الفاء بالفتحه ثم الكسرة، ثم الضمة وبعدها ياتي دور فعال(ة) المتفرعة عنها باعتبار التذكير أصلا والتأنيث فرعا عنه لأنه محتاج إلى زيادة علامة ليدل على نوعه. وسنتبـــــــع في (فعال (ة)) نفس النهج الذي سلكناه في (فعال). وهي كما يلي :

رابعا : فعالة بفتح الفاء ، وترد لمعان كثيرة منها :

1 الاعراض عن الشيء والزهد فيه : مثل الياس والسآم . ويقول سيبويه (66) «ومما جاء مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئست يأسا يآسة ، وسئمت سأما وسآمة، وزهدت زهدا وزهادة، فإنما جملة هذا لترك الشيء .»

2 الرغبة في الشيء والاقبال عليه وهو ما أسماه سيبويه «ضد ترك الشيء» وفي هذا المعنى يقول : (62) «وجاءوا بضد الزهد والغرض على بناء الغرض وذلك هوى يهوى

وقالوا : قنع يقنع قناعة ، كما قالوا : زهد يزهد زهادة ، وقالوا قانع ، كما قالوا: زاهد ، وقنع كما قالوا : غرض لأن بناء الفعل واحد وانه ضد ترك الشيء».

3 لما دل على حسن أو قبح . يقول سيبويه (68) : «أما ما كان حسنا أو قبحا فإنه [مما] يبني فعله على فعل يفعل ويكون المصدر فعالا وفعالة وذلك قولك : قبح يقبح قباحة وشنع شناعة وصلب صلابة ، ولؤم لآمة ورقع رقاعة، وحمق حماقة

وقالوا : سبط سباطة وملح ملاحة وقالوا نظف نظافة ونظيف كصبح صاحة وصبيح.

وقالوا طهر طهرا وطهارة »

4 لمادل على الصغر والكبر حسيا أو معنويا : يقول سيبويه : (69) «وما كان من الصغر والكبر فهو نحو من هذا ، قالوا : عظم [عظامة : وهو عظيم، ونبل نبالة وهو نبيل ، صغر صغارة وهو صغير ، وقدم قدامة وهو قديم

وقالوا : كثر كثارة وهو كثير

5 لمادل على الشدة والجرأة، والضعف والجبن كالشجاعة ، والصلابة (70)

«وقالوا : قوي يقوى قواية وهو قوى كما قولوا : سعد يسعد سعادة وهـــو سعيد

وقالوا : كمش كماشة وهو كميش مثل سرع. والكماشة : الشجاعة»

6 لمادل على الرفعة والضعة . يقول سيبويه : (71) «وما كان من الرفعة والضعة، وقالوا : الضعة فهو نحو من هذا

وقالوا : شرف شرفا وهو شريف ولؤم لآمة وهو لئيم ، وقبح قباحة وهو قبيح

وقالوا : وقالوا ، بنه ينبه وهو نابه ، وهي النباهة

وقالوا : سعد يسعد سعادة ، وشقي يشقى شقاوة ، وسعيد ، وشقي فاحدهما مرفوع والآخر موضوع»

7 لمادل على الصفات القلبية (الوجدانية). أو انتعاش أو نفاذ تفكير وفي هذا يقول سيبويه، (72) «وما أتى من العقل فهو نحو من ذا

وقالوا : اللب واللبابة ولبيب ، كما قالوا : اللؤم واللآمة ولئيم

وقالوا : النقاهة والفهامة ، كما قالوا : اللبابة

وقالوا لبق يلبق لباقة وهو لبق ، لان ذا علم وعقل ونفاذ فهو بمنزلة الفهم والفهامة.

وقالوا : رزن رزانة وهو رزين ورزينة

وقالوا : رقع رقاعة و رقيع كقولهم حمق حماقة لانه مثله في المعنى »

خامسا فعالة : بكسر الفاء ومن وظائفها الدلالية ما يلي :

1 الدلالة على الحرفة كالخياطة ، والصباغة والنجارة. يقول سيبويه (73) «وقالوا : عمرت الدار عمارة ، فانثوا ، كما قالوا : النكاية ، وكما قالوا : قصرت الثوب قصارة حسنة».

2 الدلالة على الصنعة يقول سيبويه . (74) «وقالوا : التجارة ، والخياطة والقصابة ، وانما ارادوا ان يخبروا وابا لصنعة التي يليها فصارت بمنزلة الوكالة.»

3 لمادل على القيام بالشيء . يقول سيبويه : (75) «واما الوكالة ، والوصاية، والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية. لأن معناهن القيام بالشيء ، وعليه الخلافة ، والإمارة ، والنكاية ، والعرافة وإنما أردت أن تخبر بالولاية.»

ومثل ذلك الإيالة ، و العياسة »

4 وتأتي مصدرا الفعل متعد ، وهي دالة على النيل من الشيء أو اصابته، أو وقايته (76) «مثل نكيت العدو نكاية ، وحميت الشيء حماية فالفعالة هنا تدل على الشيء وضده.»

سادسا فعالة : وتاتي لمعنيين اساسيين هما.

1 ما جترئ من الشيء ، أو بقيته وأردئه يقول سيبويه : (77) «ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفضالة ، وذلك نحو القلامة ، القوارة والقراضة ، والنفاية ، والحسالة ، والكساحة ، والجرامة وهو ما يصرم من النخل، الحتالة. فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه.»

2 مادل على أجرة عمل ما يقول سيبويه : (78) «ونحوه مما ذكرنا : العمالة، والخباسة ، وإنما هو جزاء ما فعلت ، والظلامة نحوها.»

تلك هي البنيات الصرفية الستة المشتقة من فعل بفتح العين بزيادة حرف واحد هو الف بعد العين مع تحريك فاء الكلمة بالحركات الثلاثة وزيادة هاء التأنيث في آخرها، وتلك هي وظائفها الدلالية الستة والعشرون ، فإلى أي حد يمكن توظيف هذه البنيات الست في الربط بين مصطلحات العلوم المتنوعة ؛ المصوغة على شكل هذه البنية أو تلك ، وهل تبقى الوظائف الدلالية ملازمة لأشكالها مهما تنوعت المجالات العلمية التي استعملت فيها ،؟ أم أن أشكال البنى وحدها هي التي يمكن توظيفها في هذا المجال؟!

وذلك ما يمكن أن نستشفه من الجداول التالية :

البنية الصرفية فعال بفتح الفاء	المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
	الخراج	وهو نوعان : (الخراج الموظف : هو الوظيفة المعينة التي توضع على أرض كما وضع عمرو على سواد العراق) و (خراج المقاسمة : كربع الخارج وخمسة ونحوهما).	القانون المالي	التعريفات 98 " " "

	الخيال	هو قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث، يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها، فهو خزانة للحس المشترك ، ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ.	المنطق	التعريفات 102 " " " " " "
	الفساد	زوال الصورة عن المادة بعد ان كانت حاصلة ، والفساد عند الفقهاء ما كان مشروعا باصله غير مشروع بوصفه ، وهو مرادف للبطلان عند الشافعي.	اصول الفقه	التعريفات 166
	الضياح	اللبن الخاثر يصب فيه الماء ثم يجدح.. ولا يسمى ضياحا إلا اللبن	الغذاء	العين 3 / 267
	الجهام	الغيم الخفيف الذي هراق ماءه مع الريح	الأنواء	العين 3 / 397
	البلاط	والبلاط أرض مستوية ، وكل أرض فرشت بحجارة وآجر فهي بلاط	المعمار	الجمهرة1 / 308 ع 2 س 7
	الشغاف	وجع يصيب شغاف القلب وهو وعاؤه	الطب	الجمهرة 3/ 64. ع 1 / س 8
	الوقار	هو التأني في التوجه نحو المطالب	ع الاجتماع	التعريفات 254
	القران	بكسر القاف : هو الجمع بين العمرة والحج باحرام واحد في سفر واحد.	الفقه الاسلامي	التعريفات 174
البنية الصرفية فعال بكسر الفاء	المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
	الزحاف	هو التغيير في الاجزاء الثمانية من البيت إذا كان في الصدر. او في الابتداء ، او في الحشو.	العروض	التعريفات 114
	الخلاف	منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق، او لابطال باطل.	الكلام	التعريفات 101
	النفاس	هو دم يعقب الولد	الطب	التعريفات 245
	النطاق	والنطاق شبه إزار فيه تكة كانت المرأة تنتطق به	اللباس	اللسان 10 / 355
	الشعار	– ما استشعرت به من اللباس تحت الثياب، سمي به لانه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس	اللباس	العين 1 / 250
	الشعار	والشعار ما ينادي به [القوم] في الحرب ليعرف بعضهم بعضا «	الحرب	العين 1 / 250

	الحداب	والحداب : ما ارتفع من الارض	جغرافيا	العين 3 / 186
	الدمام	التهذيب : الدم : الفعل من الدمام . وهو كل دواء يلطخ على ظاهر العين.. وفي كلام الشافي رضي الله عنه : وتطلى المعتدة وجهها بالدمام وتمسحه نهارا	الطب أو (التجميل)	اللسان 12 / 206 ، 207
	العراب	الخيل العربية، كانهم فرقوا الاناسي والخيل ، فقالوا في الاناسى عربية واعراب ، كما قالوا فيهم عراة ، وفي الخيل اعراء.	الطب البيطري	الكليات للكوي 642
	العقاب	القلم هو العقل الاول، وحد أولا عن سبب اذ لا موجب للفيض الذاتي الذي ظهرا اولا بهذا الموجب	المنطق (والقانون)	التعريفات 153
البنية الصرفية فعال بضم الفاء	المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
	الحجام	داء يصيب الانسان في عينه فترم وقيل هو داء يصيب الكلب يكوي منه بين عينيه	الطب والطب البيطري	اللسان 12 / 85
	الحجاف	داء يعتري [الانسان] من كثرة الأكل، أو من شيء لا يلائمه، فيأخذ البطن استطلاقا	الطب	العين 3 / 85
	الفقاس	داء شبيه بالتشنج في المفاصل.	الطب	الجمهرة 3 / 37.ع 2 ص 18
	العقاف	داء يأخذ في قوائم الشاة حتى تعوج، شاة عاقف ومعقوفة.	الطب البيطري	العين 1 / 174
	الخراع	داء يصيب البعير فيسقط ميتا و لم يخص ابن الأعرابي به بعير أولا غير، وانما قال : الخراع أن يكون صحيحا فيقع ميتا	الطب البيطري	اللسان 8 / 69
	القلاع	بالتخفيف : من ادواء الفم والحلق معروف ، وقيل هو داء يصيب الصبيان في أفواههم	الطب	اللسان 8 / 293
	الدكاع	من امراض الابل الدكاع، وهو سعال يأخذها، وقيل الدكاع داء يأخذ الابل والخيل في صدورها كالسعال، وهو كالخبطة في الناس .	الطب البيطري	اللسان 8 / 90
	القحال	داء يصيب الغنم فتجف جلوردها فتموت.	طب البيطري	اللسان 11 / 553
	الحلاق	وجع في الحلق والحلقوم	الطب	اللسان 10 / 58
	السحال	والسحال بالضم : الصوت الذي يدور في صدر الحمار	الاصوات	اللسان 11 / 329

	المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
البنية الصرفية فعال بكسر الفاء	القسامة	هي أيمان تقسم على المتهمين في الدم	الفقه	التعريفات 175
	الفصاحة	في اللغة عبارة عن الابانة والظهور	البلاغة	التعريفات 167
	الحوالة	هي مستقة من التحول بمعنى الانتقال، وفي الشرع نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه	الفقه والقانون المالي	التعريفات 93
	العداوة	هي ان يتمكن في القلب من قصد الاضرار والانتقام	علم الاجتماع	التعريفات 148
	الكفاءة	هو كون الزوج نظيرا للزوجة	الفقه	التعريفات 185
	النزاهة	هي عبارة عن اكتساب المال من غير مهانة ولا ظلم إلى الغير	(الفقه) المالي	التعريفات 240
	الكرامة	هي ظهور مرخارق للعادة من قبل شخص غير مقارن لدعوى النبوة، فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح، يكون استدراجا، وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة.	الاعتقاد	التعريفات 184.
	الخطابة	هو قياس مركب من مقدمات مقبولة ، او مظنونة من شخص معتقد فيه، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء	المنطق (فن القول)	التعريفات 99
	السلامة في علم العروض	في علم العروض : بقاء الجزء على الحالة الأصلية	العروض	التعريفات 121
	العباية	ضرب من الاكسية فيه خطوط سود كبار وما ليس فيه خطوط وحدة فليس بعبادة	اللباس	العين 2 / 262
	الكتابة	يقال في عرف الادباء لانشاء النثر	أدب	التعريفات 183
البنية الصرفية فعالة بفتح الفاء	المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
	الكتابة	اعتاق المملوك يدا حالا، ورقبة مآلا حتى لا يكون للمولى سبيل على اكسابه.	فقه	التعريفات 183
	الصناعة	ملكة نفسانية يصدر عنها الافعال الاختيارية من غير روية ، وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل.	الصناعة	التعريفات 134
	الدباغة	هي إزالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد	حرفة	التعريفات 103

	الجناية	هو كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس أو غيرها	القانون	التعريفات 79
	الولاية	هي قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه ، والولاية في الشرع تنفيذ القول على الغير شاء الغير او أبى	(التصوف) و (السياسة) الادارية	التعريفات 254
	الكناية	كلام استتر المراد منه بالاستعمال وان كان معناه ظاهرا في اللغة	البلاغة	التعريفات 187
	الحكاية	عبارة نقل كلمة من موضع الى موضع آخر بلا تغيير حركة. ولا تبديل صيغة ، وقيل الحكاية اتيان اللفظ على ماكان عليه من قبل	النحو والصرف	التعريفات 91
	الجزافة	الجزاف، والجزاف، والجزافة، والجزافة يبعك الشيء واشتراؤكه بلا وزن ولا كيل ، وهو يرجع الى المساهلة والسقاية.	التجاري	اللسان 9 / 27
	الطباخة	والطباخة : ما فار من رغوة القدر إذا طبخ فيها وهي : الطفاحة، والفوارة	الطبخ	الجمهرة 1 / 237 ع 2 س 9
	السقاية	والسقاية : الاناء سقى به (مصطلح متطور الدلالة)	مشترك	اللسان 14 / 392-391

المصطلح	دلالته	مجاله العلمي	المرجع
الجزافة	الجزاف والجزاف، والجزافة، والجزافة بيعك الشيء ، واشتراؤكه بلاوزن	التجارة	اللسان 9 / 27
الهنانة	والهنانة : الشحمة التي في باطن العين تحت المقلة	الطب	اللسان 13 / 437
الجذامة	والجذمة من الزرع : ما بقي بعد الحصد.	الفلاحة	اللسان 12 / 89
السخالة	السخالة : ما سقط من الذهب والفضة ونحوهما إذا بردا وسخالة البر والشعير قشرهما إذا جردا منه، وكذلك غيرهما من الحبوب.	الصناعة والفلاحة	اللسان 11 / 329
العجالة	وعُجالة الراكب : تمر بسويق والعجالة : ما تزوده الراكب مما لا يتعبه أكله التمر والسويق	الاطعمة	اللسان 11 / 427

البنية الصرفية فعالة بضم الفاء

	القلاعة	والقلاعة أيضا : صخرة عظيمة تكون في وسط فضاء سهل	جغرافية	الجمهرة 3 / 130 ع 2 س 13
	المطرامة	والطرامة : خضرة تركب الاسنان من ترك السواك ، ويقولون طرم الرجل فهو مطروم إذا اصابه ذلك	طب الأسنان	الجمهرة 2/ 374 ع2 س 8
	المراطة	والمراطة : ما سقط من الشعر إذا سرح	الطب (بقيه الشيء)	الجمهرة 2 / 374 ع 2 3 19

يتضح من خلال هذه الجداول ما يلي :

أ صلاحية البنية الصرفية الواحدة لصياغة مصطلحات متعددة في علوم متنوعة، من ذلك على سبيل المثال :

أولا : «الفعال» التي صيغ منها مصطلح مالي : «كالخراج» ومنطقي أو أدبي «كالخيال» واصول فقه «كالفساد» ، وغذائي : «كالضياح» ومعماري «كالبلاط» وطبي «كالشغاف» وعلم انواء «كالجهام» .

ثانيا : «الفعال» التي صيغ منها مصطلح فقه «كالقران» وعروض «كالزحاف» وطبي «النفاس» والبسة «كالنطاق» و «الشعار» وجغرافي «كالحداب» وهكذا بقية البينات الاربعة.

ب إن صلاحية البنية الصرفية الواحدة للتعبير عن مصطلحات متعددة في علوم متنوعة يعني أن اللغة العربية مؤهلة فعلا لأن تقوم بأدوارها كاملة في مجالات المعرفة والابداع والعلوم

ح إن تفريع البنيات الست عن بنية ثلاثية واحدة بزيادة حرف واحد هو (فعل) + (ا)ابعد العين = (فعال) ثم اضافة تاء في آخره : (فعالة) يعني أن العربية تتوفر على نسق صرفي متين يؤهلها لبناء انساق اصطلاحية ذاتية مواكبة لمسيرة الحضارة الإنسانية ، ذلك أن الوحدة الشكلية حاصلة بين مصطلحات العلوم المتنوعة بواسطة بنيات صرفية محدودة ونلاحظ إذا ما انتقلنا الى الجانب الدلالي أن تعالقا تاما حاصل بين بعض هذه البنيات الصرفية والمفاهيم الاصطلاحية كما هو الشأن في «فعال». وعليه يمكن القول بأن هذه البنيات الصرفية التي اوردناها في الجدول السابق محتفظة بوظائفها الدلالية في المجال الاصطلاحي ،

وهذا ما يدل على أن الانساق الاصطلاحية في اللغة العربية متعالقة مع انساقها المفهومية الى حد بعيد.

د إن اعتبار هذه المعطيات من جهة ، وضبط المراحل الثلاثة التي تقترحها هذه المداخة من جهة ثانية لكفيل ببناء نسق اصطلاحي موحد، وموحد إذ المصطلح في تقديرنا لا يحتاج الى توحيد ، بل الى وحدة ، اي الى كونه مصطلحا.

1 تنظر ديباجة الدعوة إلى هذه الندوة ص 1

2 وقد وضحت وجهة نظري المتواضعة بخصوص اشكال المصطلح تعريفا ومنهجا في مداخلة تحت عنوان : الدراسة المصطلحية مفهوما ومنهجا. نظمتها شعبة الدراسات الاسلامية بكلية الآداب سايس فاس ومعهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب ظهر المهراز ـ فاس ايام 23 24 25 نونبر 1993 ص 31 واعتبر هذه المداخلة تتميما لتلك الرؤيا، وبالخصوص فيما يتعلق بتحديد الموضوع، وضبط أدوات معالجته.

3 واعني بذلك الحركات المتعاقبة صرفيا على فاء الكلمة مثل (فعل)

4 الكتاب 4 / 38

5 يلاحظ أن سيبويه لم يذكر مضارع فعل (يفعل) المفتوح العين في الماضي والمضارع معا، وقد خصص بذلك بابا هو ، «هذا باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحا» الكتاب 4 / 101.

وهذا يوضح أن هذه البنية (يفعل) ليس لها نفس اهمية بابي البنيات الصرفية ، إذا ان التعليلات المقدمة لتلحليل امثلة هذه البنية جمالية أكثر منها دلالية.

6 نيظر معجم العين 3 / 311

7 ينظر المصباح المنير 32

8 المرجع السابق نفسه 267

9 - ينظر المختار الصحاح 56

10 ينظر لسان العرب 13 / 71

11 - ينظر بخصوص هذه الامثلة : المصباح المنير للفيومي ، ومختار الصحاح للرازي، ولسان العرب لابن منظور، وجمهرة اللغة لابن دريد.

12 نيظر كتاب الكليات لابي البقاء الكفوي ص

13 سورة النور الآية 45

14 ينظر الجامع لاحكام القرآن 12 / 291

15 سورة طة الآية 121.

16 ينظر الجامع لاحكام القرآن 11 / 257

17 السورة البقرة الآية 3

18 ينظر البحر المحيط لأبي حيان 1 /66 (بتصرف)

19 لسان العرب 12 / 417 ب 419

20 المرجع السابق نفسه 11 / 587

21 ينظر الكتاب ب 4 / 17 (بتصرف)

22 ينظر المرجع السابق 4 / 21

23 ينظر المصباح المنير 248

24 سورة البقرة الآية 25

25 ينظر الجامع الكبير لأحكام القرأن 1/2

26 ينظر الكتاب 4 / 28 وما بعدها

27 ينظر كتاب الأفعال 8/1

28 ينظر المصباح المنير 222

29 المصدر السابق نفسه 233

30 المصدر السابق نفسه 55

31 المصدر السابق نفسه 164

32 المصدر السابق نفسه 185

33 سورة البقرة الآية 7

34 ينظر البحر الحيط 1 / 76

35 ينظر الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لابي البقاء الكفوي

36 ينظر الكتاب 4 / 44

37 ينظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 57

38 ينظر الكتاب 4 /44

39 ينظر لسان العرب لابن منظور 457/7 والكتاب لسيبويه 4 /13

40 ينظر الكتاب 4 / 19

41 المرجع السابق نفسه 4 /28

42 سورة النحل الآية 6

43 سورة الزخرف الآية 35

44 سورة البقرة الأية 43

45 سورة هود الأية 69

46 سورة البقرة الآية

47 سورة البقرة الآية 205

48 سورة النازعات الآية 25

49 سورة البقرة الآية 66

50 سورة البقرة الآية 7

51 سورة المائدة الآية

52 سورة التوبة الآية

53 سورة السجدة الأية

54 سورة

55 ينظر الكتاب 4 / 12

56 المصدر نفسه 4 /12

57 ينظر لسان العرب 7 / 188 189

58 ينظر الكتاب 4 / 12

59 المرجع السابق 4 / 13

60 المرجع السابق 4 / 11

61 المرجع السابق 4 / 6 . 7

62 المرجع السابق 4/ 10

63 المرجع السابق 4 / 10

64 المرجع السابق 4 / 14

65 المرجع السابق 4 / 13

66 المرجع السابق 4 / 16

67 المرجع السابق 4 / 16

68 المرجع السابق 4 / 28 29

69 المرجع السابق 4 / 30

70 المرجع السابق 4 / 31 32

71 المرجع السابق 4/ 32-33

72 المرجع السابق 4 / 34 36

73 المرجع السابق 4 / 10

74 المرجع السابق 4 / 11

75 المرجع السابق 4 / 11

76 المجرع السابق 4 / 8 109

77 المرجع السابق 4 / 13

78 المرجع السابق 4 /13

المفاهيم" الرحالة" من علم لآخر

ذ.محمد حدوش

كلية الآداب – الجديدة

لماذا تعرف بعض المفاهيم العلمية حياة ترحل من علم لآخر؟ كيف تصير عندما تهاجر من علم صلب " dure " إلى علم رخو " molle " أو العكس؟ هل تحتفظ بنفس المعنى؟ هل تساهم في توحيد حقل العلوم أم أنها تعقد وتربك الرونق ؟.

هذه الأسئلة وأسئلة أخرى متناسلة تفرض نفسها بخصوص سلوك المفاهيم في العلوم من حيث استقرارها أو ظعونها، ويتعلق الوجه الأول من سلوكها بوفائها للمجال العلمي الذي ولدت فيه، أما الوجه الثاني فيتعلق بهجرتها من علم لآخر سواء حاذت عن معانيها الأصلية عند رحيلها أو حادت عنها لتكتسب معان جديدة في العلوم التي تحط فيها رحلها. وبخصوص الهجرة العلمية للمفاهيم سوف أنطلق من مظنونة منهجية تسلم بأن الكثرة الكاثرة من المفاهيم العلمية هي مفاهيم عديمة الجنسية ومستقلة ذاتيا ومتحررة من كل ارتباط بالحقل المعرفي المصدر، وكلازمة لذلك تسهم هجرة المفاهيم في تحقيق التكامل المعرفي بين الحقول المعرفية ويقطع هذا التصور معرفيا مع تصورات أخرى مسكونة بفكرة مؤداها أن ترحيل المفاهيم من مجال معرفي إلى آخر يرتبط بمزالق منهجية لا حصر لها، وأن دعوى إمكانية تبيئة مفاهيم تنتمي إلى نظم معرفية مخالفة من أجل استثمارها في نظام معرفي مختلف بل ومضاد في كثير من الأحيان ليست من الأمور المنهجية في شيئ ولا تخرج بالتالي عن نطاق العمل الترقيعي التلفيقي وأن المفهوم يرتبط ارتباطا متينا بأرضه وموضعه الذي نشأ فيه لا يغادره إلا وتعرض حتما للتشويه لأن المفاهيم العلمية ضاربة في الخصوصية غير قابلة لأن يتحول بعضها إلى بعض ذلك أن المفهوم طائر أنيق لايغادر أيكه إلا وترك فيه هويته.

تأسيسا على هذه الاستفهامات المنهجية تترع هذه الورقة إلى ملامسة العناصر التالية:

ـــ ستعرف بالدور الذي يلعبه تحديد العلمية ومجال العلوم .

ـــ سترصد لنا ما يمكن أن يقوم أو لا يقوم من علاقات بين العلوم من خلال مسألة انتشار المفاهيم La propagation des concepts وكذا حياة التجوال التي تعرفها تلك المفاهيم.

ـــ سوف تتعقب سلوك بعض المفاهيم العلمية وتنقلها من علم لآخر من خلال ثنائية التصلب Durcissement والاقتناص Capture.

من الإنصاف أن يكف العلم عن التوافق فقط مع البرنامج المدرسي الذي يمكن لغير المختصين أن يحدثوا معه نوعا من الاتصال أو يقتصر على حقائق مصادق عليها تاريخيا وغير قابلة ظاهرا للمناقشة أو القضايا المتخيلة القابلة للنقاش والمتناقش فيها والتعميمات والتأملات التي تفتح شهية العلم. فالمناقشات الكبرى للأفكار المحركة للعلوم تشكل اليوم جزء من الثقافة الحية بمجازفاتها وتجاوزاتها وأزماتها وجرأتها. وبشكل دقيق فإن المعرفة ليست حقلا ساكنا وثابتا بل هي معرفة متحركة ومفتوحة وعلى حد تعبير MAX BORN : "الحركة دائمة في عالم ليس فيه راحة". ويجب أن يعكس العلم هذه الحركة، ولهذا يبدو بأن التواضع على دليل موجه للأفكار والمفاهيم العلمية المتناقش فيها أصبح مسعى مرحبا به بحيث سيمكن القارئ من كشف خبايا هذا المشهد المضطرب وغير المنسجم والأكثر تضاربا والذي أصبحت كل المناقشات المعاصرة بله الكتابات المتخصصة تستدعي شرحه والاهتمام به ولإغناء هذا المسعى المنهجي يتعين علينا تحاشي المقاربة البسيطة المتمثلة في تحبير معجم متداخل الاختصاص والاستعاضة عنها بحزمة من الاستقصاءات بحيث يتمحور كل استقصاء حول مفهوم هو نفسه رهان مناقشات لعلوم معاصرة وبعيدة عن ضرورة فهم المعاني والتضمنات التي يمكن أن يتلبس بها كل مفهوم في حقول معرفية مختلفة يرتسم هناك سؤال حول التطبيقات العلمية التي تخلق هذه المعاني " وتتلاعب " بهذه التضمنات وتوسع أو على العكس توري اختلافاتها وفي هذا الصدد سوف لن نقتصر هنا على تعريفات أو شروح ساكنة statique. إن المشكلة الحقيقية تكمن في فهم ومحاولة إفهام الأمر الذي يجعل الخاصية الجزافية والمثيرة وأحيانا المقلقة للمقترحات العلمية لا ترجع إلى مجرد الصدفة ولا إلى

"إسقاط" طبيعي لترق علمي محض في الثقافة بل أيضا لمصالح وطموحات وادعاءات العلماء التي تشكل ـــ في ذاتها ـــ العوامل الفعلية للثقافة اليوم، فلا يتعلق الأمر هنا برفع "صك الاتهام" ضد العلم أو محاولة لاختزال العلم إلى تطبيق اجتماعي من بين تطبيقات أخرى. إنما نتغيا على العكس من ذلك أن نحيا سؤال العلم كما يطرحه أولئك الذين يطبقونه وأن نبرز بأن مانسميه بالعلم هو قبل كل شيء فضاء مجبول على خلة تنشد دونما انقطاع إعادة الاكتشاف ومدوامة النقاش ومراجعة التحديد من لدن الفاعلين المتحمسين الطموحين إنهم العلماء الذين يتنطسون أسئلتهم دون هوادة .

انتشار المفاهيم la propagation des concepts

يبدو حقل العلم أحيانا وكأنه مسرح لعمليات غريبة ومذهلة إلا أنه في مرحلة الاستقرار يمكن أن يبدو كحقل منظم يوزع بشكل عقلاني موضوعات ومناهج. وفي مثل هذه المناسبات ينبغي الاستئناس باستعارات حربية mtaphores guerrires . هكذا ينشر المخصصون في حقل معرفي ما تقارير النصر حينما يتم احتلال موقع او حينما يكون في طور الاحتلال. وهنا يكفي ان نستحضر السوسيوبيولوجيا التي تعلن بان علوم الثقافة والمجتمع والسياسة يجب من الآن فصاعدا ان تتعامل مع الانسان كنتاج للتطور البيولوجي، أن نستحضر النورفزيولوجيا التي تبشر بظهور انسان نورولوجي l homme neuronal قريبا يوحد علم النفس وعلم النفس التحليلي وعلم الجمال أيضا. وفي تقارير النصر تلك ندحض الاحتجاجات ونداءات المقاومة. أما حين يكون الحقل العلم من النوع المضطرب فأن الجمهور أولا وخصوصا أولئك الذين يدعمون البحث العلمي ماديا يخطرون رسميا بالتحيز ثم إن أفكار أو موضوعات التقدم العلمي واحترام الاختلاف وبلاغات المقاومة الظلامية تتقاطع جميعها لمحاصرة المتفرج كي يختار معسكره . ونتسائل هل هناك ـــ على سبيل الاحتمال ـــ وقبل الاختيار والتحيز وسيلة للتفكير في لا استقرارية الحقل العلمي نفسه؟ ماذا يمكن أن نفهم العمليات التي في إطارها نوقش ما كان في مرحلة السكون يقدم بسهولة كالتالي : ملاءمة المفاهيم والمناهج العلمية لموضوعاتها؟

انطلاقا من هذا السؤال يطرح تشعب يتعلق بسؤال العلم وقد يكون لقب العلم نفسه يشير إلى حالة حق. وفي هذه الحالة يتوجب علينا تحديد مفهوم العلمية Scientificit وكذا النموذج القبلي الذي في إطاره يمنح وسام العلم وعبر هذا النموذج سنحاول أن نحدد الدور المشروع للمفاهيم وعلاقاتها بالتجربة وكلازمة لذلك يتعين علينا البحث عن معيار للفصل critre de dmacration والتوضيح بين ما له الحق في حمل شارة مفهوم علمي وبين ما يقال له ببساطة استعاريا تقدير اسقرائي غير مناسب أو " فكرة ايديولوجية " وبتسلحنا بهذا المعيار سنعود إلى العلوم للحكم والتقويم والنقد. باختصار سنقوم بما اتفق على تسميته الابستمولوجيا المعيارية Epistmologie normative أو سنقبل لقب العلم كواقعة لمجموعة من الافتراضات والتطبيقات والمشاكل التي تعرف اليوم بأنها علمية. لأجل ذلك غالبا ما كانت الابستمولوجيا المعيارية وهي التي تقترح التنصيص على معايير للفصل لتحديد ماله الحق في حمل تلك الشارة قد اختزلت في تفسير كيف أن منتصري اليوم كانوا بالفعل على صواب. فكل شيء بالنسبة إليها جاهز ومصوغ من قبل العلماء أنفسهم، فباسم الخصائص المتواضع عليها: الخصوبة والقوة التفسيرية والموضوعية ..يتم إحراز النصر. على العكس من ذلك فإن إمكانية الكلام هنا وهناك عن إيديولوجيا عن علم خاطئ أو عن مقترح أجوف يعني في الحالة هذه ومن وجهة نظر من يحمل هذا الحكم بأن العملية قد اخفقت ذلك أنها لم تفلح في جعل معايير المعقولية والعلمية التي تحملها مقبولة. إن فائدة ما كان قد اقترح لم تكن قادرة على محو الإحساس الاعتباطي بحيث إن الطريق المقترح لم تعرف على أنها استطاعت أن تفتح مدخلا أصيلا لمناقشة الظواهر وبالتالي فإن الدلائل لصالح الشكل الجديد من التنظيم لم تكن قادرة على أن تفرض نفسها على وجه الجبر.

كلازمة بما سبق سوف لن نتكلم عمدا هنا عن الحقيقة أو الإثبات "وفقا للطبيعة". يمكن لهذه النعوت أن تفرض نفسها في حالة النصر ولن يتم ذيوعها طالما لم تفتح المناقشة أو تكون هي منتمية إلى استدلال هو نفسه محل جدل. هذه إذا هي القاعدة التي نحاول أن نأخذ بها في هذا التحليل. فلا نص من النصوص له الطموح ليكون محايدا ومؤلفوا هته

النصوص يكونون طرفا مهما بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأسئلة التي يناقشونها، بالمقابل لا يمتلك أي أحد منهم بخصوص العلم أو بخصوص المجال الذي يعالجه ثمة معيار يسمح له بالحكم ولا يطمع أي أحد منهم بالتموقع في موقع هو نفسه خارج عن النقاش بحيث يخول له أن يصف دون أن يشارك فيما يصفه فلا يعرف أي أحد منهم الكيفية التي يحدد بها العلم خارج المناقشات والمجادلات والتوافقات التي انطلاقا منها يتم ويتحول ذلك التحديد. فلا أحد يعرف الكيفية التي نسلم بها بأن الطبيعة أثبتت الصفة الملائمة لمفهوم علمي في استقلال عن الاتفاق الذي يعقد أو لم يعقد بخصوص هذه المعادلة . أما عن الكيفية التي ندرس بها دور المفاهيم داخل العمليات التي تكون الحقل العلمي فإن الكلام هنا سيتمحور على الحقل المعاصر. إن الأسئلة التي هي بمثابة أصواء لهذا الحقل هي التي تشكل مناط اهتمامنا وبدون شك أيضا مناط اهتمام القارئ، وهي التي يصادف العموم اليوم صداها. ويتبأر كل مفهوم حول إشكال مهم استبد بالفكر العلمي اليوم، كما أن مناقشة هذه المفاهيم هي محصلة تجربة للتعاون الفعلي حيث لا مكان لحجة السلطة العلمية أو للتوزيع المتكافئ للكفاءات أو المعارضة بين العلمي والتأملي الفلسفي، فقط هناك الرهان الوحيد المتمثل في القسمة والبحث عن التمفصلات بين المعارف والأسئلة والفوائد. ويتميز الصنيع المتميز لهذه المحاولة في إمكانية بروز تعايشات أخرى بين المعارف إضافة إلى تلك التي هي راجحة اليوم في الحقل العلمي. وقد يبدو لأول وهلة أن الدراسات حول المفاهيم التالية يمكن أن تكون متنافرة، فيمكن لبعضها مثلا كالتي تعالج مفهوم الحساب calcul والتعقيد complexit أن تعتز بدليل مطابقتها للعصر الدرجة سواء داخل العلوم أو في المراجع الثقافية للعلم كما يظهر أن بعضها الذي عالج مثلا الانتقاء slection والسلوك comportement أنه يمكن أن يدعي أن يكون من أحداث الساعة، أما بخصوص الكائن العضوي l organisme فيبدو كمثال عاكس لفكرة بالية لايمكنها البثة أن تطمح للحصول على تأشيرة وضع المفهوم العلمي. ومع ذلك فقد فرض كل مفهوم من المفاهيم السابقة نفسه خلال المناقشات كمظهر من السؤال الذي انبثق وأخذ تدريجيا قوامه. فإلى السؤال ترجع عبارة انتشار

المفاهيم propagation des concepts . وكما سنرى فإن فكرة الانتشار تسمح بالإشارة إلى خصوصية المفاهيم العلمية التي تنتمي إلى علم الأمس أو علم اليوم ومعرفة قدرتها على التنظيم والشيوع والتوسع. ونتساءل لماذا الانتشار ؟ إنه مصطلح له من الحظوة ما يؤهله للإشارة إلى ظاهرة طبيعية وأيضا إلى ظاهرة اجتماعية. فنحن نتكلم عن انتشار الوباء وانتشار الحرارة وانتشار الفكرة وانتشار الدرجة، غير أن هناك تمييزا يفرض نفسه في الحالات الأخيرة ذلك إن استعمال المصطلح نفسه في الحالات الأخيرة إذ استعمال المصطلح نفسه الانتشار له معنى قدحي إذ يدل على أن لا الأفكار ولا الدرجة يمتلكان القوة الذاتية التي تمكنهما من الانتشار إذا لم يتواجد هناك فاعلون يرون فائدة أو مصلحة في نجاحهم. وغالبا ما يحيلنا الانتشار بهذا المعنى على الدعاية la propagande أو على الأقل على نمط من العلية السوسيوثقافية التي تفسر نجاح درجة ما أو فكرة ما عن طريق أشياء أخرى عوض الدرجة نفسها أو الفكرة نفسها.

هذا اللبس في مصطلح الانتشار يناسب إلى حد ما مقاربتنا. فكما قلنا سابقا نحن نحرم على أنفسنا الحكم قبليا وبصفة مباشرة على لقب العلم لأن هذا اللقب كما نعرف هو رهان وليس وصفا أو محمولا، عندئذ سيسمح مصطلح الانتشار بفهم البعد الإشكالي للإجراء وكذا الحكم الذي يستند عليه ذلك الإجراء. فبقدر ما يبقى الحوار مفتوحا يبقى أيضا معنى مصطلح الانتشار غامضا : المقاصد والأفكار وعمليات الانتشار واضحة وكذلك الإكراهات الموضوعية. وفي حالة النجاح عندما نعترف إن مفهوما ما قدر على تنظيم دراسة حقل ظاهراتي فإن تاريخ انتشاره يتخذ شكل عملية طبيعية حيث يعزى ذلك إلى إنتاجية المفهوم وكفايته وقوته الذاتية على التنظيم التي تصير تفسيرا لنجاحه. ويعرف أولئك الذين شاركوا في انتشاره على الأقل كفاعلين وليس كخدام لأنهم هم الأوائل الذين اكتشفوا الكيفية التي يفرض بها نفسه كما اكتشفوا طاقته الاستكشافية وكذا خصوبته... أما في حالة فشله فلن يتذكر الناس منه إلا جانبه الدعائي، وتبعا لذلك يصبح تاريخ الفشل

تاريخيا للفاعلين المقتنعين أو المهتمين ، وستكون العلية المستشهد بها من نمط اجتماعي: الحظوة، الإغراء، التضمنات الفلسفية والمصالح الطبقية ..

هكذا نجد بعض الكيميائيين من القرن 18 يحاولون فهم رد الفعل الكيمائي انطلاقا من المفهوم النيوتوني لقوة التفاعل force d'interaction ، ومع ذلك فقد اخفقت هذه العملية نتيجة حجج اكثر تعقيدا من تلك التي تبدو لنا بديهية اليوم. وإذا ما نظرنا إلى الماضي هناك عدم الكفاية بالنسبة لنا فالميكانيكا الكوانطيه وحدها هي التي يعترف لها بإنها أعطت المعنى الفزيائي للعلاقة الكيميائية. وقد قدم تاريخ هذه المحاولة من قبل كاستون باشلار كمثال نموذجي عن التكاسل الذهني والتكاسل والتضليل بطريق القياس الشفهي المحض، وتعلة ذلك أن الفاعلين على خطأ. بالمقابل هناك مفهوم النظام الاقتصادي systme conomique بالمعنى الكلاسيكي الذي ابتكر انطلاقا من مفهوم النظام الميكانيكي sytme mcanique بصورة تمكنه من أن ينقل إلى الاقتصاد الإجراءات والعمليات الرياضية التي تمنح فاعليتها للميكانيكا دون أن تطرح علمية الاقتصاد الرياضي على محك التساؤل.

أما استذكار العملية فيكون من باب الطرفة ماعدا أولئك الذين يحيلون عليها كاستدلال رمزي يهدف لشرح حدود ونقائص الاقتصاد الكلاسيكي.

لنتناول مرة ثانية مصطلح الانتشار بمعناه كظاهرة طبيعية وهنا يجب أيضا أن نقوم ببعض التمييزات، ففي حالة انتشار الحرارة يدل مصطلح الانتشار بخاصة على انتشار الحرارة وبالتالي فإن التعلة المطلوبة في هذا الحالة هي الاختلاف في درجة الحرارة حيث تنتشر الحرارة بين جهة حارة وجهة باردة. وتستمر الظاهرة طالما أن الاختلاف موجود. فإذا كانت الجهة الحارة غير ساخنة باستمرار و لم تكن له أيضا صلة مع مصدر ما فإن التعلة التي أو جدت ذلك تلغى تدريجيا ويسبب انتشار تأحيد درجات الحرارة. غير أنه في حالة انتشار الوباء نجد فاعلين طبيعيين أو عناصر طبيعية تتمثل في الباكتيريا والفيروس، وفي هذه الحالة يكون نفس المصدر على الأقل في التخمين الأولي منتشرا بوساطة ظاهرة الانتشار: كل كائن حي مصاب بعدوى يصبح نفسه محورا للانتشار وإذن فكل واحد يصبح محورا

مفترضا لعملية جديدة أو لإجراء جديد لا يستنفد علته وإنما يجددها كلما ظهرت. ودون أن نستفرغ الجهد في تعقب مفاهيم علمية تعزز فكره الانتشار يمكن أن نبسط هذه الفكرة في التوضيح التالي بحيث يمكن لكل مشتغل على أي حقل معرفي أن يقتدي بها لتجلية تنقل المفاهيم وتجوالها بين العلوم ولنقل إن اختيار فكرة الانتشار آت من انه يدل على ظاهرة طبيعية كما يعني ظاهرة اجتماعية وعندما ينجح مفهوم في تحليل مجال من الظواهر فإن انتشاره يتخذ شكل عملية طبيعية ويفسر نجاحه بماله من قدرة انتاجية وقوة تنظيمية أما في حالة فشله فلن يذكر الناس إلا جانبه الدعائي ويعللون اخفاقه بماله من قوة على الإغراء أو النفوذ مثلا، وإن ما يقوي عملية الانتشار عملية أمور ظرفية مرتبطة بمشاكل تقنية أو صناعية أو مجتمعية وأخرى متصلة اتصالا وثيقا بما للعلم من حظوة وسلطة ومنها اثنتان يتمظهران ذات المرار في الكتابات التي تتغيا استثمار المفاهيم العلمية وهما التصلب durcissement والاقتناص capture . ومفاد ذلك أن بعض العلوم مثل الفيزياء بلغت درجة من النضج تسمح لها بأن تنمو بكيفية مستقلة وفي مأمن من التأثير الاديويلوجية والثقافية وفي حرز من المحاسبات الخارجية ، أما العلوم الناشئة مثل علم الاجتماع واللسانيات فسوف يغبط الممارس لها تلك العلوم الصلبة ويقتضي منها ما يسهم به في تصلب علمه، ويتعلق الاقتناص على العموم بمفهوم أو مشكل توفق المختصون في استغلاله بحيث ينالون به حظوة ونفوذا أو تسعى علوم أخرى إلى اقتناص هذا المفهوم أو المشكل. وللتمثيل على ذلك نقول دون أن نغوص في حمولات معنى المفاهيم بخصوص مفهوم العلية causalit إنه إذا كان هناك مفهوم يجول حقا فهو العلية لأن كل العلوم تفترض هذا المفهوم إلا أنه ينبغي القيام ببعض التمييزات إذا ما أردنا ألا نتبنى النظرة المبسطة التي تستوجب على كل العلوم أن تلجأ إلى علية واحدة. فيجب من جهة أن نميز العلوم الصلبة عن العلوم الرخوة. نميز منها ما أعمل النظر منها مثل علم الاجتماع في مفهوم العلية عن الذي اكتفى مثل الاقتصاد باقتباس هذا المفهوم من العلوم الصلبة. وتلعب العلية دورا متميزا في العلوم الاجتماعية اقتضته طبيعة موضوعها ويجب إذن أن نعيد للعلية مكانتها في هذه العلوم وفي إطار ما لها

من خصوصية، إلا أن فلاسفة العلوم يقدمون العلية في الغالب كمرحلة قبل العلم، وقد اختفت تماما من الأقوال الفيزيائية لكن هل اختفى مفهوم العلية حقا من الخطاب العلمي ؟ إن التحليل يبرز أن ما زال حاضرا في بعض الميادين على الأقل....

بخصوص المراجع التي تكونت محاور لهذه الورقة هناك ما يلي :

بخصوص الرياضيات :

Ekeland , Ivan,1984, " le calcul de l'imprévu, les figures du temps de Kepler à Thom", Paris Ed. Seuil

Mardelbrot, B,1985, "Les Objets fractals", Paris Flammarion.

Thom, René,1983, " Paraboles et catastrophes", Paris Flammarion.

بخصوص انتشار المفاهيم :

Collectif, 1983 , " L'auto-organisation, de la physique au politique", Colloque de cerisy, Paris éd. Seuil.

Schlange, Judith, 1971, " Les metaphores de l'organisme"; Paris , Vrin.

بخصوص تجديد المفاهيم:

Holton, Gerard,1978, " Thematic origins of Scientific thought" Cambridge, Mass, Harvard University Press.

Bachelard, Gaston,1938, " La formation de l'esprit scientifique", Paris, Vrin 1ere. éd.

Ekeland , Ivan,1984, " le calcul de l'imprévu, les figures du temps de Kepler à Thom", Paris Ed. Seuil. Mardelbrot, B,1985, "Les Objets fractals", Paris Flammarion. Thom, René,1983, " Paraboles et catastrophes", Paris Flammarion.

بخصوص انتشار المفاهيم :

Collectif, 1983, " L'auto-organisation, de la physique au politique", Colloque de cerisy, Paris éd. Seuil. Schlange, Judith, 1971, "Les metaphores de l'organisme"; Paris, Vrin.

بخصوص تجديد المفاهيم:

Holton, Gerard,1978, "Thematic origins of Scientific thought" Cambridge, Mass, Harvard University Press. Bachelard, Gaston,1938, "La formation de l'esprit scientifique", Paris, Vrin 1ere. éd.

2

قضايا استعمال المصطلح في الأدب ونقده

المقصدية ودور المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني

ذ. حميد لحميداني
كلية الآداب فاس

إذا نظرنا إلى ما قيل في مجال القراءة و القصد و دور القارئ بالنسبة للنص الأدبي في الثقافة العربية القديمة، وجدنا لدى عبد القاهر الجرجاني (توفي سنة 471 هـ) أفكارا جديرة بالاهتمام والتأمل، وخاصة في كتابه دلائل الإعجاز. ولا تعكس هذه الأفكار بالضرورة تطابقا مع النظرات الحديثة و المعاصرة، و خاصة نظرية التلقي، كما يذهب البعض، بل هي تمثل على الأصح الفهم العربي لنوعية علاقة القارئ بالنصوص الأدبية الإبداعية و الدينية على الخصوص و ما يتصل بذلك من كلام المقصدية. ولعله من الخطأ الاعتقاد في هذا الصدد، أن عدم تجاوب بعض أفكار الجرجاني، فيما يتعلق بدور المتلقي ودلالة المقصدية مع الفكر النقدي الحديث هو مدعاة للانتقاص من قيمة هذا الباحث الجدير بالاحترام، فالأمر على عكس ذلك تماما، ذلك أن اجتهاداته الجادة خاضعة في معظمها لسياق المرحلة التاريخية و ما كانت تقتضيه من الحرص على عدم تجاوز الحدود في التأويل و الحفاظ على ثبات فكرة الإعجاز القرآني، وإن كان تطبيق هذا التصور جعل كل تأمل في الظاهرة الأدبية البشرية خاضعا على الدوام لذلك المنطلق.

أول فكرة أساسية يدافع عنها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز ويكرر الدفاع عنها في نفس الكتاب عشرات المرات هي مسألة أسبقية المعاني في النظم بجميع صوره، فالمتكلم لا ينظم ألفاظا ليعبر بها عن معانيه بل يتصور المعاني لتجد لنفسها ألفاظا تتمظهر فيها. "فإذا وجب لمعنى أن تكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم و الترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه" (1). وهنا

جانب دقيق ينبغي توضيحه، ذلك أن أسبقية المعاني لا تعني تأخر الألفاظ بلحظة زمنية عن حصول المعاني في النفس أو أن المتكلم يحتاج إلى فسحة زمنية للحصول على الألفاظ المناسبة، فالمعاني تتولد، وتستدعي في نفس الآن الألفاظ المناسبة لها، بحيث ليس هناك حاجة للتفريق المعهود بين اللفظ و المعنى. هناك إذن حضور لسلطة المتكلم و قصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه سلفا. ويترتب عن هذا منطقيا أن المتلقي ليس له أي دور في مسألة إضفاء المعنى لأنها وليدة معان مسؤولة عن تمظهرها سابقا، و ما على القارئ إلا أن يبحث عنها من خلال الألفاظ ذاتها أو أن يجتهد لبلوغها إذا كانت مختفية وراء ألفاظها .

تتعزز سلطة المتكلم أيضا من خلال حديث الجرجاني عن المقصدية في الشعر و النظم عامة. فهو يرى أنك حين تقول : "امرؤ القيس قائل هذا الشعر" فإنك لا تعني بذلك أنه نطق به فقط، و لكن صنع معانيه ما صنع وتوخى فيها ما توخى " (2) و التوخي عنده صنو القصد. كما أن المعنى عنده لا يختلف عن الغرض (3) و عليه فإن هدف المتكلم يتحدد بالمعاني المراد تبليغها للقارئ.

وهكذا، فحتى وجود التخييل في الشعر على سبيل المثال لم يكن ليمنع الجرجاني من الاحتفاظ الدائم بحضور المقصدية في الكلام الإبداعي، فالتشبيه و الاستعارة كلها تستدعي تأويلا مرحليا لا يقود إلى ابتكار المعاني الخاصة بالقارئ، بل إلى استخراج المعاني التي وضعها المتلكم وراء ألفاظه. وحتى حين عرف الجرجاني التخييل في الشعر بأنه "إيهام لا تحصيل و إحكام" (4) فإنه كان ينظر في هذه الحالة على طبيعة التخييل في حد ذاته أما مقاصده و دلالاته فهي لن تكون إلا عين مقاصد و دلالات خطاب المتكلم. و القارئ مدعو ليكد و يجتهد ليصل إليها. و ليست البلاغة و الفصاحة عنده في مطلع كتابه دلائل الإعجاز، سواء عند الشعراء أم عند غيرهم إلا "أن أخبروا السامعين عن الأغراض و المقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم.." (5).

وانظر إليه كيف يشرح نظريته في النظم وهو يخاطب المتشكك فيها :

" إذا أنت مكنتها من نفسك، وجدت الشبه تتراح عنك، و الشكوك تنتفي عن قلبك، و لا سيما ما ذكرت من أنه لا يتصور اللفظ موضعا من غير أن تعرف معناه. ولا تتوخى في الألفاظ

من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما. وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك. فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها أثارها. وانك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها، وإن العلم بمواقع المعاني علم بمواقع الألفاظ عليها في النطق . " (6)

أما الخلاصة الأساسية التي انتهى إليها الجرجاني في كتابه المذكور، فتتميز بأنها تقدم رأيا شموليا، لأنها تجعل كل ما ينتجه الناس من الكلام سواء كان شعرا أم نثرا فنيا أم عاديا، داخل في نطاق ما سماه الخبر. كما أن المقصدية تقف دائما وراء كل نوع من النظم يقدم عليه الإنسان. يقول الجرجاني :

"وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد و أغراض. وأعظمها شأنا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة" (7)

وها نحن نرى أن جوهر نظرية النظم يعتبر الخبر و جميع الكلام إنما ينشئه الإنسان في نفسه ويعرضه عل] قلبه ويحاكمه في عقله. وأن ما يتحدث عنه الجرجاني ليس سوى مقاصد المتكلم وأغراضه. و الخبر في مفهومه يشمل التخييل ولا يتعارض معه، فهو يصور الكثيرة والصناعات العجيبة، وأن وجود هذه الصور لا يلغي أبدا القول بالمقاصد و الأغراض .

ولا يخرج كتابه أسرار البلاغة عن هذا التصور رغم طابعه التطبيقي، لأن هذا الناقد الفذ كان ينظر إلى كل ما يبدعه الشاعر من الصور و الأخيلة باعتباره أمرا خاضعا على الدوام لمقاصده الموجودة سلفا في ذهنه، و أن القارئ ينبغي أن يعمل فهمه لبلوغ المقاصد. و يشرح الجرجاني فكرته هذه من خلال أمثلة كثيرة نذكر منها تعليقه على البيت التالي :

نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل البلد

إذ يقول : "وذلك أنه قصد هاهنا ما قصده النابغة في تعميم الأقطار و الوصول إلى كل مكان..." (8)

مجموع كتاب أسرار البلاغة يسير إذن في ركاب نظرية النظم التي فصلها الناقد في كتابه دلائل الإعجاز، إذا نحن اعتبرنا هذا الكتاب أسبق من الأسرار. ومعلوم أن هذا الأمر فيه خلاف بين الباحثين (9) . وعلى العموم فإننا نجد في الأسرار أيضا كثيرا من الألفاظ و المصطلحات التي تدل إما على المقصدية، وهي خاصة بالمتكلم، و إما على الفهم و هي خاصة بالقارئ :

ألفاظ تدل على القصد: أراد-عمد- المراد- المقصود- الفائدة- الغرض-التدقيق... الخ

ألفاظ تدل على الفهم : يتصور- النظر- اليقظة- الفهم- التصور- التبين- الانقياد - التثبت- الروي التوقف - التأويل - .. الخ

كل هذا يزيد تأكيد سلطة المتكلم على القارئ، فلو كانت الألفاظ توضع ليراد بها ذلك المعاني وهو ما لا يقول به الجرجاني بالطبع - فإنه عندئذ يمكن القول بأن القارئ ستكون له بعض الحرية في توليد المعاني التي توحي بها الألفاظ خارج نطاق أي مقصدية سابقة. وما دام أن المسألة ليست على هذه الحال، فان القارئ سينحصر دوره في إعمال الفكر و الاجتهاد للوصول إلى المعاني الكامنة سلفا في النصوص :

" قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية، و أنها من حيز المعاني دون الألفاظ، و أنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك وتستعين بفكرك وتعمل رويتك و تراجع عقلك وتستنجد في الجملة فهمك" (10) .

كان الزمخشري في كشافه أيضا يلح على ضرورة أن يبحث القارئ عن مقصدية الكلام بالوسائل النحوية و التركيبية و الدلالية ولكنه كان يسمح مع ذلك بالتوسع في الشرح و التأويل اعتمادا على نصوص أخرى مساعدة كالأشعار و الأخبار (11). أما ابن قتيبة في تفسيره للقرآن الكريم فقد سبق إلى التقييد بالنص وتجنب التأويل والاعتماد على فكرة استخراج المعنى . (12) وهكذا فعل كل من كان يحرص على فكرة الإعجاز القرآني ويعمم تطبيقها حتى على النصوص الإبداعية البشرية. و جميع الذين كانوا واقعين تحت تأثير النظرية الإعجازية ساروا في هذا الاتجاه.

ورغم كل ما بدا لنا من أن الجرجاني يلزم القارئ بأن يكون خاضعا لمقصدية المتكلم، فإنه يرى، مع ذلك، أن عملية القراءة ليست سلبية إلى هذا الحد، فهناك ضرورة لأن يتوفر القراء على ملكات فهم عالية ، لأن استخدام التخييل في الكتابة الإبداعية على الأخص، يستدعي القارئ أن يكون ذا ملكات عالية في الفهم و التأويل لبلوغ المقاصد العميقة و تجاوز كل ما هو سطحي. هكذا نجده يتحدث عن المعاني الجيدة و كأنها الجواهر في الأصداف، و أن الغوص على الأصداف و بلوغها لا يحصل إلا لأهل المعرفة و التأمل و النظر (13) .

أما ما يتعلق بالتأثير الذي يمارسه النظم الأدبي باستخدام القارئ لفكره وذوقه فهو لا يتعدى الوقوع تحت الإبهار. ولا نعتقد أنه يعتبر طرفا في العملية الإبداعية كما ذهب إلى ذلك بعض الزملاء الباحثين (14) ، سواء كان ذلك على مستوى الصياغة الجمالية أم على مستوى المقاصد و الأغراض. يمكن للقارئ أن ينتج معيارا لقياس درجة جمالية النص لا أن يكون طرفا منتجا لهذه الجمالية، ذلك أنه بالنظر إلى طبيعة معيار المصطلحات و الألفاظ التي استعملها الجرجاني لوصف التأثيرات التي يحدثها النص الإبداعي في القارئ يتبين إلى أي حد يكون القارئ منفعلا أكثر مما هو فاعل : "الأريحية – الهزة – الخفة – البهجة – الصبابة – الكلف – الشغف – الفتنة –التعجب – الغرابة – السحر ... الخ (15)

وحتى لو انتقلنا إلى مجال التأويل الذي لا بد أن يقترن ببذل أقصى الجهد من قبل القارئ فان الجرجاني لا يعتقد أن القارئ قادر على إضافة أي شيء زائد على ما فكر فيه المتكلم كما أن استدعاء هذا الجهد من القارئ إنما هو راجع إلى أن المبدع جعل قصده مختفيا وراء ألفاظه الظاهرة. وفي معرض تمييز الجرجاني بين الكلام الحقيقي و الكلام المجازي يقول :

" الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده (...) وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللغة وحده ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة . ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض . ومدار الأمر على الكناية و الاستعارة و التمثيل." (16)

واستنباط المعنى الثاني من المعنى الأول .لا يتم إلا لأن المتكلم حقق في كلامه ما يجعل القارئ قادرا على التوصل إلى المعنى الثاني عن طريق الاستدلال . والجرجاني يقدم كلاما مفصلا في هذا الجانب عن دور كل من المتكلم والسامع، فالأول صاحب القول و الثاني مستنبط مستدل : " أولا ترى أنك إذا قلت في المرأة : نؤوم الضحى ، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني بمجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك.. " (17)

والقارئ على هذا الأساس، حين يتجاوز المعنى الأول فانه يتجاوز مستوى الفهم لينتقل إلى التأويل . ومع ذلك فالجرجاني يعلق دائما التأويل بالفهم، لأن مفهومه للتأويل لا يعني سوى أنه درجة عالية فقط من الفهم نفسه. ومما يدل على ذلك أنه كان يميل دائما إلى وضع حد لإمكانيات التأويل وتعددية المعاني للكلام الواحد. وقد انتقد من كان يتوسع في التأويل و التفسير، واعتقد أنهم قد "صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين و أكثر ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورط كثيرا من الناس في الهلكة . " (18)

وما يقود تعددية التأويلات وتضاربها في نظره ليس هو قابلية الكلام لمعان متعددة، بل هو نقصان حاصل في قدرات القراء أو السامعين، وعدم كفاية علمهم أو أذواقهم، من ذلك أخذهم للمعاني من وجه واحد هو الوجه الظاهر أو عدم حصول الفهم الكافي لدلالات الألفاظ في سياقها أو سوء تقدير للعوامل النحوية. (19)

ويذهب الجرجاني بعيدا في تحجيم دور المتلقي المفسر أو المؤول سواء تناول في ذلك الآيات القرآنية أم فسر أبياتا شعرية، لإيمانه بأنه لا يمكن أن يكون الكلام المفسر في نفس قيمة الكلام المفسر، ففضلا عما يترتب عن ذلك من نفي الإعجاز بالنسبة للقرآن الكريم، فإنه لن تصبح أيضا للشعر على سبيل المثال أي مزية بالنسبة لشارح أبياته بكلام تثري عادي. لذا يرفض الجرجاني أن تكون الشروحات المقدمة هنا مثلا في نفس قيمة العبارات التخيلية التالية : (20)

الكلام المفسر	الكلام المفسر
رأيت أسدا..	رأيت رجلا هو من الشجاعة بحيث لا ينقص عن الأسد
ألقيت حبله على غاربه	خلية وما يريد، وتركته يفعل ما يشاء
اشتعل الرأس شيبا	شاب رأسي كله أو ابيض رأسي كله
طويل النجاد	طويل القامة

إذن لا ينبغي الاعتقاد بأن الجرجاني يجعل القارئ طرفا في العملية الإبداعية، كما أنه يعطي الدليل هنا على أن فضل التفسير لا يمكن أن يبلغ بأي حال فضل الكلام التخييلي (استعارة ، كناية تمثيل، مجاز):

"اعلم أن قولهم : إن التفسير يجب أن يكون كالمفسر، دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيناه من أن شأن المعاني أن تختلف بها الصور. ويدفعوه أصلا حتى يدعوا أنه لا فرق بين الكناية و التصريح، و أن حال المعنى مع الاستعارة كحاله مع ترك الاستعارة، وحتى يبطلوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون أبدا أبلغ من الحقيقة . " (21)

هكذا يتبين أن الجرجاني لا يفصل أبدا تصوره عن مفهوم القصد أو الغرض. وهو لذلك يعطي للمتكلم سلطة أكبر لأنه هو مصدر الحقيقة. وكل هذا ينسجم، كما قلنا، مع النظرية الإعجازية التي كان من الضروري تطبيقها على القرآن الكريم. إلا أن تعميمها على النصوص التخييلية البشرية أرغم جميع أصحاب نظرية النظم هذه على التوقف عند حدود لا يمكن تجاوزها .

الاختلاف الأساسي الذي يوجد حاليا بين هذه النظرية العربية وجمالية التلقي المعاصرة، راجع إلى أن هذه الأخيرة متصلة أساسا بالنصوص الأدبية البشرية. وعليه فالأفراد باعتبارهم متكلمين لا يمكن أن يعتبر مضمون كلامهم تعبيرا عن حقائق مطلقة، خصوصا حينما يتعلق

الأمر بالمحاولات الإبداعية . ولذلك تم التمييز بين ما يسمى قصدية الفعل و ما يسمى قصدية التبليغ. (22) فليس من الضروري أن تنتقل نفس الأفكار المعبر عنها في الكلام إلى المتلقي، لأن عوامل أخرى تتدخل في سيرورة الإبلاغ منها الشروط الزمانية و المكانية بما في ذلك طبيعة المقام، ومنها مؤهلات المتلقي وطبيعة خطاطاته الذهنية، هذا فضلا عن أن القصدية نفسها قد أعيد فيها النظر جذريا. فالكتابة الإبداعية على الخصوص لا تعني أن لنا دوما أفكارا واضحة ومحددة قبل ممارسة الكتابة نفسها. إن تجربة الكتابة الإبداعية عند معظم منظري جمالية التلقي هي مغامرة بحث واكتشاف أو بحث عن الذات (23) ، ولذلك فليس من الضروري أن تكون محملة برسالة محددة يراد تبليغها للقارئ، لأنه هو بدوره سيعيش تجربة القراءة باعتبارها أيضا مغامرته الخاصة. (24)

هـــــوامش :

1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . تحقيق : السيد رشيد رضا. دار المعرفة للطباعة و النشر . بيروت 1978 ص : 43 .

2) نفسه ص : 277

3) نفسه ص : 279

4) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق : السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت 1978 ص : 230 .

5) دلائل الإعجاز ص ك 35

6) نفسه ص : 35

7) نفسه ص : 44

8) أسرار البلاغة ص : 221

9) انظر مناقشة المسألة في كتاب أحمد مطلوب :عبد القاهر الجرجاني ، بلاغته ونقده. وكالة المطبوعات . الكويت ط : 1 1973 ص 29-23

10) دلائل الإعجاز، ص : 51

11) انظر دراسة هذا الجانب بالنسبة للزمخشري على الخصوص، في مقال سيزا قاسم : توالد النصوص وإشباع الدلالة تطبيقا على تفسير القرآن مجلة ألف عدد : 8 1988 خاص عن الهيرمينوطيقا و التأويل ص : 42

12) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية1954ص: 16

13) أسرار البلاغة ص : 19

14) انظر على الأخص مقال زميلنا د محمد مشبال : الأثر الجمالي في النظرية البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني- مجلة دراسات سميائية أدبية لسانية عدد : 6/ 1992 البيضاء : 129

15) استخرج هذه الألفاظ و المصطلحات د . محمد مشبال في المرجع السابق ص : 13

16) دلائل الإعجاز ص : 202

17) نفسه ص : 202-203

18) نفسه ص 286

19) نفسه ص : 286-294

20) نفسه ص : 327-328

21) نفسه ص : 327

22) The fictive and the imaginary, charting literary antroplogy. Th Johns HopkingUniversity Press.1993.London .P: Wolfagang Iser

23) L intentionnalit , Essai de Philosophie des Etats mentaux. Traduis par Claude Pichevin .Minuit .Paris 1985.p : John R . Searle.330 : et P 10

24) حاولنا البحث عن هذا المفهوم الجديد للإبداع من خلال دراستنا لنماذج من الشعر العربي الجاهلي في كتابنا الواقعي و الخيالي في الشعر العربي القديم "العصر الجاهلي"، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء 1997. وقد بينا أن الشاعر العربي القديم لم يكن يسجل واقعه بقدر ما كان يبحث من خلال شعره عن واقع آخر مفترض لا يحصل عليه إلا من خلال التجربة الإبداعية نفسها .

المصطلح السميائي
الأساس المعرفي والبعد التطبيقي

ذ. سعيد بنكراد
مكناس كلية الآداب

المصطلحية والحاجات الإنسانية

إن الحديث عن أي تصور نظري خارج حدود خاصة به حديث لا معنى له. فالوجه المرئي لكل نظرية سجل اصطلاحي يرسم لهذه النظرية حدودها وامتدادها في غيرها من النظريات، وأي إخلال بهذا السجل هو إخلال بالنظرية وبنائها ذاته. فليس المصطلح بقضاياه المتنوعة سوى طريقة في تنظيم التجربة العلمية والتعبير عنها خارج الإكراهات التي يفرضها الاستعمال العادي للغة.

وبما أن الأمر يتعلق بصياغة مصطلحات تغطي نشاطا معرفيا يتم داخل لغتها بقوانينها في التقطيع والمفهمة والتركيب، بل هو أمر خاص بتوفير الشروط الأساسية لتلقي ونقل وتعريب مصطلحات وافدة إلينا عبر لغات أجنبية، فإن كل الأسئلة التي يثيرها هذا المصطلح ستأخذ أبعادا معرفية لها علاقة بتنوع الحاجات الإنسانية وطرق صياغتها والتعبير عنها . فما سننقله إلى لغتنا ليس دلائل عارية ومفصولة عن أي سياق معرفي، بل هي كيانات تأتينا محملة بتاريخها ورؤاها وأشكالها في الوجود و الاشتغال . ولهذا السبب. فإن تدبير أمور المصطلح ليس شأنا تقنيا يتكفل به مترجمون متمرسون يجيدون اللغات، بل هو شأن معرفي يتكفل به المختصون في شتى فروع المعرفة.

لهذا السبب نرى في قضايا المصطلح الخاص بالعلوم الإنسانية جزءا من القضايا التي تعود إلى نمطية تغطية الحاجات الإنسانية ذاتها. فكل تفاوت في عجلة التطور التاريخي بين الشعوب سيتولد عنه حتما تفاوت في نمو الحاجات وتنوعها، وهو تفاوت سيشمل بالضرورة طرق التعبير عن هذه الحاجات.

وهذا أمر في غاية الوضوح، فالممارسة الإنسانية، بحكم تنوعها وتعددها، تقتضي تنويع المنافذ التي تسرب عبرها الأشكال الخاصة بإرضاء هذه الحاجات، وبما أن التعبير عن هذه الحاجات هو تعبير يتم من خلال اللغة وداخلها فإن الصياغة المفهومية لهذه الحاجات ستكون بالغة التباين والاختلاف. فمفاهيم مثل السعادة والرغبة والوحدة والعدد التعدد والزمن والفضاء إلخ، مفاهيم محكومة، في وجودها وأشكال تحققها، بمجموعة من المتغيرات التي يعود بعضها إلى دائرة المفهمة ذاتها، ومنها ما يعود إلى المتغيرات الثقافية بتمييزاتها الجغرافية والمناخية والعقائدية، ومنها ما هو مرتبط بالأساس اللغوي ذاته، أي ما يتعلق بالوحدات المعجمية ووجهها التركيبي.

فرغم كل ما يمكن أن يقال عن "الكليات" وقدرتها على ضمان حد أدنى من التواصل بين مجموع الكائنات البشرية، فإن المضامين التي تعد اللغة سندها الرئيس لن تدرك إلا باعتبارها نتاجا لثقافة ما، لذا فإن تجاهل هذه المتغيرات هو تجاهل للفروق الأساس بين الثقافات. وفي حالة المصطلح، فإن الاكتفاء بالمقابل اللغوي دون أساسه المعرفي، سيلحق ضررا كبيرا بالفكر وطرق التفكير، ولن نجني من ورائه أي نفع.

استنادا إلى هذا، فإن أي نقل أو استيراد للمصطلح عبر النحت أو التعريب أو أي سبيل يقتضي في المقام الأول إدراك الفروقات الموجودة بين اللغات في طرق بنائها لموضوعها وصياغتها لدلالته فنحن في واقع الأمر لا نتحدث عن ألفاظ بل نتحدث عن تصورات نظرية يعبر عنها من خلال لغات لها حقلها المفهومي الخاص الذي لا يشبه الحقل المفهومي للغة التي

نقل إليها. لنتذكر مثلا أن الإنجليزية لا تتوفر إلا على كلمة Langue في حين تتوفر الفرنسية على كلمتين Langue و Langage وكذلك الأمر مع العربية، حيث تميز بين اللغة و اللسان .

وليس من باب الترف أن نقول إن التواصل بين الشعوب يتم عبر إدراك حقيقي للحقول الثقافية لا عبر معرفة الدوال المعزولة. فاللغات تمتلك طريقتها الخاصة في صياغة حدود التجربة الإنسانية، وهو ما يعني وجود أسلوب خاص في المفهمة وتقطيع المدرك الذي ينتمي إلى التجربة المحسوسة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن القبول بعلوم الآخر لا يعني قبولا بمصطلحاته ومفاهيمه فحسب، بل هو أساسا قبول بطريقته في تقطيع المعطى الطبيعي و الثقافي و الاجتماعي فالمفهوم ليس صيغة تجريدية نستعيض بها أو نتصور بها المحسوس فحسب، بل هو طريقة في شكلنة المعطى المحسوس وصياغة حدوده، و المقصود هنا علوم الإنسان تروم، من خلال موضوعها وأدواتها، الكشف عن عمق وجوهر الممارسة الإنسانية وتحديد سلسلة العلاقات والروابط الممكنة داخلها .

لذا فإن كل تصور نظري ليس سوى محاولة لتوسيع دائرة الإنساني من خلال الكشف عن مناطق جديدة داخله. والكشف عن هذه المناطق يقتضي تغطية لغوية تجرد هذه المناطق من أجل التعميم فخارج هذه التغطية اللغوية لا يمكن لأي شيء أن يوجد.

استنادا إلى هذه الملاحظات، يمكن القول إن القضايا التي يثيرها المصطلح، قضايا لا تخص الدوال اللغوية فحسب بل تعود أيضا وأساسا إلى الأصول المعرفية الذي تسند المصطلح وتحدد هويته و مرد وديته التحليلية في تربته القديمة والجديدة على حد سواء.

والخلاصة إن كل مصطلح لا يدرك إلا من خلال موقعه داخل تصور نظري يمنحه مشروعية الوجود والاشتغال، فنقل المصطلح هو نقل لهذا التصور وليس إعطاء مقابل عربي لمفردة أجنبية.

وقد لا يكون الأمر بهذه الحدة في العلوم الدقيقة بحكم الحياد النسبي والطابع الصوري للغة الواصفة ودقة الموضوع المدروس، إلا أنه يتخذ أبعادا بالغة التنوع عندما يتعلق الأمر بميدان شائك كمبدأ المعنى بأبعاده في البناء والتداول. فالنظرية التي يعد المصطلح أساس وجودها، هي في المقام الأول تساؤل حول المعنى، أو هي صيغة من صيغ وصف المعنى (المعاني) والكشف عن طرق انتشاره على مساحة "الواقعة الدالة" كيفما كان نوع هذه الواقعة.

ولن يكون المصطلح، وفق هذا التحديد، سوى الصيغة الأولية المؤدية إلى تحديد هذا المعنى والكشف عن حجمه، لذا فإن وجود تصور مسبق عن المعنى، أمر في غاية الأهمية. فما يحدد استقبالا أوجه التأويل هي صيغة السؤال الذي تتبناه الذات القارئة لتكشف عن المسارات التأويلية كلها أو بعضها- التي يشير إليها النص الموضوع للتداول .

ولعل هذا ما يشكل الأساس الحقيقي في نقل المصطلح وتداوله فكل الصيغ التي نستعين بها في "فهم" و "تذوق" و "تأويل" نص ما (واقعة ما) تستند إلى سؤال معرفي يتخذ وجها مرئيا من خلال مصطلح ينوب عن تفاصيل النظرية وتشعبها . إن التعرف على هذا المبدأ الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نختزله في "أدوات إجرائية" رغم أهمية هذه الأدوات ومردوديتها التحليلية- هو الذي يحدد كافة الأبعاد المعرفية للمصطلح وحدوده ومردوديته. وهو، تبعا لذلك ما يمكن من الكشف عن السبل المؤدية إلى وجود المعنى وطرق إنتاجه وتداوله واستهلاكه.

والخلاصة أن كل مصطلح هو جزء من قضية أو هو قضايا، وبدون هذه القضايا لا يمكن أن يكون لهذا المصطلح أي معنى (دولوز).

وستكون هذه الخلاصة هي مدخلنا نحو معالجة الجزء الثاني من مقالنا.

المصطلح : من الأصل إلى الامتداد

استنادا إلى الملاحظات السابقة سنقدم بعض النماذج الخاصة بالاستعمال المحلي لبعض المصطلحات المأخوذة من السميائيات وسنحاول، من خلال هذه النماذج، تبيين الطريقة التي يتم بها تداول هذه المصطلحات في بعض الكتابات النقدية وكف يتم استعمالها والاشتغال بها. فهذا التداول يكشف عن الكثير من القصور في فهم أبعاد هذه المصطلحات وامتداداتها الأمر الذي يجعل منها، في أحيان كثيرة، كيانات بلا ذاكرة ولا تاريخ ولا مردودية.

وفي هذا المجال تمثل السميائيات السردية نموذجا بالغ الدلالة. فلقد نظر إلها الكثيرون منا المشتغلين بالنص السردي في بلادنا وخارجها باعتبارها مجموعة من المصطلحات المرتبطة بأجزاء نصية خاصة. أي مجرد وصف لبنيات سردية قابلة للتحديد من خلال مصطلحات /تسميات تسعف المحلل في التعرف على وحدات النص ومكوناته. فاستنادا إلى ما توفره هذه النظرية، سيصبح "من السهل" على أي دارس أن يعين في النص مواقع تخص "الذي يسرد" و "الذي يستمع" والذي "يفعل شيئا ما" كما يمكنه أن يميز بين أصناف زمانية وأخرى فضائية إلى غير ذلك من المكونات النصية. ولن يكون من العسير على هذا الدارس أن يعثر في اللغة العربية على مقابلات لهذه المصطلحات فالأمر بسيط، أو هكذا يبدو من أول وهلة، فكل كلمة "توحي" بما يقابلها في العربية: الذات، الموضوع، المرسل إليه، والمعيق، الإنجاز، الأهلية، الجزاء ، الخ

إلا أن قضايا النص الحقيقية ظلت بعيدة عن التحديد، ونادرا ما كانت تقود هذه المصطلحات إلى إنتاج معرفة تخص النص المدروس، بل يمكن القول إنها شكلت في حالات كثيرة وبالا على الإبداع العربي.

فلقد غاب عن الكثيرين أن السميائيات هي في المقام الأول نظرية في المعنى، أو هي صيغة خاصة في تناول المعنى. وبعبارة أخرى، إنها تعد طريقة في تحديد السبل إلى إنتاج الدلالات وتداولها . وبهذا ضاع المضمون المعرفي لهذه المصطلحات في رحلتها من أصلها إلى

تربة الاستقبال، وانتهى بنا الأمر إلى تقديم مجموعة من الدراسات ذات الطابع التقني التي لا تعرفنا بالنص ولا تزيدنا معرفة بأنفسنا.

إن المصطلحات وحدها، في غياب أساس معرفي يسندها كيانات خرساء بلا ذاكرة ولا تاريخ ولا امتداد. ولن يكون النص أيضا مجرد أجزاء مفصولة عن بعضها البعض. كما لن يكون كيانا مفصولا عما يحيط به من المنصوص.

واقع الحال هذا ولد حالة مرضية ساد الاعتقاد معها أنه بإمكان المحلل المسلح بـ "الأدوات الصحيحة" الكشف عن خبايا النص وأسراره، واعتمادا فقط على مصطلحات جاهزة ومصوغة بشكل دقيق. وفي هذه الحالة ستتشابه النصوص المحللون ولن يتميز أي شيء عن أي شيء.

والحال أن اللغة التقنية لا يمكن أن تكون بديلا للمعرفة التي تتطلبها رؤية تحليلية ترى في النص إنتاجا معرفيا وليس وصفا سطحيا لعلاقات إنسانية من السهل إدراكها.

وهذا ما سيظهر جليا بعد سنوات على بداية تجريبنا لهذه الأدوات. فعندما استنفدت هذه المستويات كامل طاقاتها وأصبحت غير مقنعة وغير قادرة على إضافة أي شيء للنصوص فهي لا تساعد المحلل، في حقيقة الأمر، على السير بعيدا في التحليل انصرف عنها النقاد و لم يعد أحد يعيرها اهتماما. وهكذا سقطت هذه النظرية قبل أن تعرف وقبل أن يدرك الناس عمقها الحقيقي.

بل الأمر أكبر من ذلك، فمجموعة من الحدود التي عرفت طريقها إلى الاستعمال العربي والتداول لم يكشف أبدا عن مضمونها الحقيقي، وظلت غامضة في الاستعمال والتداول وربما ستختفي من الوجود قبل أن يدرك أحد أصولها وامتدادها .

ففي غالب الأحيان كان يتم تجنب الإشارة إلى الأصول المعرفية لهذه النظرية ربما لصعوبتها- ويتم الاكتفاء بتقديم ملخصات تشرح مصطلحات معزولة لا يمكن أن تؤدي في

حال تطبيقها على نص ما إلا إفقار هذا النص وتقزيمه. ولهذا يمكن القول إن هذه النظريات، بهذا النمط في التعامل والفهم تسيء إلى النص أكثر مما تعمل على تحليله.

وهذا بالضبط ما يصدق على مفهوم من أكثر المفاهيم انتشارا، والأمر يتعلق بمفهوم "السرية" أي narrativit فماذا تعني السردية؟ وما هو تاريخها؟ وما هو موقعها من مفاهيم أخرى لا يبدو أنها من فصيلتها؟

يرتبط مفهوم السردية narrativit في التداول الشائع بإحالتها على جملة من الخصائص المحددة لهوية خطاب تجعل منه خطابا سرديا، تمييزا له عن الخطاب الشعري أو أي خطاب آخر. ولئن كان هذا التعريف لا يجانب الصواب في معناه العام أو الشائع، فإنه ليس كذلك عندما نربطه بالنظرية التي كان أول من ألقى به للتداول، ذلك أن الأبعاد الحقيقية لهذا المفهوم لن تتضح إلا عندما نربطه بحقله الأول أي بمجموعة من المفاهيم المحيطة به التي لا يمكنه أن يشتغل بدونها.

وهذا أمر طبيعي، فالمضمون الحقيقي لهذا المفهوم ليس مرتبطا بمادة قصصية قابلة للسرد، وليس هو التحديد المباشر لعالم مشخص تتحرك داخله كائنات، وإنما له صلة بعالم القيم الإنسانية وأشكال وجودها إنه الرحى التي تنتقل من خلالها القيم من وضع مجرد إلى وضع محسوس.

وبعبارة أخرى فإن الأمر يتعلق بالتصور الذي تملكه عن الدلالة وأنماط وجودها فما نعرفه عن الدلالة هو شكل وليس مادة أولا، وما هو مسؤول عن ظهور الدلالة هو العلاقات وليس المادة المضمونية في ذاتها. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الشرط المباشر للإمساك بالمعنى هو مفصلة هذا المعنى بوحدات مرئية.

وهذا ما سيدفعنا إلى التخلي عن التصور التقليدي الذي لا يرى في الفعل السردي سوى وجهه المشخص، أي مجموع الأحداث المشكلة للنص القصصي باعتبارها الوجه الآخر

لقيم بالغة التجريد. فبالإمكان، وفق النظرة السابقة، تلمس التباشير الأولى للفعل السردي ضمن حدود مجرة لا تشير إلا إلى علاقات منطقية تشكل بنية دلالية أولية مثل :

الحزن (م) الفرح

فهذه العلاقة، وهي علاقة لا ترتبط بأي سياق، تحتوي في داخلها على إمكانية الفعل وعلى إمكانية توليد سلسلة لا متناهية من الحكايات.

وهذا أمر في غاية الوضوح، فالأصل في الفعل الإنساني هو التشخيص، فكل قيمة تمتلك،بحكم منطق التمثيل، وجها مشخصا، بل يمكن القول إنه ليس بمقدورنا تصور أية قيمة خارج سلوك إنساني محسوس .

ولهذا السبب. فإن الحدود المجردة تملك، بشكل ضمني، القدرة على التحول من العلاقات إلى العمليات بفعل الطابع الموجه للعلاقات التي تربط بينها، فالحزن ليس مضمونا فكريا يحيل على كون مكثف بذاته، وأي محاولة لتحديد مضمون مطلق منظورا إليه في ذاته وبعيدا عن مضامين أخرى محاولة ليس لها أي معنى. فالحزن هو كذلك في حدود ارتباطه بما ليس هو. أي بكل ما يمكن أي يحيل من قيم مضادة كالفرح أو السرور، أو على قيم من نفس الحقل كالغم والهم والكمد الخ.

والخلاصة أن الحزن، حد من حدود مقولة تامة تحيل على كون لا على حد معزول.

ضمن هذا السياق تشير السردية إلى المبدأ المحايث المنظم لمجمل الخطابات السردية منها وغير السردية. ولا علاقة لها، في هذه الحالة، بالمضمون القصصي كما يظهر ذلك من خلال التجلي النصي، والمقصود التجلي النصي هنا هو ذلك التحقق المشخص للحدود القيمية الضمنية. فالسردية في هذه الحالة ليست سوى صيغة نستعيد من خلالها ما تم تكثيفه على شكل قيم مجردة انطلاقا من فعل إنساني محسوس. وهكذا، يمكن القول، إن كل قيمة، كيفما كان مستواها التجريدي تعود إلى أصل مشخص. فماذا تعني المحايثة immanednce في هذه الحالة؟

استنادا إلى الملاحظة السابقة يمكن القول إن السردية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمفهوم المحايثة. وهنا أيضا لا نعدم وجود استعمالات غير دقيقة لهذا المفهوم، ولقد ترجم إلى العربية ليدل على أشياء، ونادرا ما نعثر على إحالة صريحة على أبعاده الفلسفية. ولقد استعمل غالبا بتم ليدل على مستوى من مستويات الوجود النصي ونقصد به "المستوى العميق"، رغم ما يوجد بين المصطلحين من اختلاف. وكما سنرى، فإن هذه الأبعاد الأبعاد الفلسفية بالغة الأهمية عندما يتعلق الأمر بتحديد المضمون الحقيقي للفعل التأويلي.

يمكن أن ننظر استنادا إلى ما يقوله أندري لالاند في قاموسه * إلى المحايثة immanence من زاويتين : "زاوية أولى سكونية، وفي هذه الحالة، تشير المحايثة إلى كل ما هو موجود في كيان ما بشكل ثابت وقار؛ وتشير من الزاوية الديناميكية إلى كل ما يصدر عن كائن ما تعبيرا عن طبيعته الأصلية" . فما هو محايث لكائن أو لمجموعة الكائنات يعود إلى كل ما هو موجود داخل هذه الكائنات وليس حصيلة لشيء خارجها.

وبطبيعة الحال، فإن كريماص، وهو أول تنبه إلى إمكانية البحث عن الجذور الأولى للسردية في مستوى سابق عن أي تجلي نصي، لا يأخذ من هذا المفهوم سوى روحه، فهو لا يعتقد في وجود مضامين خارج التجربة الإنسانية، ولكنه يعترف بوجود سقف مضموني إليه يستند من أجل إنتاج خصوصيات مضمونه. والأمر يتعلق بالحديث عن كون دلالي صغير يوجد خارج أي سياق.

وقد نقبل باستخدام استعاري يجعل من المحايثة، ضمن الصيغة المعروفة التحليل المحايث، ما يدل على العناصر الأولية للنص، ما دام يستند إلى عناصر داخل هذا المقهوم ضمن سياقات بعينها، على الاكتفاء بما هو معطى بشكل أولي. فالمحايثة قد تشير إلى إمكانية اكتفاء النص بذاته، أي امتلاكه لمعانيه بشكل سابق عن تدخل القارئ ومع ذلك فإن جوهر المفهوم سيظل شيئا آخر.

إلى هذا الأساس الفلسفي استندت السميائيات السردية في تحديدها لميكانيزمات الخاصة بوجود الدلالة وأنماط ظهوره واشتغالها. فلن نذيع سرا إذا قلنا إن "السديمي" و "الهلامي" و "العديم الشكل" لا ينتج دلالة. فبدون مفصلة المتصل continu لا يمكن إنتاج معنى، فلا يمكن ضبط حدود المعنى إلا من خلال المفصلة والمفصلة هي الشرط الأولى الذي يجعل من المعنى قادرا على التدليل .

وهذا الأمر ليس ممكنا إلا إذا نحن تصورنا إمكانية تحريك العلاقات وتفجيرها ومنحها وجودها مشخصة، أي صبها في مواد محسوسة. والمراد بالمواد المحسوسة هنا هو مجمل الأكوان الإنسانية التي يمكن تصورها انطلاقا من هذه القيم المجردة. وعلى هذا الأساس تم توليد فعلين جديدين انطلاقا من فعل أصلي الفعل narrer سرد. وهكذا فبالإضافة إلى narrer و narrateur و narration (سرد ، يسرد، سرد) التي تحيل بالتتابع على فعل وفاعل وموضوع للفعل، نعثر في الفرنسية على كلمتين جديدتين : الأولى دالة على نشاط والثانية دالة على صفة narrativit و narrativiser (وهذه أفعال حديثة، فنحن لا نعثر في مجموعة لا حصر لها من القواميس الفرنسية الحديثة على narrativit كما لا نعثر على (narrativiser).

إن الكلمتين معا لا تقومان باستعادة تسميات سابقة، كما لا تعنيان الفعل narrer أو narration . فالتسريد هنا ليس قصا ولا رواية ولا حكيا، إنه يشير إلى إمكانية إدخال بعد تركيبي يقود إلى التحول من المورفولوجي الصرف (العلاقات التي أشرنا إليها) إلى وجه قابل لأن يستثمر في لغات بعينها. فالقيم، قابلة لأن تظهر من خلال أية مادة. فالدلالة قبل أن تكون كونا مرئيا مجسدا في مواد تعبيرية ملموسة، أي قبل أن تكون نصا تاما، توجد على شكل قيم مجردة لا تدرك إلا من خلال سلسلة من العلاقات المجردة والصيغة narrativiser تشير إلى التحريك، أي إلى الدينامية المتولدة عن تحول العلاقات من نوع .

حزن "م" فرح.

إلى عمليات حيث يمكن تصور الانتقال من الحد الأول إلى الثاني عبر النفي و الإثبات

فالسردية، استنادا إلى هذا، ليست سوى فعل يقود من التجريد إلى التشخيص عبر إدراج القيم المجردة ضمن الزمنية الإنسانية. وهذا يعني تحويل العمليات، (ما أشرنا إليه قبل لحظات بالنفي من أجل الإثبات أو العكس) إلى فعل تركيبي يستدعي ذاتا للفعل تأخذ على عاتقها تحريك الحدود الخاصة بالكون المجرد للقيم. وهكذا نكون أمام :

فرح "م" حزين

وعلى هذا الأساس، فالمستوى السردي لا يشكل سوى مستوى توسطي يتم عبره تفجير البنية الثابتة للقيم ومنحها وجها مشخصا، أي النظر إلى الحياة من زاوية زمنية.

في ضوء هذه الملاحظة الأولى يمكن تلمس مجموعة من المبادئ المعبر عنها من خلال مجموعة من المصطلحات التي لا يمكن أن نفهم أي شيء دون تحديد مضامينها الحقيقية، والأمر يتعلق بمفاهيم مثل :

"التشخيص" Anthropomorphisation

و " المتصل" continu

و " المنفصل" discret

و "شكل المضمون" Forme du contenu

وتعد هذه المفاهيم مفاتيح أساس من أجل فهم ميكانيزمات النص وطرق اشتغاله، وهي أيضا تعبد السبل المؤدية إلى تحديد بؤر التدليل داخله.

وهذه المصطلحات نفسها تستند في وجودها المرئي إلى مفهوم مركزي له علاقة بالمبدأ السابق أي المحايثة ويتعلق الأمر بـــ continuun .

ويعني عند العامة "اللامحدد" و"غير المتقطع" و "المتواصل" ولكنه يشير من الناحية الفلسفية إلى "الكيان الذي لا يتحدد من خلال عناصر مميزة، أي لا يحضر في الذهن من خلال عناصره المكونة".

وفي المقابل المتصل نعثر على discret (المنفصل) الذي يشير في معناه العامي إلى التكتم، إلا أنه يشير هنا إلى التمييز (أي ما يحضر في الذهن من خلال عناصره المكونة) . إنه متميز من خلال اشتماله على شكل. ففي مقابل المتصل يأتي المنفصل، أي العنصر المكون ليخبر عن المادة المضمونية من خلال أشكال شتى للتحقق، بل يمكن أن نوسع من الدائرة لنقول إن إسقاط المنفصل على المتصل هو الشرط الضروري لإدراك العالم. فالعالم ذاته لا يمكن أن يدرك إلا باعتباره سلسلة لا متناهية من الأشكال.

لهذا، فإن مقـــولة المنفصل ضرورية لفهم ميكـــانيزمات المسار التوليدي (parcours gnratif) الذي يعد سيرورة ناتجة عن الشروخ الذي يحدثها الانتقال من المادة المضمونية عديمة الشكل (ما تحيل عليه القيم في حالتها الغفل) إلى الوجه المشخص أي الوحدات الظاهرة (شكل المضمون).

والمسار التوليدي في ذاته ليس سوى الآثار التي تنتجها "السردية" باعتبار قدرتها على تحويل ما هو "قار" و "ثابت" و "غير موجه" إلى أكوان محسوسة حيث "يتحرك الفعل الفاعل ويفعل ويقاوم وينجز ويفشل أو ينجح" فالمسار التوليدي انطلاقا من مفهوم السردية ذاته، ليس سوى السيرورة التي تقود من الحالة الأولى في "حياة الدلالة" وهي حالة توجد خارج أي سياق، إلى حالات جديدة تصبح فيها الدلالة مجسدة داخل أكوان محسوسة، أي ما نطلق عليه النص باعتباره مجموعة متتالية من الأحداث.

وفي هذه الـــحالة نكون أمام مصطـــلح جديد يطلق عليه "شكل المضمون" forme du contenu ، وهو ما يحيل على التمييز السابق بين المادة الفكرية عديمة الشكل وبين العناصر التي تخبر عنها، ومن هنا كان الحديث عن المحايثة و التجلي باعتبارهما يغطيان نمطين للوجود في حياة الدلالة : المادة المضمونية عديمة الشكل والأشكال المتحققة الخاصة.

وسينسق هذا المفهوم من الأساس الثنائية الشهيرة القائلة بوجود شكل من جهة ومضمون من جهة ثانية. فالمعنى شكل وما سندركه من المعنى مجرد أشكال، أما جوهر المادة فسيظل صيغة مجردة غير قابلة للإمساك.

وقد أدى غياب هذا التمييز بين المادة وأشكال تمظهرها إلى الاعتقاد أن ما تدرسه السميائيات السردية هو مضمون القصة وأحداثها في حين أن الأمر خلاف ذلك، فالسميائيات السردية لا تقوم في واقع الأمر سوى بتحديد مستويات التحليل السردي. إن موضوع تحليلها ليس مضمونا للقصة وليس أحداثا، بل محاولة للإمساك بالأكوان الدلالية من خلال رصد الأنماط الوجودية للمعنى. إن السرد والمسرود له أمور تعود إلى التلفظ، أما البناء النصي فيعود إلى الملفوظ، وهذا المستوى هو ما تدرسه السميائيات السردية.

وفي الختام يمكن القول، إن المصطلح باعتباره فعلا حضاريا في المقام الأول لا يمكن أن يكون مسهما في إنتاج معرفة تستمد جذورها من المحلي والخاص إلا إذا استند إلى الخلفيات الفلسفية التي أنتجت حدودا مصطلحية ما. فالتلاقح المعرفي بين الحضارات لا يمكن أن يكتفي بنقل الدوال المعزولة عن سياقها الثقافي، فما يهم ليس ما يرى بالعين، بل الأهم هو أن نتعلم كيف نرى.

* André Lalande: Vocabulaire technique et critique de la philosophie
* Greimas . Courté : SEMIOTIQUE. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage

إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي

د. عبد العالي بوطيب
كلية الآداب– مكناس

1/1 - لاشك أن المصطلح النقدي، بشكل عام، تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر قيام نقد أدبي جاد وفعال في دراسة النصوص الإبداعية، وإبراز مقوماتها الفنية والفكرية، نظرا لما يلعبه من دور حاسم في ضبط المفاهيم وتوضيح الرؤى، ضمانا لموضوعية المقاربة النقدية من ناحية، وتيسيرا للتواصل الدقيق بين المهتمين والباحثين من ناحية أخرى.خصوصا والمصطلحات ، كما يعلم الجميع، كلمات اكتسبت في إطار تصورات نظرية نحددة، دلالات مضبوطة، أصبحت معها محرومة من حق الإنزياح المباح للكلمات العادية، تفاديا لكل ما من شانه التأثير سلبيا على مهامها الإجرائية العلمية. وهو ما يعني بعبارة أخرى أن المصطلح النقدي علامة لغوية (signe linguistique) خاصة، تتميز عن غيرها من العلامات العادية الأخرى، بتكونها من دال ومدلول محددين بمجال معرفي معين، خلافا للعلامة اللغوية العادية القابلة للتدليل على معاني متعددة، ضمانا للدقة والوضوح المطلوبين في التعبير والتلقي على حد سواء. وهنا يكمن جوهر الخلاف بين اللغة الإصطلاحية و اللغة العادية، اللغة الخاصة واللغة العامة، حيث يتم تأسيس الأولى بشكل مضاعف انطلاقا من الثانية، مما يكسبها صرامة ودقة أكثر، تتناسبان وطبيعة المهام العلمية المنوطة بها:(فإذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الإصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، إنه بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كما وأضيق منه ذمة. وهو لهذا شاهد على غائب، وهي حقيقة تعلل بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني

من حيث هو تعبير يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العقل للمادة اللغوية)(1).

وحتى يتسنى لهذه اللغة الوصفة الثانية(metalangage) القيام بوظائفها العلمية و المللية على الوجه الأكمل، لابد من توفرها على شرطين أساسيين، هما:

(الأول: تمثيل كل مفهوم.. بمصطلح مستقل.

والآخر: عدم تمثيل المفهوم.. الواحد بأكثر من مصطلح واحد)(2).

فهل تحقق هذان الشرطان في مصطلحات النقد الروائي العربي؟.

2/1-للإجابة عن هذا السؤال لابد من التذكير أولا بالوضعية الإستثنائية للكتابة الروائية العربية، كجنس أدبي حديث، حتى لانقول دخيل، في مشهدنا الإبداعي ، وتأثير ذلك السلبي على واقع الممارسة النقدية المرتبطة به، في ظل الفراغ المهول الذي يشكو منه التراث العربي في هذا المجال، مقارنة بما تزخر به الخزانة العربية في الشعر ونقده:(فتراثنا النقدي لايقدم لنا الأرضية المنهجية و الإصطلاحية الماهدة التي يمكن الإنطلاق منها نحو مقاربة وتلقي الأجناس الأدبية الجديدة، وبصفة أخص الأجناس السردية، فقد كان هذا التراث منشغلا طيلة أحقابه، وحتى نخاعه، بثابتين رئيسيين: الشعر والإعجاز القرآني)(3).

وهو ما انعكس جليا في اختلاف المهام العلمية المنوطة بنقاد هذين الجنسين الأدبيين، وهكذا ففي الوقت الذي يواجه فيه الناقد الروائي، بحكم غياب المرجعية النظرية العربية المتخصصة، مهمة التأسيس و التأصيل، تناط بناقد الشعر، لغنى الموروث العربي، مهمة التطوير و التحديث. وشتان طبعا بين المهمتين.

ولإنجاز المهمة الأولى، يجد الناقد الروائي العربي نفسه مجبرا على الإستعانة بالمعرفة الغربية، المورد الثقافي الوحيد لسد الخصاص العربي في هذا المجال، وملاحقة التطور السريع والمتلاحق الذي يعرفه البحث فيه. وما طغيان المراجع الغربية، مترجمة وأصلية، على أغلب،إن لم نقل كل الدراسات النقدية الروائية العربية، إلا دليل قوي على ذلك:(لقد شكلت النظريات الغربية في مجال النقد الروائي المصدر الأساسي ، إن لم نقل الحتمي، الذي استقى منه النقاد

العرب مفهومالرواية ، نظرا لحداثة هذا النوع في الأدب العربي، وغياب تراث نقدي في مجال الرواية قد يمتح منه الناقد،كما هو الشأن بالنسبة للشعر مثلا)(4).

إلا أنـــه بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة في هذا الميدان طوال القرن الماضي، وبداية الحالي، فإن الحصيلة تبقى، مع ذلك، للأسف الشديد متواضعة، ولا تبعث على الإرتياح، خاصة فيما يتعلق بقضية المصطلح. لأسباب عديدة ومتنوعة، ترتبط في مجملها بالكيفية العشوائية التي تتم بهـــا هذه الإستفادة، لا بمبدأ الإستفادة ذاته، كما سنوضح ذلك لاحقا، بدليل الدور الإيجابي الكـــبير الـــذي لعبته الترجمة دائما في تقدم الشعوب وتقاربها، باعتبارها إحدى أهم القنوات الرئيسية لتمرير المعارف وتبادل المعلومات:(فالحياة الفكرية لدى مختلف الأمم تتغذى من هدا الإنتقال ، الذي يكون شرطا كثيرا ما يؤدي توفره إلى قيام نشاط فكري متميز)(5). ولنا في الفقـــزة الـــنوعية الجبارة التي عرفتها الحضارة العربية في العصر العباسي بفضل الترجمة، اكبر شاهد على ذلك.

وفي هذا الإطار يمكن تصنيف مظاهر الخلل الكامن وراء تعثر مسار قيام مصطلح نقدي روائي عربي محدد وموحد، لثلاث مجموعات رئيسية، بحسب تجلياتها المختلفة:

أولا خلل على مستوى الدال: وهو أكثر انتشارا في المشهد النقدي الروائي العربي، ويتجلى في إعطاء مقابلات عديدة، مختلفة غالبا، لمفهوم غربي واحد، خارقا بذلك إحدى أهم القواعد المعمول بها في هذا المجال، ممثلة في:(وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد .. في الحقل الواحد)(6). مما يفقد المصطلح قيمته الإجرائية، ويؤثر سلبا على دوره التواصلي الهام في نقل المعارف وتطويرها. ولعل نظرة سريعة على ما ينشر يوميا في المجلات و الجرائد كافية لإعطائنا صـــورة واضحة عن حجم انتشار هذه الظاهرة وخطورتها:(هناك مصطلحات سردية عديدة تروج في ما ينشر من دراسات وترجمات، إنها من الغنى و التنوع والتعدد الذي يمكن أن يشي بالإيجاب، لكنه للأسف يغدو مظهرا سلبيا يدل على التسيب وعدم التقيد بأي ضابط محدد. وهـــذا المظهر السلبي علاوة على أنه يخلق ارتباكا لدى المشتغلين،لأنهم يصبحون غير قادرين على التواصل فيما بينهم، رغم أن الموضوع الذي يشتغلون به واحد، ويؤثر بشكل أكثر سلبية

عـــلى القـــاريء الـــذي يجد نفسه بصدد كل دراسة أمام ترسانة من المصطلحات السردية المتضاربة والمختلطة، التي تتكرر أحيانا، لكنها في كل مرة تظهر له بوجه)(7).

ثانيـــا خـــلل على مستوى المدلول: وهو أقل انتشارا من الأول، وإن كانت له نفس درجة خطورته، ما دام يمس الوجه الثاني الدلالي في معادلة المصطلح النقدي الروائي الصعبة، بإعطاء مفاهـــيم عديـــدة ومختلفة لنفس الدال الواحد، خارقا بذلك ثاني أهم قاعدة من قواعد وضع المصـــطلح، ممثلة في:(تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد)(8). وبذلك يفقـــد المصـــطلح حمولته الدلالية الموضوعية المرتبطة بمرجعية معرفية محددة واحدة، ليستبدلها بأخريات متعددة بتعدد واضعيها واختلاف مستوياتهم، مما ينعكس سلبا على كفاية المصطلح الإجرائية ودوره الفاعل في توحيد المعلومات، وتيسير تداولها.

ثالـــثا وأخـــيرا خلل على مستويي الدال والمدلول: ويعد أخطر مظاهر اضطراب المصطلح النقدي الروائي العربي على الإطلاق، لكونه يجمع بين مساويء الإضطرابين السابقين في وقت واحـــد، بإعطائـــه دوال ومداليـــل مختلفة عما هو سائد ومعروف عن هذه المصطلحات في مرجعياتها الغربية الأصلية، دون تبرير علمي يذكر. ولهذا أسميناه بالإضطراب المركب تمييزا له عـــن ســـابقيه. ممـــا يعد مؤشرا قويا على الفوضى العرمة التي تجتاح ممارستنا النقدية الروائية وتطـــبعها بطابع التشتت و التشرذم، لدرجة يشعر معها القاريء وكأنه أمام تخصصات مختلفة متباعدة .

فما هي أسباب هذه الوضعية التي لاتزيدها الأيام إلا تفاقما؟

3/1- الواقع أن السبب العام لكل هذه الإختلالات المصطلحية السابقة، على اختلاف أشكالها وتنوع درجاتها، يعود أساسا لغياب مؤسسة علمية مسؤولة قادرة على تنسيق مختلف الجهود المـــبذولة في هـــذا المجال، وفرض احترامها. متجاوزة بذلك العجز الصارخ الحاصل في أداء المؤسســـات الحالية(مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغوية)، جراء المساطر الملتوية المتبعة في طـــرق اشـــتغالها، ومـــا تتطلبه من وقت كبير، يحول حتما دون مواكبة التطورات السريعة والمـــتلاحقة لمســـيرة البحث العلمي في هذا الميدان، مما يترك المجال واسعا للمبادرات الفردية

لـتدارك الموقـف وتعويض الخصاص، بكل ما لذلك من مضاعفات سلبية عديدة و مختلفة، بـتعدد أصحابها، واختلاف مؤهلاتهم ومرجعياتهم:(لقد كان بطء المجامع الشديد هو السبب الأساسي في فتح الباب على مصراعيه أمام الإجتهادات الشخصية... فلم يكن من المعقول أن نطلب من الباحثين أن يكفوا عن القراءة و البحث والتأليف و التعريب حتى يتلقوا الإذن من المجمع اللغوي(أو المجامع اللغوية)، ولهذا تواردت الإجتهادات دون ضابط أو رابط، و لم تنجح القرارات التي تصدرها المجامع في توحيد المصطلح)(9).

تـبرير وإن بدا مقنعا فيما يخص وضع الظاهرة العام، إلا أنه يبقى مع ذلك عاجزا عن تفسير أشـكال تجلياتها المختلفة، مما يستوجب البحث عن الأسباب الفرعية الخاصة بكل حالة على حده.

وهكـذا فـإذا عدنـا مثلا للإختلال الأول الذي يصيب الدال، وحاولنا البحث في حيثياته وأبعاده، سنلاحظ أنها ترجع في جوهرها لعاملين اثنين لاثالث لهما:

الأول: يتمـثل في تجـاهل - كي لانقول جهل - بعض الباحثين بقواعد وضع المصطلحات المسطرة من قبل الهيئات العلمية الرسمية المسؤولة (المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب)(*). واعتمادهم المطلق على اجتهاداتهم الشخصية ، دون احتكام لضوابط علمية واحدة وموحدة. وهكذا ففي الوقت الذي يعتمد فيه البعض على الترجمة في إيجاد المقابلات المصطلحية العربية، يفضل الآخرون التعريب أو الشرح، كما هو الحال مثلا بالنسبة لمصطلح

(narratologie) التي نجد لها ثلاثة مقابلات عربية هي: السرديات، علم السرد، ونراتولوجيا. هذا طبعا دون احتساب التنويعات المختلفة التي قد تلحقها بفعل استبدال جذر(سرد) بحكى، قـص، أو روى. ممـا يعطيـنا صورة واضحة عن الفوضى المصطلحية العارمة التي تطفح بها السـاحة الـنقدية الروائية العربية بفعل ممارسات فردية عشوائية لامسؤولة. لنستمع لإحدى الباحثات تصف هذه الوضعية:(يترجم البعض معنى المصطلح في ضوء المعاجم اللغوية العربية، ويميـل الـبعض إلى التوليد، ويبقي آخرون الكلمة كما ينطق بها، ولايقبلون بها بديلا، حتى أصـبح لـبعض المصطلحات الأجنبية عدد من المصطلحات المعربة تختلف باختلاف الأقطار العربية، بل تختلف أحيانا باختلاف المعربين في القطر الواحد)(10).

والثاني: يكمن في الطريقة الإنفرادية المتجاوزة التي يمارس بها البحث العلمي عندنا، في غياب عمل مؤسساتي جماعي ممنهج ومدروس، كما هو متبع في المجتمعات المتقدمة، مما يضفي على اجتهاداتنا المصطلحية النقدية الروائية، طابع التعدد والإختلاف، لدرجة يشعر معها القارىء، وهـو يتابع هذا الكم الهائل من الدراسات المنشورة، أن كل باحث أصبح يشكل " مدرسة نقديـة " قائمة بذاتها، معزولة كليا عما يجري حولها في " المدارس " الأخرى، رغم اعتمادهم جميعـا عـلى خلفية معرفية غربية واحدة. الأمر الذي أصبح معه التواصل مع هذه النظريات الغـربية في لغاتها الأصلية أيسر كثيرا ، في بعض الأحيان، من الإطلاع عليها مترجمة للعربية. نظـرا للإضـطراب الهائل الحاصل في ترجمة مصطلحاتها النقدية. مما يحول حتما دون النقل السـليم لهـذه المعارف، ويجهض بالتالي كل محاولات تأصيلها في التربة العربية:(فأمام هذا الوضـع يـروح القارىء أولا ضحية كثرة الإستعمالات والإختلافات، فترتبك بذلك عملية القـراءة، ولا يـتحقق بعـد ذلك المراد الأكبر، وهو تجديد فكرنا الأدبي ومعرفتنا النقدية، وتطويرهما)(11).

صـحيح أن مسـؤولية التنسـيق و التوحيد تتحملها، كما سبقت الإشارة لذلك، المؤسسـات العلمية الرسمية، لكن هذا لايخلي، مع ذلك، ذمة النقاد والباحثين. نظرا لما يطبع أعمـال بعضهم من فردية، قد تصل أحيانا درجة الأنانية، تجعلهم يتنكرون، بقصد أو بدون قصـد، لجهـود زملائهم السابقة في هذا الميدان. مما يحول حتما دون ترسيخ أعراف علمية سـليمة قائمة على مبدأ التعاون البناء، الهادف لتوحيد الجهود وتحقيق التراكم المعرفي اللآزم لـتطوير عجـلة الـبحث العلمي والدفع بها إلى الأمام. تماما كما عبر عن ذلك بصدق أحد الباحـثين قائلا:(لعل شيئا من إيثار العناد قد يكون وراء هذا التعدد والإختلاف، إذ أن كل فئة - وهذا من دواهي الأمور - تنطوي على شعور بأنها أحق بأن تتبع، وأنها من ثم لابد أن تـبدع لنفسـها مصـطلحا خاصا بها، لايهمـها بعد ذلك أوافق هذا المصطلح الدقة أو لم يوافق)(12).

عـلى أن لايفهم من كلامنا هذا طبعا مصادرة حق الباحثين الشخصي المشروع في الإجتهاد ووضع المقابلات العربية التي يرونها مناسبة للمصطلحات الغربية. بقدر ما نريدهم أن

يـــتقيدوا في ذلـــك بالضوابط العلمية المعروفة، لوضع حد للفوضى العارمة الحالية، وإضفاء مصداقية وفعالية أكثر على هذه الجهود في الوقت نفسه. وهو ما لن يتحقق طبعا إلا باستبدال الأنانيـــات بالعمل الجماعي المبني على (روح الفريق)(13)، في وضع المصطلحات وتوظيفها. مع الإلتزام باستعمال المقابلات العربية الصالحة السائدة، وعدم استبعادها إلا في حالات خاصة محدودة تفرضها الضرورة العلمية، كأن يلاحظ الباحث مثلا اضطرابا أو لبسا في مصطلحات زملائه السابقين، فيبادر لتصحيحها أو استبدالها بأخرى بما يتلاءم وتلك المقتضيات. أما فيما عـــدا ذلك ، فلا أرى مبررا معقولا لإضاعة الوقت والجهد في وضع مقابلات جديدة تنضاف لـــلقديمة، وتضـــايقها في الإستعمال، دون أن تضيف إليها شيئا. تماما كما يحدث في الغرب، حيـــث تخضع المصطلحات لتطور دائم ومستمر، لكنه منظم وهادف في نفس الوقت. يحتكم لمعطيات علمية موضوعية، تقيه شرور آفة الإعتبارات الشخصية الظرفية الضيقة، وتضفي عليه فعالية أكبر، قلما نجدها في ممارستنا النقدية المبنية على الأنانية و الإقصاء والتجاهل. مما يؤدي حـــتما لإجهاض هذه الجهود في المهد، وشل حركتها في تفعيل الحقل الثقافي العربي، وتوحيد خطواته.

ولعـــل نظـــرة خاطفة على ما ينشر يوميا في الصحف والمجلات كفيلة بإعطائنا صورة حقيقية عما تعرفه الساحة النقدية الروائية العربية من اضطراب اصطلاحي فظيع، لايخفف من حـــدة آثاره سوى وضع الأصول الغربية بجانب مقابلاتها العربية، مما ينم عن إحساس ضمني مســـبق بعجـــز هـــذه الأخيرة عن أداء مهامها الإجرائية بشكل انفرادي في استقلال تام عن الأولى، كمـــا انتبه لذلك بعض الباحثين:(فلولا أن الكثيرين ممن يقدمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوربي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان هذا المصطلح عامل تفريق لا تجميع)(14).

أمـــا إذا انتقلـــنا لدراســـة الأســـباب الخاصة الثاوية وراء قيام المظهر الثاني للإختلال المصطلحي المتعلق بالمدلول، فسنلاحظ جليا أنها تختلف كليا عما سبق ضبطه في الحالة الأولى، نظـــرا لإخـــتلاف المعطيـــات الخاصة بكلا الإختلالين من ناحية، وتباين العوامل الفاعلة في ظهورهمـــا من ناحية أخرى. لهذا نعتقد، اعتقادا جازما، أن كل التشوهات التي تلحق الوجه

الثاني للمصطلح الخاص بالمدلول، لها علاقة مباشرة وطيدة بالكيفية الإختزالية التي يتم بها فهم و استيعاب هذه المفاهيم النقدية في مضانها المعرفية الغربية الأصلية. علما بأن دلالة المصطلح - أي مصـــطلح - محـــدودة، ترهن بسياق معرفي مضبوط لاتتعداه، وكما قال أحد الباحثين:(المصطلحات مقيدة بحقولها المعرفية)(15).

لذلـــك فإن كل تعامل معها خارج هذا الإطار الضيق، من شأنه أن ينعكس سلبا على فهم مدلولاتها الحقيقية، ويفقدها بالتالي مصداقيتها الإجرائية، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح (الواقعيـــة/realisme) مـــثلا، وما يوحي به من دلالات عديدة مختلفة من مذهب لآخر:(فـــتحت مظلة الواقعية يستظل الكتاب الواقعيون والواقعيون الجدد والطبيعيون والإنطباعيون والتعـــبيريون... فالواقعيـــة لافتة عريضة جدا، وعلى تعريف الواقعية يتوقف حسم النزاع في المحكمـــة الدائمـــة الإنعقـــاد)(16). نفـــس الشـــيء يمكن أن يقال عن مصطلح(السردية/ narrativite) الـــذي يســـتعمل في دراسة بلاغة الخطاب السردي بمعنى مخالف تماما لما له في السيميائيات السردية(*).

وهذا إن دل على شيء، فـ'نما يدل على أن مسألة ترجمة المصطلحات عامة، والنقدية الـــروائية خاصة، ترجمة سليمة ودقيقة، مسألة صعبة ومعقدة، لاتتوقف فقط، كما قد يعتقد للوهلة الأولى ، على امتلاك معرفة جيدة باللغتين، المترجم منها وإليها، وإنما تتطلب بالإضافة لذلـــك إحاطة شاملة بالإطار المرجعي العام لهذه المصطلحات المنقولة، حتى لايقع اختزالها و تشويهها، وبالتالي استعمالها في غير ما أعدت له، مما قد يسيء لدور الترجمة الإيجابي في تلاقح الشـــعوب والحضارات. خصوصا إذا علمنا أن الترجمة سيف ذو حدين ، يجلب الخير كما قد يجـــلب الشر، تبعا للكيفية التي تتم بها. وإذا كانت شواهد التاريخ العربي على إيجابية الترجمة أكـــثر مـــن أن تحصـــى، فإن واقعة الترجمة المغلوطة لبعض مصطلحات كتاب " فن الشعر " لأرسطو، وما ترتب عنها ، تعد من الحالات القليلة الدالة على سلبيتها(*). وهو ما يؤكد بما لايـــدع مجالا للشك ما قاله البعض من أن :(مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارهـــا القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منه عما سواه،

وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الإصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاتها إلا محاور العلم ذاته)(17).

أما فيما يخص الإختلال الثالث المركب، المعروف بجمعه بين تحريفي الدال و المدلول، فالملاحظ أنه يمثل أخطر مظاهر التسيب الإصطلاحي في خطابنا النقدي الروائي، لما يعكسه من استهتار بأبسط القواعد العلمية المتبعة في هذا المجال. سواء من حيث الجهل الفاضح بالإطار المرجعي للمصطلحات المترجمة، أو الإصرار الأعمى على تجاهل الجهد العربي السابق. وبذلك تفقد هذه المبادرات كل مصداقية علمية، وتشكل بالتالي عرقلة حقيقية في طريق تطوير معرفتنا السردية، ولعل ترجمة بعضهم لمصطلح (histoire) بالتاريخ عوض حكاية ، أكبر دليل على صحة ما نشير إليه.

4/1- لهذه الإعتبارات كلها نعتقد أن الوقت قد حان، لإيلاء هذه الإشكالية ما تستحق من العناية والإهتمام، عن طريق وضع استراتيجية فعالة بديلة على الصعيدين ، القطري والقومي، لتجاوز سلبيات الخطط التقليدية المتبعة حتى الآن، وذلك بدعم جهود الفاعلين الحقيقيين في المجال، وقطع الطريق على مبادرات المتطفلين المغشوشة الهدامة. مهمة صعبة حقا، لكنها ليست بالمستحيلة، إذا ما تضافرت طبعا جهود مختلف الجهات المسؤولة ، وفي انتظار ذلك هذه بعض المقترحات العملية الواجب اتخاذها لتدارك الموقف مرحليا قبل فوات الأوان:

1/ رفع وتيرة عمل المجامع اللغوية العربية، عن طريق تبسيط مساطر اشتغالها، لجعلها تساير التطورات السريعة و المتلاحقة في مختلف المجالات العلمية.

2/ توسيع اهتمام هذه المؤسسات لتشمل مختلف التخصصات العلمية ، بما فيها طبعا العلوم الإنسانية، وعدم حصرها في التجريبية فقط، كما هو حاصل الآن. لأن النهضة كل لايتجزأ، فإما أن تكون شاملة أو لاتكون.

3/ إعادة النظر في قواعد وضع المصطلحات العربية، بهدف توحيدها وتعميمها على كل الجهات العلمية المسؤولة، كي لايبقى هناك اختلاف بين هذا المجمع أو ذاك، كما هو حاصل الآن.

4/ استبدال الطرق التقليدية المتبعة حاليا في توصيل المعلومات المصطلحية بوسائل أخرى حديثة ومتطورة، تعتمد الحاسوب والأنترنيت.

5/ تفعيل دور مكتب تنسيق التعريب في توحيد جهود الفاعلين في هذا الميدان، مؤسسات وأفرادا، ربحا للجهد والوقت.

6/ خلق وحدات بحث متخصصة في قضايا المصطلح على صعيد مختلف الجامعات، وإشراكها في المجهود القومي المبذول في هذا الإتجاه.

7/ عقد لقاءات دورية منتظمة بين المهتمين على مختلف المستويات ، المحلية، القطرية ، والقومية، لتبادل الآراءوتوحيد الخبرات.

بقي أن نشير في نهاية هذا الدراسة، إلى أننا إذا كنا ، لأسباب منهجية محضة، قد ركزنا الحديث على قضية المصطلح النقدي الروائي العربي وحدها، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أننا نعتقد بإمكانية معالجة هذه المعضلة في انفصال تام عن إطار إشكالية النهضة العربية العامة، نظرا للروابط الموضوعية الوثيقة القائمة بينهما. مما يستوجب معالجة شمولية، يصعب معها الفصل بين الجزء و الكل. وهو ما يعني ، بعبارة أخرى، أن المقترحات السابقة ستبقى مشلولة مالم تنتظم في سياق استراتيجية فاعلة واحدة متكاملة لمعالجة الإشكال في شموليته، لافرق بين علوم تجربية وإنسانية، ولابين علوم وفنون.

ولن يتحقق ذلك طبعا ما لم يتم رفع الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي في كل الدول العربية، واعتباره عنصر استثمارأساسي حاسم في مشروع التنمية القومية بشكل عام.

الإحالات والهوامش:

1/ عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، منشورات الدار العربية للكتاب، 1984،ص:13.

2/ أحمد محمد ويس: الإنزياح وتعدد المصطلح، مجاة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، السنة:1997،ص:57.

3/ نجيب العوفي: ظواهر نصية، منشورات عيون المقالات، الطبعة الأولى، 1992،ص:8/7.

4/ فاطمة الزهراء أزرويل: مفاهيم نقد الرواية بالمغرب، نشر الفنك،1989،ص:60.

5/ فاطمة الزهراء أزرويل: مرجع مذكور، 1989،ص:61.

6/ كـــارم السيد غنيم: اللغة العربية و المهضة العلمية المنشودة، مجلة عالم الفكر، المجلد التسع عشر، العدد الرابع، السنة:1989، ص:70/69.

7/ سعيد يقطين: نظريات السرد وموضوعها، مجلة علامات، العدد:6، السنة:1996،ص:47.

8/أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي، مجاة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، السنة:1989، ص:21/20.

*/ أنظـــر المـــباديء الأساسية المتبعة في وضع ونقل المصطلحات العلمية العربية، كما حددها نـــدوة مكـــتب تنسيق التعريب المنعقدة بالرباط من 18 إلى 20 فبراير 1981. والمنشورة في الكتب والمقالات التالية:

- القـــاسمي علي: مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985،ص:112/107.

-فاضل تامر: اللغة الثانية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1994، ص:172/171.

- كـــارم السيد غنيم: اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، السنة:1989.

10/ نجـــاة عبد العزيز المطوع: آفاق الترجمة و التعريب، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، السنة:1989،ص:12/11.

11/ سعيد يقطين: المصطلح السردي العربي، مجلة نزوى، العدد:21، السنة:2000،ص:62.

12/ أحمد محمد ويس: مقالة مذكورة،ص:58.

13/ شـــاكر عـــبد الحميد: ندوة النقد العربي وأزمة الهوية، مجاة القاهرة، العدد:160، السنة: 1996، ص:60.

14/ أحمد مختار عمر: مقالة مذكورة، ص:5.

15/ الدناي محمد: تداخل المصطلحات وإشكاليات الأنماط الشعرية العربية الضائعة، مجلة كلية الآداب بفاس، العدد الرابع، السنة:1988، صك32.

16/ خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،1979،ص: 207.

*/ أنظر: A J GREIMAS et J COURTES. semiotique dictionnaire raisonne de la theorie du langage . tome. 1 . ed/ hachette universite. 1979. p. 247/248/249/250.

*/ أنور لوقا: التساؤل على شفا المنزلق، مجلة فصول، عدد:4/3، سنة:1987،ص:15.

3

قضايا استعمال المصطلح في العلوم الإنسانية

تأملات في بعض مصطلحات العلوم الإنسانية

ذ. عز الدين الكتاني الإدريسي
المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط

يعرف معجم اللغة العربية خصاصا من حيث المصطلحات العلمية والتقنية المضبوطة المقابلة للمفاهيم الجديدة التي تعن في عدد من ميادين المعرفة في أكابر اللغات وذلك بالرغم من المجهودات الحثيثة المبذولة على مختلف الأصعدة لتمكين المستعملين العرب من التعبير عن تلك المفاهيم بلغتهم، مما حذا ببعض المستعربين مثل دانيال غيك إلى التصريح بالقول: "يجب أن نصل إلى ما يظهر لي كأخطر عائق أمام العربية بالنسبة إلى المستعملين العاديين وبالنسبة إلى غيرهم و الذي لا ترجع مسؤوليته إلى اللغة في حد ذاتها و إنما إلى كون العربية باعتبارها لغة هدفا لم تخلق حماسا علميا كافيا لتمكين البيداغوجيين من أدوات عمل مواكبة كما تتوافر للغات الديداكتيكية الأخرى إن على مستوى التأمل النظري (التحليل) أو على مستوى التطبيقات العلمية (القواميس، كتب النحو) أو على المستوى البيداغوجي إذ نجد أنفسنا أمام حالة مهولة من الخصاص" (1) (انتهى كلام غيك) وحذا ببعض العرب مثل : أنيس فريحة (2) الذي نوجز وجهة نظره فيما يلي :

1) اعتماد إحدى اللهجات العربية كلغة للعالم العربي (اللهجة المصرية مثلا) ، على أن تحظى بإجماع المجموعة اللسانية العربية و تصلح لغة للأدب و الشعر
2) تحديد القواعد التي تضبط اللهجة المعتمدة ومنها على الخصوص قواعد التركيب والنحو و الصياتة.
3) يجب أن يقبل العرب اللهجة المعتمدة.
4) اعتماد الألفباء اللاتينية لحل مشاكل كتابة اللهجة المعتمدة كلغة موحدة.
5) يجب أن تتوفر اللهجة على مادة أدبية.
6) يتم الاحتفاظ باللغة الفصيحة لتطعيم اللهجة المعتمدة.

أوردت هذه المواقف المتطرفة لا لكوني أتعاطف معها- وإنما لأبين مدى أهمية العمل الذي ينتظر القائمين على اللغة العربية لحل مختلف مشاكلها ومن جملتها :

1 – اختلاف وجهات النظر

تبرز من خلال الأدبيات التي تعالج قضايا اللغة العربية ثلاث وجهات نظر نوجز العناصر الأساسية لكل واحدة منها فيما يلي :

1 -1- وجهة نظر الحافظين

يجب احترام قاعدتي القياس و السماع اللتين تضبطان اللغة العربية عند وضع كلمات جديدة، كما أكدت ذلك قرارات مجمع اللغة العربية التي تتضمن عبارات مثل : يجوز، يسمح، يمكن عند الاقتضاء، عند الضرورة إلخ كما يجب استغلال التراث و الاستفادة من غنى اللغة العربية ووفرة أوزانها عند اللجوء إلى وضع مصطلحات جديدة لملء ثغرات المعجم العربي.

1-2- وجهة نظر المجددين

يجب استغلال كافة الوسائل اللغوية المتوفرة من اشتقاق وتركيب ومجاز ونحت واقتراض واستحداث صور جديدة واستعمال العامية والاشتقاق من الفعل اللازم والمتعدي ومن الاسم المذكر والمؤنث ومن المفرد و الجمع و الصفة و اللجوء إلى الصيغ القليلة التداول و إلى الاشتقاق من الكلمات المفترضة. وذلك بهدف تمكين اللغة العربية من التعبير عن مختلف المفاهيم التي تعن في الميادين العلمية و التقنية المتطورة .

1-3 – وجهة نظر المعتدلين

يمكن تلخيص وجهة نظر المعتدلين في الأفكار الرئيسية التالية :

1-3-1 يتلقي المعتدلون مع المحافظين في رصد وجمع واستغلال التراث القديم ويتميزون عنهم في كونهم يدعون إلى الإفادة من المقترضات الفارسية والعبرية و اللاتينية واليونانية ومن المولدات القديمة وتتبع تطورها عبر العصور.

2-3-1 احترام القياس قدر الامكان وتهيئة اللغة لتلبية الحاجة الملحة على المستويات الصوتية والصرفية و التركيبية و الدلالية و المنهجية و التظيمية.

1-3-3 ينبغي تبسيط قواعد اللغة العربية كأن تستعمل جمع المؤنث السالم بدل جمع التكسير كما وقع بالنسبة إلى مشروعات وموضوعات بدل مشاريع ومواضيع الكثيرة التداول غير أننا ما نزال نسمع مضامين بدل "مضمونات" أو نستعمل بيوعات بدل "معاجم" التي كانت شائعة إلى وقت قريب أو نستعمل معجمات بدل "مبيعات" المعروفة، أو غير ذلك من الألفاظ التي دخلت في الاستعمال الحديث للغة العربية. كما يمكننا أن ندرج ضمن هذه المحاولات لتبسيط قواعد اللغة اعتماد مبدأ الحرف الواحد ذي الشكل الواحد ذي المحرف الواحد وإدماج الشكل في الطباعة العربية لتلافي اللبس وللتمكين من القراءة و الفهم دونما اللجوء إلى سياق الكلمة.

وكمثال على اللبس الذي يحدث عند غياب علامات الشكل نذكر مادة علم : إذ لا ندري أهي علم أو علم أو علم أو علم

2- وحدة الهدف وتعدد المنهجيات

1-2 وحدة الهدف

يتمثل هدف القائمين على اللغة من مجمعيين و باحثين ومصطلحيين ومترجمين و أدباء و دارسين في الحفاظ على وحدة و سلامة اللغة و تطويرها وتهيئتها وتمكينها من التعبير عن جميع المفاهيم المستحدثة في العالم المعاصر، وقد أورد حلمي خليل الأهداف المحددة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في كتابة المولد في العربية. وهذه الاهداف هي :

1-1-2 الحفاظ على وحدة وسلامة اللغة بكيفية تجعلها تستجيب للمتطلبات العلمية والتقنية وكذا لحاجيات الحياة المعاصرة وتحديد الألفاظ أو التراكيب التي ينبغي استعمالها أو تجنبها في معاجم أو بواسطة أدوات أخرى.

2-1-2 اعداد معجم تاريخي للغة العربية و نشر دراسات دقيقة حول تاريخ بعض الألفاظ وتطور معناها.

2-1-3- إعداد دراسة علمية حول اللهجات العربية المعاصرة في مصر و في غيرها من الأقطار العربية .

2-1-4- القيام بكل ما يسند إليها من أعمال ذات الصلة بتقدم اللغة العربية.

2-2- تعدد المنهجيات

لقد قمت في مناسبة سابقة بدراسة مقارنة لثلاث منهجيات لكل من مكتب تنسيق التعريب ومعهد الدراسات و الأبحاث للتعريب ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد مكنتني هذه الدراسة المقارنة من الوقوف على أوجه التطابق والاختلاف بين المنهجيات الثلاث السابقة الذكر.

2-2-1 أوجه التطابق بين المنهجيات الثلاث

- تهدف كل هذه المنهجيات إلى تزويد المعجم العربي بما هو في حاجة إليه من ألفاظ في مختلف مجالات المعرفة.
- تشكل اللغة العربية الهدف لهذه المنهجيات.
- تنص المنهجيات جميعها على استعمال الجذاذة كحاملة للمعطيات.
- تكتفي المنهجيات الثلاث باللجوء إلى العمل اليدوي وذلك راجع إلى كونها لم تكن تمتلك الوسائل المعلوماتية في تلك الفترة.
- يقطع العمل المعجمي عدة مراحل يتعين احترامها.
- يتم في الحالات الثلاث اللجوء إلى المختصين في ميدان المعجم المراد إعداده
- ينطلق العمل من اللغتين الإنجليزية و الفرنسية باعتبارهما اللغتين الأكثر تداولا في العالم العربي بعد اللغة القومية

2-2-3- أوجه الاختلاف بين المنهجيات الثلاث

لا تتوفر الجذاذات المعتمدة على نفس المقاسات ولا على نفس عدد الخانات ولا تنطوي على نفس المضمون، مما يعني أن الجذاذات غير موحدة على صعيد هذه المؤسسات .

- يستعمل مكتب تنسيق التعريب بكيفية منتظمة ثلاث لغات (الإنجليزية والفرنسية و العربية) في حين أن المؤسستين الأخريين تستعملان لغتين في الأحيان (الأنجليزية

والعربية بالنسبة إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، و الفرنسية و العربية بالنسبة إلى معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب.)

- إن معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب هو الوحيد الذي يتبنى القلب كمرحلة ضرورية عند إعداد المعاجم المزدوجة

- إن معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب هو الوحيد الذي يستعمل الحقول المفهومة المضطربة لحل بعض المشاكل المصطلحية.

4- تعثر التنسيق

لا يمكن أن نجزم بأن التنسيق منعدم، إلا أننا نستطيع أن نقول بأنه يأتي متأخرا، أي بعد إنجاز مشاريع المعاجم، مما يترتب عنه تعدد المعاجم في الميدان الواحد مثلما وقع لمعجم الرياضيات : معجم مغربي، وآخر جزائري، وثالث سوري ورابع صادر عن مكتب تنسيق التعريب،أو لمعجم الإدارة العامة : معجم مغربي، وآخر صادر عن مكتب تنسيق التعريب وثالث عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، أو كما وقع بالنسبة لمعجم الأرصاد الجوية: معجم مغربي جاهز للطبع، و آخر عروبي من إنجاز مكتب تنسيق التعريب يوجد الآن تحت الطبع، ومعجم سعودي رهن إشارة المستعملين.

وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن هذه المعاجم قد تعالج نفس الميدان وتختلف من حيث المنهجية المطبقة وعدد اللغات المستعملة، ومن حيث عدد الوحدات المعجمية المثبتة، ومن عدد المقابلات العربية المعتمدة،وكمثال على ذلك نورد نموذجين اثنين هما:

هاتف، هاتف، مهتف، هتاف، تلفون، تيليفون، تلفون، مهتاف، ارزيز، مسرة، ندي، وبرقي.

وإعلاميات، إعلامية، اعلامياء، معلوميات، معلوماتية، معلوماتيات.

إن هذا التعدد في المقابلات العربية أمام المفهوم الأجنبي الواحد يجعل المستعمل العربي في حيرة من أمره إلى درجة أنه قد يستعمل في نفس السياق مقابلين اثنين للمفهوم الأجنبي الواحد كأن يستعمل إعلاميات أو لسانيات أو معلوميات أو ألسنة الخ

وقد حذت هذه الوضعية بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب إلى اقتراح عقد سلسلة من الندوات تخصص جميعها لتوحيد ثلاث منهجيات هي : المنهجية التكنولوجية والمنهجية العلمية والمنهجية التنظيمية، وبالفعل، نظمت أولى هذه الندوات بالرباط سنة 1981، وأصدرت مجموعة من التوصيات الهامة تتعلق بضوابط اختيار المصطلح العربي الجديد الذي يدخل في إطار المنهجية العلمية. يمكن إجمال ضوابط اختيار المصطلح التي نصت عليها المنهجية العلمية فيما يلي :

1) يجب اعتماد مبدإ القياس في المجال اللغوي و بخاصة عندما يتعلق الأمر بوضع ألفاظ جديدة.
2) عند توليد كلمات جديدة، يرجع استعمال الطرق التوليدية حسب الترتيب الآتي : الاشتقاق، المجاز، التركيب، الاقتراض و التحت.
3) عند توليد كلمات جديدة، تفضل الصورة البسيطة لأنها تسمح بالاشتقاق و النسبة و الإضافة و التثنية و الجمع.
4) عند وضع كلمات جديدة، تفضل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو الملتبسة و تراعى المطابقة بين المصطلح العربي و المدلول العلمي للمفهوم الأجنبي دون التقيد بالمعنى التأثيلي للمصطلح الأجنبي.
5) تفضل الكلمات العربية على الكلمات المعربة.
6) ينبغي تجنب الكلمات العامية إلا في حالة وجودها واستعمالها في عدد من اللهجات العربية.
7) يجب إحياء التراث ما أمكن ذلك.
8) يجب اعتماد مبدإ المصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في المجال الواحد.
9) يجب اعتماد عدد معين من الصور للدلالة على اسم الآلة أو المرض أو الحرف أو غيرها.
10) تختم كتابة الكلمات الأجنبية المعربة الدالة على علم ما بإضافة لاحقة "-ية"، مثل

- سوسيولوجية
- يسكولوجية
- بيولوجية.
- جيلوجية .

وقد دافعني فضولي المحدود إلى الوقوف ولو لفترة وجيزة- عند لاحقة "-ية- ونويعاتها" يات- و"-وية- التي تفيد في أغلب الأحيان نفس معنى اللاحقة ية- وتفيد في بعض الأحيان معنى متميزا عن معنى اللاحقة ية- لألفت انتباهكم إلى عدد من تمظهراتها، ذلك أنها تستعمل لمقابلة كثير من اللواحق الأجنبية مثل isme و logie أو ique و it ، وتدخل على المفرد و المثنى و الجمع و على الاسم العربي و المقترض و على اسم الفاعل وعلى الصفة و المصدر و على غيرها.

انتقيت لتوضيح هذا الطرح- عددا من الأمثلة أستعرض بعضها أمامكم وهي :

1) **الناصرية**

الهتليرية

الحسنية

الفرانكوية

حيث : أضيفت لاحقة ية إلى أسماء الأعلام للدلالة على سياسة أو ايديولوجية أو مذهب كل واحد منهم على حدة و لمقابلة لاحقة isme - في اللغة الأجنبية

2) **المحمدية**

الرشيدية

اليوسفية

الاسماعيلية

حيث أضيفت لاحقة ية إلى اسم العلم للدلالة على إسم المكان.

3) **ابتدائية.**

إعدادية.

إصلاحية.

حيث أضيفت لاحقة ية إلى المصدر للدلالة على اسم المكان.

4) الديداكتيكية

البداغوجية

الجغرافية

الاستراتيجية

الديمقراطية

البيروقراطية

حيث أضيفت لاحقة ية- لتعويض اللواحق الأجنبية المركبة لهذه الألفاظ و لإضفاء الطابع العربي عليها في انتظار إيجاد مقابل عربي مناسب لها.

5) **قصدية** عملية

شعرية قدرية

أسلوبية جدلية

نمطية دستورية

عمدية ظرفية

حتمية ملكية

رجعية جمعية

غائية شعبية

هدفية برقية

مالية برمجية

حيث أضيفت لاحقة ية- إلى عدد من المصادر والأسماء لمقابلة عدة لواحق تستعمل في اللغة الأجنبية مثل ique و isme و it وغيرها وللدلالة على حالة تتسم بها ظاهرة ما أو نظرية ما.

6) موضوعية

مقروئية

مشروعية

محسوبية

مديونية / مدينية

مردودية

حيث أضيفت لاحقة ية- إلى اسم المفعول لمقابلة لاحقتي: it و isme - وللدلالة على حالة معينة تميز شخصا ما أو ظاهرة ما أو عملا ما.

7) حاكمية

حيث أضيفت ية- إلى اسم الفاعل للتعبير عن طريقة في تسيير دفة الحكم، وهي كلمة جديدة عثرت عليها في بعض الأعداد من جريدة الاتحاد الإشتراكي تم استحداثها لمقابلة لفظة gouvernance.

هذه باقتضاب- بعض النماذج من الألفاظ التي أضيفت إليها لاحقة ية- إما للدلالة على معنى محدد يميزها عن المعنى الأصلي للفظ و إما لجعلها تنسجم نسبيا مع جرس اللغة العربية في حالة اقتراضها من لغة أخرى.

إن ما أتوخاه من خلال عرض هذه النماذج هو دعوتكم إلى التأمل في مختلف استعمالات هذه اللاحقة و في المعاني التي تضيفها إلى الألفاظ الأصلية. ومن ثم دعوتكم إلى البحث عن مقابلات عربية للسوابق و اللواحق الأجنبية التي اقتحمت لغتنا و بدأت تترسخ في استعمالاتنا اليومية.

هذا، و أعود الآن لاعطائكم بعض الأمثلة من نويعات اللاحقة ية- التي تستعمل في أغلب الأحيان للدلالة على نفس معانيها وهي يات- -وية- اتية .

8) **لسانيات**

صوتيات

وسانطيات

معلوميات

حيث أضيفت لاحقة : -يات لمقابلة اللاحقين الأجنبيين ique و logie .

9) **معلوميات**

حيث لآضيفت لاحقة اتية لمقابلة اللاحقة ique

10) **بنيوية**

أراديوية

ثقافوية

حيث أضيفت هذه اللاحقة لمقابلة isme في اللغة الأجنبية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنني تعمدت إدراج هذه النماذج لألفت نظركم جميعا إلى أن المستعمل العربي لم يعد يحتمل الانتظار للتعبير عما يريد ايصاله إلى كافة أفراد مجموعته اللسانية بما يتوافر لديه من مصطلحات أصلية مضبوطة أو تقريبية أو مقترضة. فمن كثرة ما نسمع ونقرأ ونكتب من ألفاظ هجينة مثل سوسيو اقتصادي، و سوسيوديمقراطي، و سوسيوثقافي أو مثل كبريتيك وكبريتوز،بدأ بعض الباحثين ينادون بمعجمة ما يقتحم اللغة العربية من دخيل وخصوصا منه السوابق و اللواحق الأجنبية التي تشكل عنصرا أساسيا في المركبات اللفظية . أضف إلى أنه بات من الضروري أن نحسم في عدد الصور أو الصيغ المنبثقة عن نفس الجذر العربي كما هو الشأن بالنسبة إلى إعلاميات واعلامياء ومعلومياتية أو إلى خوصصة وخصخصة و استخصاص و تخصيص أو إلى درجة الحرارة الدنيا و العليا و درجة الحرارة الصغرى و العظمى وغيرها من الألفاظ المتعددة الصور أو المقابلات مما يجعل المستعمل العربي في حيرة من أمره عندما يتعلق الأمر باختيار واحد من هذه المقابلات للتعبير عما يريد من أفكار.

وفي ختام هذا العرض الوجيز، أود أن أتقدم أمامكم ببعض الاقتراحات التي أعتقد أن من شأنها أن تسهم في إغناء النقاش حول مختلف القضايا المطروحة في المجال المصطلحي و التي يمكن إجمالها في النقط الآتية:

- العمل على إحداث لجان عربية متخصصة لاعداد المعاجم الثنائية أو المتعددة اللغة تلافيا لظاهرة تعدد المقابلات العربية أمام المفهوم الأجنبي الواحد ولتشتت الجهود واقتصـــاد للأموال .

- الحرص على تطبيق مبدأ المقابل العربي الواحد أمام المفهوم الأجنبي الواحد في الحقل المعرفي الواحد.

- رصد المفاهيم الجديدة مثل Eurocratie و glocalisation التي تعن في اللغات المتطورة و العلم على إيجاد مقابلاتها العربية في أسرع ما يمكن.

- الإسراع بوضع مقابلات و تعاريف عربية للسوابق و اللواحق اللاتينية و اليونانية المستعملة في تركيب ألفاظ اللغات المتطورة.

- إحداث شبكة عربية محسوبة لتنسيق و تبادل و معالجة المعطيات المصطلحية

- العمل على اعتماد منهجية عربية موحدة لاعداد المعاجم ومعالجة مختلف القضايا المرتبطة بعلم المصطلح .

المرجعيات

أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة.

دار الثقافة ببيروت ، لبنان، 1955

أنيس فريحة : في اللغة العربية و بعض مشاكلها .

دار النهار للنشر، بيروت، لبنان 1980

حلمي خليل : المولد في العربية.

دار النشر العربية، بيروت، لبنان ، 1985

عبد الكبير الخطابي : التناوب و الأحزاب السياسية.

عكاظ، الرباط 1999

" " ": السياسة و التسامح.

عكاظ ، الرباط ، 1999

" " " : المغرب العربي و قضايا الحداثة.

عكاظ، الرباط 1993

" " " : الذاكرة الموشومة .

الرابطة الدار البيضاء 1998

" " " : النقد المزدوج

عكاظ، الرباط 1990

جريدة الاتحاد الاشتراكي

1) Reig, Daniel : Arabologique, Points de vue sur le lexique et la langue, arabes Paris 1989
2) Kettani Idrissi, Azzedine Perspectives / Paris 1987
3) La revue des deux rives : Europe- de Toulouse le Mirail
4) Unitied Dictionary of Linguistic terms ALECSO 1989
5) Le Journal : Le monde

حول مفهوم البنية الحملية

ذ. رشيد الحضري

كلية الآداب -تطوان

درج الباحثون على التمييز بين صنفين من البنى الحلمية : البنية الحلمية التي تجد جذورها في الفكر الأرسطي ، والبنية الحلمية التي اقترحـــها فريكي (Frege) في الرياضيات وطـــــورها تينيير (Tesnire) في إطار اللسانيات البنيوية. في هذا العرض ، نقترح تصنيفا جديدا للبنى الحملية يقوم على الأخد بمبدإ تنوع النظريات اللسانية (القديمة منها والحديثة)، فتكون بذلك البنى الحملية ثلاث أصناف : البنـــية الثنائية (dichotomique) والـــبنية السلمية (hirarchique) والبنية التـــعادلية (galitaire). وقبل أن نبدأ في تحديد معالم هذا التصنيف الجديد، سنتحدث في الجزء الأول من هذا العرض عن تنظيم المعجم في بعض النظريات اللسانية وعن علاقته بباقي المكونات الأخرى بصفة عامة، وبالتركيب على وجه الخصوص. وسنلاحظ أن جل الأنحاء ذهبت إلى تدعيم دور المعجم وتقليل دور التركيب إلى حد تهميشه، الشيء الذي ترتب عنه بروز البنى المسماة حملية. أما فيما يتعلق بالمصطلحات التي تحيل على هذا النوع من البنى والتعاريف المنسوبة لها، فهناك خلط وتردد في الأدبيات إذ يسمي بعضهم الشبكة المحورية (theta-grid) نسبة إلى الوظيفة الدلالية "المحور" ما يسميها الآخر البنية الموضوعية (structure argumentale) نسبة إلى الموضـــوعات (arguments) التي يقتضيها المحمول، او البنية الحملية الموضوعية. ومعلوم أن هذه المصطلحات لا تحيل على نفس المعنى، فالبنية المحورية مثلا شيء والبنية الموضوعية شيء آخر، إذ تحيل الأولى على الوظائف الدلالية لموضوعات المحمول والثانية على عدد هذه الموضوعات. وسنحاول في الجزء الثاني من هذا العرض رصد الفروق بين هذه المصطلحات وتقديم تعريف موحد لها.

1 المعجم وإشكالية التمثيل :

لم يحظ المعجم بأي اهتمام يذكر قبل ظهور الإتجاه البنيوي. فمنذ ظهوره ، احتل إشكال المعجم مكانة خاصة في مختلف النظريات اللسانية. ونرى أن السبب في ذلك راجع إلى أن كل الدراسات اللسانية وجدت نفسها مضطرة لمواجهة المعجم وتقديم تصورات له. فما هي المكانة التي يحتلها المعجم في هذه النظريات؟ وإلى أي حد يمكن للمعجم أن يشكل نقطة انطلاق في التمثيل للجمل؟ وما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه نظرية معجمية خالصة في الممارسة اللسانية بصفة عامة؟

يمثل موضوع هذا الفصل محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة. لكننا قبل الشروع في رسم الخطوط العامة للإجابة التي نقترحها، نود تقديم جملة من الملاحظات تتعلق بالمعجم في الأبحاث اللسانية عموما.

إذا عدنا إلى تاريخ تمظهرات هذا الإشكال ، فإنه يمكن أن نميز بين صنفين اثنين من التمثيلات للغة : صنف يتصورها مجموعة من الكلمات وصنف آخر يختزلها إلى مجموعة من الجمل. ويمكن أن نعد الصنف الثاني هو المهيمن في الأعمال اللغوية لهذا القرن. فسواء أتعلق الأمر بالإتجاه البنيوي أم بالإتجاه التوليدي، فاللغة تمثل أساسا مجموعة من الجمل يجهد اللساني نفسه لكي يقبض على الكلمات المكونة لها. فعند دراسته للغة معينة، يجد الباحث نفسه أمام نسق مكون من الكيانات المنظمة، وتشكل الجملة في هذا النسق المعطى الأول. أما الكلمات، فلا ينظر إليها إلا من جهة كونها تساهم في تكوين الجملة لا غير. فالكلمات في هذا التصور تندرج ضمن نسق من العلاقات تأخذ فيه هوياتها وتستمد منه قيمها، بحيث إن دراستها خارج هذا السياق تعد لاغية. لذلك تدفعنا هذه الملاحظات إلى التفكير في التصورات المتعارضة التي بنيت للمعجم في مختلف النماذج اللسانية.

لم يحظ المعجم بأي اهتمام يذكر في إطار البنيوية والتوزيعية لأن الشغل الشاغل لهذين النموذجين كان ينحصر في تخصيص المقولات المعجمية باللجوء إلى المحلات والسياقات الممكنة التي ترد فيها . ولعل السبب الذي جعل هذين النموذجين يهمشان المعجم راجع إلى أنهما لم يأخذا المعنى بعين الاعتبار.

أما في إطار النحو التوليدي التحويلي الذي عرف المشتغلون فيه نماذج متعددة لكل منها تنظيم خاص، فلا نجد في نموذج 1957 أثرا للمعجم ولا للمكون الدلالي. فلقد اقتصر اهتمام هذا النموذج بتحديد اشتغال القواعد الصورية التي تسمح بتوليد الجمل. ولقد لاقى هذا النموذج كذلك صعوبات جمة لأنه لم يكن يسمح فقط بتوليد الجمل النحوية بل كان يولد الجمل اللاحنة ؛ إذ كانت قوته التوليدية مفرطة وكان يتعين تقييده. ولم يكن ذلك ممكنا إلا ببلورة نظريتين اثنتين : إحداهما للمعجم والثانية للدلالة. ولقد ساهمت أعمال كاتز وفودور (Katz et fodor 1963) وكاتز وبوسطال (Katz et Posta 1964) وتشومسكي 1965 في اقتراح برنامج للبحث يغير نموذج 1957 المعروف بالنموذج ما قبل المعيار. وقد أدت التغييرات التي أدخلتها هذه الأعمال إلى صياغة ما يعرف بالنموذج المعيار أو نموذج 1965.

لقد اعتبر المعجم في هذه النظرية لائحة من المداخل المعجمية وظيفتها تأويل التمثيلات التركيبية للجمل. ويمكن القول بحدود أخرى، أصبح المعجم كيانا معطى بكيفية ملموسة أي جزء لا يتجزأ من النحو. وقد تم التمثيل له على شكل لائحة من الكلمات مرتبة ترتيبا صارما وكل كلمة فيها مصحوبة بتعريف ملائم؛ وكل تعريف يمثل مجموعة من المعلومات التركيبية والدلالية. وبصفة أدق، تتضمن المداخل المعجمية في هذا النموذج إطارا تفريعيا وخصائص انتقائية : فالإطار التفريعي (cadre de sous-catgorisation) يشكل السياق المركبي التي تظهر فيه الوحدة المعجمية. وأما الخصائص الانتقائية، فهي التي تحدد القيود الدلالية على الوحدات التي يمكنها الظهور في الإطار التفريعي إلى جانب الوحدة المعجمية. وقد أدت دراسة المداخل المعجمية، يقول الأخضر (1988 ، ص. 21)، وإبراز دورها في تحليل الجملة إلى تطور دلالة الحقول المعجمية ونمو كثير من الأنحاء المعجمية. ونعتقد أن هذا التغيير الذي أحدثته النظرية المعيار في الموقف من المعجم له أهمية خاصة : فهو يعني أن دور الوحدات المعجمية في تحديد معنى الجملة وبنيتها الصورية بالغ الأهمية.

لكن نموذج 1965 لم يكن يملك وسيلة أخرى غير التحويلات للربط بين الكلمات تركيبيا ودلاليا وصرفيا (شغل اشتغل انشغل). فهذا النموذج يعتبر الإسم مثلا ناتجا عن

تحويل التأسيم nominalisation الذي يجري على المؤشر المركبي الممثل للبنى التي تظهر فيه الأسماء.

إن الاعتراف بأهمية المعجم في التحليل النحوي دفع الباحثين في النحو التوليدي إلى اقتراح حل يربط بين الكلمات غير الحل التحويلي : وهذا الحل عرف بالفرضية المعجمية. وتقضي هذه الفرضية بإقامة العلاقة بين الفعل ومقابله الإسمي مباشرة في المعجم. وقد أسفر هذا الحل عن نقلة إبستملوجية من النموذج المعيار إلى نموذج آخر عرف بالنموذج المعيار الموسع.

اقترح تشومسكي في هذا النموذج الجديد إطارا يقضي باختزال سلطة التحويلات ويبشر بتعزيز دور المعجم والإعلاء من شأنه. وقد دفع هذا الإطار النظري الذي اقترحه تشومسكي سنة 1967 الباحثين إلى تقديم معالجات تتجه كلها إلى الكيفيات التي يمكن أن يكون عليها المعجم.

ويمكن أن نقسم هذه المعالجات إلى قسمين : قسم يعلي من شأن المكون الصرفي، والقسم الثاني بلور نحوا يستند إلى قاعدة معجيمة. فالقسم الاول يطابق ما يعرف بالفرضية المعجمية (lexicalisme faible) الضعيفة والقسم الثاني يطابق مايسمى بالفرضية المعجمية القوية (lexicalisme fort). تندرج في إطار الفرضية المعجمية الضعيفة كل الأعمال التي تعتبر المعجم ملحقا بالتركيب. ويمكن أن نجمل ونقول إن هذه الفرضية تضم مختلف الأعمال الصرفية التي تؤكد أولوية التركيب. في هذا الإطار يمكن أن نستشهد على سبيل المثال ، لا الحصر، بأعمال هالي 1973 (Hall) وجاكندوف 1975 (Jackendoff) وأرونوف 1976 (Aronoff) وواصو 1977 (Wasow) وليبير 1980 (Leiber) وسيلكيرك 1982 (Selkirik) ووليمزودي 1987 (Williams & Di Sciullo) وقد جاءت هذه الأعمال نتيجة للنظرية التي تقول بسلمية المقولات وهي نظرية س التي اقترحها تشومسكي أساسا كليا لجميع اللغات.

أما الفرضية المعجمية القوية فتضم الأعمال التي ترى أن المعجم عبارة عن مجموعة من المحمولات والموضوعات ، ومصدر للمعلومات الدلالية. فالمعجم من خلال هذه الأعمال

يصبح مكونا توليديا وليس تأويليا. إنه يحتل مركز الصدارة في النظرية اللسانية بحيث يمثل أصلا لتمثيلات الجمل في إطار البنيات الحملية ويمكنها من الظهور والتواتر. ومن النظريات التي تبلورت في سياق هذه الفرضية نذكر النظرية المعجمية الوظيفية لبرزنن (Bresnan) والنحو الوظيفي لديك (Dik) والنحو المعجمي لبريم (Brame) بالإضافة إلى نظرية الربط العاملي (Gouvernement et liage) التي على الرغم من كونها يؤسسها التركيب فهي تتبنى جزئيا الموقف المعجمي. ففي إطار هذه النظرية، أصبح المدخل المعجمي عبارة عن بنية موضوعية (structure argumentale) تسند إليها إدوار دلالية أو محورية وتسمى الشبكة المحورية (theta-grid أو O- grid) أو البنية المحورية (theta-structure أو O- structure)، وهي تسمية تشير إلى الأدوار الدلالية المسندة إلى موضوعات المحمول. وقد حصل هذا التطور في نظرية الربط العاملي نتيجة لنمو نظريتين فرعيتين هما النظرية الإعرابية (thorie du cas) والنظرية المحورية (thata-thorie) أو (0-theory). وإذا كان النحو التوليدي التحويلي في بدايته قد قام على أساس افتراض أن المعجم عنصر من عناصر النحو، وأن هناك ارتباطا قويا بين التركيب والقواعد المعجمية (إلى حد يمكن معه اعتبار قواعد إعادة الكتابة تكرارا للمعلومات الموجودة في المداخل المعجمية) فإن النظريات المعجمية التي تطورت في سياق الفرضية المعجمية القوية قد جعلت المعجم العنصر الذي يعلب الدور الأول في تنظيم النحو، كما أنها أفرزت، يقول فاسي فهري (1986، ص.15)، عددا من الافتراضات في خصوص علاقة المكونات النحوية فيما بينها،تختلف عن نوع العلاقة المفترضة في الاتجاهات التحويلية على الخصوص. ولكن الأهم في كل هذا أن مختلف الاتجاهات وضمنها تيار الدلالية التوليدية، أجمعت على أهمية بحث الاطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية الخ، لا يقل نسقية عن باقي مكونات النحو.

ويمكن أن نلخص ونقول إن الدرس المعجمي تطور في اتجاهين مختلفين يطابق كل منهما تنظيما خاصا : ففي الاتجاه الأول وعلى الرغم من تباين المقاربات ظل المعجم مهمشا لأن دوره انحصر في تطعيم التركيب وتأويل معطياته. وباختصار فإن المعجم في منظور هذا

الاتجاه ظل عنصرا ملحقا بالتركيب. أما الاتجاه الثاني فقد اعتبر المعجم مفصولا عن التمثيلات التركيبية وعده مصدرا لمختلف التمثيلات. ويمكن أن نقول إن هذا الإتجاه كان يشرع تدريجيا لمسلسل عام هدفة التقليل من سلطة التركيب إن لم نقل تهميشه (اختزال التحويلات إلى مستويات التمثيل، إدخال المصافي) وإبراز البنى المسماة حملية. إن مختلف التمثيلات المقترحة للجمل في هذا الاتجاه سواء أكانت تركيبية أم دلالية تمثل إسقاطات مصدرها المعجم أي إسقاطات خاضعة للمعلومات اللصيقة بالوحدات المعجمية وهذا ما عرف بمبدإ الإسقاط (Principe de projection).

وهو مبدأ يضمن وجود الخصائص المعجمية للمفردات في مستوى البنية العميقة وفي باقي مستويات التمثيل التركيبي. وقد صاغ تشومسكي (1981) هذا المبدأ كما يلي : تكون التمثيلات في جميع مستويات التركيب (النبية العميقة والبنية السطحية والبنية المنطقية) مسقطة من المعجم ، وهي تحترم الخصائص التفريعية للمكونات المعجمية.

وفي السنوات الأخيرة، طرأ على تصور المعجم وتنظيمه كثير من التحولات ليس من السهل عرضها في هذا المقال. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة من جهة للمسار الجديد الذي أخـــذه البرنامج التوليدي والذي أصـــبح يعرف بالرنامج الأدنوي (انظر تشومسكي 1992)، ومن جهة أخرى للتطور الذي عرفته نظرية الدلالة المعجمية (الأدوار الدلالية التفكيك الدلالي بينة الأحداث). ومن جملة الأفكار التي أفرزتها البحوث الواردة في هذه النظرية أن الخصائص التركيبية للمركبات تعكس بشكل جلي دلالة المفردات التي تشكل رؤوس هذه المركبات، وأن المفردات هي بنيات مركبية مكبوسة ، وأن تحليل الكلمات لا يختلف عن تحليل الجمل (أنظر فاس فهري 1997) إلا أن الفكرة الأساسية التي أجمعت عليها هذه البحوث تبقى أن التمثيل الأكفى لدلالة المفردات والجمل يجب أن يعتمد حدود البنية الحملية.

2 البنية الحملية بين الثنائية والسلمية والتعادلية

في السنوات الأخيرة هيمن الاتجاه الذي اعتبر المعجم مفصولا عن التمثيلات التركيبية وعده مصدرا لمختلف التمثيلات على أغلب النماذج اللسانية. فهذه النماذج تقترح بالنسبة إلى الحملية تمثيلات تعتمد حدود المحمولات والموضوعات، أو بعبارة أخرى تعتمد البنية الحلمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأنساق التمثيلية التي اقترحت في هذا الاتجاه كثيرة إلا أننا نتبنى النسق الذي يلجأ إلى حدود البنية الحملية ، لأنه أكثر بداهة من غيره ، ولأنه لا يتطلب عدة معقدة من القواعد الصورية.

ولقد حظيت البنية الحملية بعدة تعريفات تميزت أغلبها بنوع من الحملية المصطلحات. فبالنسبة للنحو الوظيفي (ديك 1978، ص.15)، البنية الحملية تطبيق لمحمول على عدد معين من الموضوعات. فالمفردة حسب هذا النحو تعد محمولا (فعلا أو إسما أو صفة) تواكبه حدود إجبارية أو موضوعات تحمل وظائف دلالية.

أما بالنسبة للنظرية الوظيفية المعجمية (بريزنن b 1982، ص. 151)، فقد اعتبرت البنية الحملية الموضوعية وسما مجردا لموضوعات المحمول. وبعبارة أخرى فالبنية الحملية الموضوعية في هذا النموذج تضم عددا من الموضوعات تسند لها وظائف تركيبية.

في حين اعتبر وليامس (1981 ، ص. 31) في إطار نظرية الربط العاملي البنية الموضوعية للوحدة المعجمية لائحة الموضوعات التي تضمها هذه الوحدة، مميزا بين صنفين من الموضوعات : موضوعات خارجية وأخرى داخلية. فالموضوعات الخارجية هي التي تسند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل، أما الموضوعات الداخلية فهي التي تحمل وظيفة تركيبية مغايرة للوظيفة الفاعل.

وفي نفس الإطار النظري، ذهب كارير دونكان (Carrier Duncan) 1985، ص.2) إلى أن البينة الموضوعية مجموعة الوظائف أو الأدوار المحورية المسندة إلى موضوعات المحمول.

وبالنسبة لليفين (Levin) 1985، ص.6)، فالبنية الموضوعية هي مجموع الأدوار الدلالية المسندة لموضوعات محمول ما، فيما اعتبرها بيتويوفسكي (Pustejovsky) 1992، ص.1) لائحة الموضوعات التي تواكبها خصائص تبين تحقيقها تركيبيا.

إننا نلاحظ أن التعريفات التي أعطيت للبينة الحملية يشوبها كثير من الغموض والخلط والتردد. فهناك من يسميها بينة حملية في حين يسميها آخرون بينة موضوعية أو شبكة محورية. كما نلاحظ خلطا بخصوص مكوناتها إذ يسمي بعضهم موضوعا ما يطلق عليه الآخر دورا محوريا. وكما نعلم، فالبنية الموضوعية أو الحملية ليست هي البنية المحورية. فالأولى تحيل على عدد الموضوعات التي من المفروض أن ينتقيها كل محمول بحسب تعديه أو لزومه، في حين تشير الثانية إلى الأدوار الدلالية المحورية التي تسند إلى هذه الموضوعات.

فيما يخصنا، فإننا نميز بين تعريفين اثنين للبنية الحملية : تعريف تركيبي وتعريف منطقي دلالي أو دلالي إحالي. والتمييز بين هذين المستويين في التعريف بالبنية الحملية يمكننا من تفادي الخلط الذي نجده في بعض التعريفات حيث لا تفريق بين المستوى التركيبي والمستوى الدلالي الإحالي. وبذلك فالبنية الحملية بالنسبة للمستوى التركيبي هي مجموع الموضوعات (arguments) التي ينتقيها المحمول بحسب تعديه أو لزومه . وبعبارة أخرى، فذات البنية شبيهة بالمحلاتية الممكنة (Valence potentielle). وفي ما يرجع إلى المستوى الدلالي الإحالي، فالبنية الحملية هي تطبيق لعبارة تنصرف دلالتها إلى علاقة بين عبارات تحيل على موجودات في عالم من العوالم الممكنة.

لقد درج اللسانيون على التمييز بين نمطين اثنين من البنى الحملية، في حين أنه يمكن التمييز بين ثلاث أنماط من هذه البنى : بنية ثنائية وبنية سلمية وبنية تعادلية. نجد البنية الأولى في التصور الأرسطي القديم للحمل، ما دام يقضي بالتمييز بين الموضوع والمحمول. وقد تطور هذا التقسيم في إطار نحو بورروايال (Port-Royal) والمنطق الكلاسيكي لينتهي به المطاف إلى النحو التوليدي التحويلي.

أما البنية الثانية فتمثل نقدا للبنية الأولى، حيث تعتبر التقسيم فاعل محمول (Sujet - Prdicat) غير مقبول ولا كاف في النحو لأنه لا ينصف الموضوعات

الأخرى غير الفاعل. فالمفعول به والمفعول الثاني (إذا كان الأمر يتعلق بأفعال مثل أعطى ووهب ومنح) ينتميان إلى المقولة "محمول" التي يساهمان في تكوينها، وبذلك فهما لا يحظيان بنفس الأهمية التي تعطى للفاعل لأن وجودهما متوقف على وجود مقولة أخرى. وبعبارة أدق، فالموضوعات الأخرى غير الفاعل في هذا النوع من البنى ليس لها أي وجود أنتولوجي (لأنها لا تظهر على المستوى التراتبي للبنية) ولا استقلال ذاتي (بحيث يتميز وجودها بتبعيته لمقولة أخرى هي المحمول).

وعليه فالبنية السلمية تقترح أن يكون الحمل مكونا من محمول مقرون بعدد من الموضوعات. ففي هذا التصور، ينظر إلى عناصر الحمل على نحو سلمي بحيث يكون المحمول العنصر المركزي الموزع للوظائف والمنظم للجملة. في هذا النوع من البنى، تتميز العلاقة بين الموضوعات بالتعادلية حيث لا فرق بين الفاعل والمفعول به (والمفعول الثاني إذا تعلق الأمر بمحمولات ثلاثية أي التي تقتضي ثلاثة موضوعات).

أما التصور الذي نقترحه للبنية الحملية، فيدافع عن وجهة النظر التعادلية بين المحمول والموضوعات، أي أنه لا وجود لأية سلمية بين هاتين المقولتين. إن الفرضية التي تشد إليها هذه الفكرة التعادلية تقضي بأن المحمول والموضوعات يخضعان لنفس القواعد المعجمية (قواعد الإشتقاق قواعد التأليف) ويبدو لي أن هذا التصور التعادلي للبنية الحملية هو الأكفى في التمثيل للجمل في اللغات الطبيعة.

أريد أن أقول هنا إن تطور المعجم في النظرية اللسانية فتح آفاقا جديدة أمام الباحث. فكثيرة هي المسوغات التي تبرر إخضاع عناصر المعجم سواء أتعلق الأمر بالإسم أو الفعل أو الصفة أو الظرف أو الحرف إلى مقتضيات التصور الحملي. وأشير هنا إلى أن الكثير من اللسانيين قيدوا هذا النمط من التمثيل فجعلوه يقتصر على الأفعال والصفات فقط. وأريد فيما يخصني أن أوسع هذا التمثيل ليشمل كل المداخل المعجمية دون حصر أو تمييز. وبعبارة أوضح ، أقترح أن يكون للحروف والظروف والأسماء والروابط بنى حملية مكونة من محمول مرتبط بالموضوعات. إن أهمية مثل هذا الاقتراح بالنسبة إلى البحث اللساني عموما تكمن في أن المعجم يمكنه بمفرده أن يتكهن بمختلف الأنماط الجملية، ويعطيها في الوقت نفسه النسق

التمثيلي الملائم. وبعبارة أوضح، يمكن القول بأن تصور المعجم من حيث كونه مجموعة من البنى الحملية يمكننا في المستوى الأول من التكهن بالجمل الممكنة، ويمكننا في المستوى الثاني من اقتراح النسق التمثيلي الملائم لها.

إن هذا الاقتراح المتعلق بالبنى الحملية والمداخل المعجمية والذي نجده على نحو ضمني عند بريم (Brame) يختلف عنه من جهة كونه يتصور المداخل المعجمية مجموعة من البنى الحملية ويقترح لها بشكل يكاد يكون قبليا نسقا من التمثيلات.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الاقتراح لا يزال في مرحلة اختماره الجنينية، ورجاؤنا أن يسهم هذا للقاء في تطويره وإغنائه وتعميق النقاش حول خصائصه النظرية والتطبيقية.

جريدة المراجع

المراجع العربية

المتوكل ، أحمد (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. دار الثقافة، الدار البيضاء.

(1988) قضايا معجمية. المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط.

(1993) الوظيفة والبنية. مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. **عكاظ ، الرباط.**

فاسي فهري، عبد القادر (1986) المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة. توبقال، الدار البيضاء.

(1990) البناء الموازي. نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. توبقال، الدار البيضاء.

1997 المعجمية والتوسيط. نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية. المركز الثقافي العربي، بيروت.

- Arnoff, M. (1976) Word Formation in Generative Grammar. Linguistic Inquiry, Monograph 1, MIT Press.
- Brame, M ; (1981) Lexicon Vs Filters, in Hoekstra et al, eds. Lexical Grammar. Foris, dordrecht.
- Bresnan, JK, ed (1982a) The Mental Representation of Grammatical Relations. MIT Press, Cambridge.
- _____ (1982b Polyadicity in Bresnan 1982a, pp. 149-172.
- Carrier-Duncan, J.(1985) Linking of Thematic Roles in Derivationnel Word Formation. Linguistic Inquiry, vol 16, n1, pp. 1-34.
- Chomsky, N (1957) Syntactic structures. Mouton, La have. Tr. Fse. Structures syntaxiques 1969, Le Seuil, Paris.
- _____ (1965) Aspects of the Theory of Syntax. MIT Press . Tr. Fse. Aspects de la syntaxique 1971. Le Seuil, Paris.
- _____ (1967) remarks on Nominalisations, in Chomsky 1972, pp. 73-161.
- _____ (1972) Studies on Semantics in Generative Grammar. Mouton, la Hay. Tr. Fse Questions de 1975, le Seuil, Paris.
- _____ (1981) lectures on Government and Binding. Foris, Dordrecht. Tr.fse du gouvernement et du liage 1991, le Seuil, Paris.
- _____ (1992) A Minimaliste program for Linguistic theory, in Halle, K. et S. keyser, eds. The View from Building 20 Essays in Honour of Sylvain Bromberger. Pp 1-52, MIT Press, Cambridge.
- Culicovel P., Th. Wasow et A. Akmajian, eds (1977) Formal Syntax. Academic Press, New York.
- Dik, S.C (1978) Functionnal Grammar. Foris, Dordrecht.
- Di Sciullo, A. et E. Williams (1987) On the Definition of Word. MIT Press, Cambridge.
- El Akhadar, B. (1988) Lexique arabe, Vers une grammaire . Okad, Rabat.
- Frege, G. (1971, Tr) Ecrits logiques et philosohiques. Le Seuil, Paris.
- Grimshaw, J. (1990) Argument structure. MIT Press, Cambridge, MA.
- Halle, M. (1973) Prolegomena to a Theory of Word Formation. L.I.4, pp3-16.
- Jackendoff, R.S. (1975) Morphological and Semantic Regularities in the Lexicon. Language 51, pp 639-671.

- Katz, J.J. et J.A. Fodor (1963) the Structure of Semantic Theory. Language 39-2 pp. 170-210.
- _____ et P.M. Postal (1964) An Integrated Theory of Linguistic Descriptions. MIT Press.
- Leiber, R . (1980) ON the Organisation of the Lexicon. MIT Press.
- Levin, B. (1985) Lexical Semantics in Review : An Introduction. Lexicon Project Working Papers 1, pp. 1-62.
- Pustejovsky, J. (1992) The Syntax of Event Structure, in B. Levin et S. Pinker eds., Lexical Semantics. CSLI, pp. 47-81.
- Rothstein, S. (1983) The Syntactic Forms of Predication. MIT Press, Cambridge (Ph. D).
- Selkirk, E.O. (1982) The Syntax of Words. MIT Press.
- Stowell, T. (1992 The Role of The Lexicon in Syntactic Tehory in Syntax and Semantics 26. Syntax and Lexicon, Academic Press, pp. 9-20.
- , L. (1959) de syntaxe structurale. Klincksieck, Paris.
- Wasow, T. (1977) Transformations and the Lexicon, in Culicover et al eds. , pp. 327-360.
- Wheshler, S. (1995) The Semantic Basis of Argument Structure. CSLI Publications, Stanford, California.
- Williams, . (1981 Argument Structure and Morphology The Linguistic Review 1, pp81-114.

المصطلح الجغرافي : أي مصطلح لأية جغرافيا؟

ذ. أحمد الطلحي

(باحث في الجغرافيا الحضرية، وفي المدن الإسلامية العتيقة وإنقاذها)

كل علم لا يعتبر علما إلا إذا توفر على الشروط الآتية: الموضوع؛ المنهج؛ وسائل البحث؛ ثم القاموس. هذا القاموس يتكون من المصطلحات المستعملة في هذا العلم؛ وهو يختلف عن المعجم العام الذي يتكون من المخزون الإجمالي لمفردات لغة من اللغات. فالمصطلح كلمة تنتمي إلى المعجم الخاص المستعمل من قبل المختصين في ميدان معرفي محدد. وبالتالي فإن الانتقال من وضع اللفظ أو الكلمة إلى وضع او مستوى المصطلح، هو انتقال من معجم عام إلى معجم خاص.

وأهمية المعجم الخاص تكمن في توحيد المصطلح الذي يعمل على ضمان التفاهم بين الباحثين في الحقل المعرفي الواحد، إذ "لا علم بدون فهم، ولا فهم بدون تذليل عقبة المصطلح" (1)، كما يعمل على ربط الصلات و التواصل بين المشتغلين في مختلف العلوم والمعارف، ذلك لان العلوم تتداخل فيما بينها وترتبط بعلاقات في مواضيع كثيرة، فالعلوم ليست جزيرات معزولة عن بعضها البعض. لذلك وجب الاهتمام بقضية المصطلح، داخل كل علم كما يهتم بقضية المنهج والموضوع، حتى تصبح الدراسة المصطلحية فرعا قائم الذات في كل علم، فضلا عن كونها علما أصبح يفرض نفسه في الساحة العلمية وله باحثوه ومباحثه وتخصصاته

فاللفظ كما هو معلوم، قد يحمل أكثر من دلالة ومفهوم، بانتقاله من حقل معرفي إلى آخر، لذلك وجب تحديد مفهومه وتعريفه تعريفا دقيقا، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني، لم يقبل قوله و لم يرد، حتى نستفسره ونستخلصه، حتى يتبين المعنى ويبقى الكلام في المعاني العقلية، لا في المنازعات اللفظية، فقد قيل، أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء" (2).

1- ما أنجز في المصطلح الجغرافي

ما أنجز في الدراسات و المصنفات المصطلحية الجغرافية في البلاد العربية قليل جدا ولا يكاد يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، حسب علمنا وما وصلنا من إنتاج على الأقل، وهي قسمان هما المشاريع الفردية و المشاريع الجماعية.

أ – المشاريع الفردية

وهي عبارة عن معاجم أنجزت في مشرق الوطن العربي ومغربه، من طرف بعض الباحثين الجغرافيين، ونخص بالذكر:

-يوسف توني المصطلحات الجغرافية، بيروت 1961

- الجامعي فضل الله عبد اللطيف والمحمد بلفقيه المصطلحات الجغرافية، مكتبة أفكار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1977 والطبعة الثانية 1983.

وهذا الصنف من المشاريع (*) جاء بمبادرات فردية لمعالجة مشكل قائم في ذاك التاريخ، هو مشكل تعريب مادة الجغرافيا في المدارس و الجامعات، الذي دخل حيز التنفيذ من دون إنجاز مراجع متخصصة بالعربية.

"ومما يؤسف له أن تعريب هذه المادة أنجز في ظروف سادتها العجلة والارتجال، ذاك أنه غداة قرار تعريبها وجد المعلمون و الأساتذة أنفسهم أمام وضع جديد لم يكونوا قد أعدوا له العدة فهم لا يتوفرون على مراجع عربية موثوق بها، و لا على مصطلحات كافية ومضبوطة تزودهم بها معاجم علمية" (3).

فهذه المبادرات الفردية حدثت في غياب أي عمل جماعي جاد، سواء على مستوى مجموعات بحث كبيرة أو على مستوى هيئات رسمية، بل كانت هناك مطالب من جل الباحثين ومن أصحاب هذه المبادرات الفردية أنفسهم لإنجاز معجم عربي موحد. "إذا كان المكتب الدائم للتعريب للعالم العربي قد أنجز عددا مهما من المعاجم في شتى العلوم فإنه للأسف الشديد لم يتطرق إلى تعريب مصطلحات العلوم الإنسانية التي كان من اللازم الاعتناء

بها كذلك نظرا للدور الخطير الذي تلعبه على مستوى تكوين الفرد و الجماعات كان حريا (لفت) نظر المسؤولين على مستوى العالم العربي كله وذلك بإسناد وضع معجم للجغرافيا إلى الهيئات العلمية الجديرة بالقيام بها أحسن قيام على غرار ما فعلت بالنسبة للمواد العلمية الأخرى" (4) .

هذا المعجم اعتمد أساسا على قاموس الجغرافيا Dictionnaire de la Gographie الذي أعد من طرف الجغرافيين الفرنسيين تحت إدارة P.George بحيث تم البحث عن المقابل العربي اعتمادا على المعاجم اللغوية، لكل المصطلحات الموجودة في هذا العالم الفرنسي، فكانت الحصيلة كبيرة جدا بحيث تجاوز عدد المصطلحات المعربة في هذا الكتاب 14000 مصطلح، لذلك أصبح مرجعا لكل الطلبة و الباحثين في الجغرافيا في المغرب، إلى الآن، بالرغم من النواقص التي تعتريه، و التي يمكن إجمالها في الآتي:

-عدم شرح وتعريف المصطلحات، بالإضافة إلى عدم استعمال أساليب الإيضاح المعروفة في الجغرافيا من : صور شمسية و خرائط و أشكال ورسوم بيانية

- مداخل المعجم هي الكلمات الفرنسية، فهو فرنسي عربي، مما يتعذر معه البحث عن المصطلح الجغرافي العربي و بالتالي مقابله باللغة الفرنسية، وكان من الممكن على الأقل إضافة فهرس للمصطلحات العربية .
- استعمال السوابق Prfixes مستعملة في اللغة الأجنبية من أصل لاتيني لتفادي الكلمات المركبة، وهذا أمر لا أساس له في الـــغة العربية فيما نعلم- فمثلا عوض مصطلح شبه رطب كمقابل لـــ Subhumide ، جاء المعجم بلفظ "شبرطب" مع العلم أن سابقة Sub هي عربية الأصل أي شبه . وهكذا نجد مثلا : حيهوائي Arobie، طينجلادي Anaglaciare جلدحري Eurytherme حيجغرافي Biogographique. الإبقاء على المصطلحات الأجنبية كما هي مثل: طرنزسطور Transistor، الأكاجو Acajou، فلسبار Feldspath...

- استعمال كلمات على انها مصطلحات و لكنها في الحقيقة أسماء للأطعمة والحيوانات، إذ أسماء الأعلام لا تعتبر مصطلحات، فنجد مثلا: الليمون؛ قرعة؛ كلمنتين؛ الزرزور...
- استعمال مصطلحات محلية مثل "المخزن" بمعنى الدولة فنجد Bled makhzan مقابل بلاد المخزن أو أرض الدولة .

والدراسات العميقة و المتخصصة لهذا المعجم ستكشف عن ملاحظات أخرى و دقيقة أكثر .

وفي كل الأحوال تبقى هذه المبادرات فردية ومطلوبة في غياب عمل جماعي ومؤسساتي، ولكن لن تحل المشكلة المصطلحية في هذا الحقل المعرفي حلا شاملا وكاملا، باعتراف أصحاب هذه المبادرات أنفسهم، "نحن على وعي تام بأن معجمنا هذا تتخلله نقائض شتى لأنه مجهود باحثين منفردين لا يتوفران على الخبرة اللغوية الكافية لحل مشاكل الترجمة، وما أكثرها. فوضع معجم مثل هذا يتطلب طاقات وقرائح جميع الجغرافيين لا بالمغرب فحسب، بل في كافة العالم العربي، يساندهم في ذلك لغويون أكفاء " (5).

ب المشاريع الجماعية :

وهي تتمثل في مشروع وحيد هو المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافيا" الذي أنجزه مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم (أليسكو) الموجود مقره بالرباط، و الذي صدر بتونس سنة 1994 في سلسلة المعاجم تحت رقم 9 .

وهو مشروع ضمن مشروع كبير للمنظمة، يتعلق بمسألة التعريب وتوحيد المصطلحات المستعملة في كل علم.

"كمنظمة عربية للتربية و الثقافة و العلوم، فإننا نولي قضية التعريب أهمية قصوى في بعدين أساسيين، أولهما: البعد القومي الحضاري الشامل. فالتعريب لم يكن قط نقلا لمؤلفات أجنبية إلى العربية أو تعريبا لمصطلحات أجنبية فحسب. وإنما هو : رسالة قومية تستهدف استكمال

حلقات الاستقلال الوطني بالقضاء على التبعية الفكرية و السياسية والاقتصادية و الثقافية. فزوال الاستعمار جغرافيا لا يعني زواله ذهنيا وفكريا، بل إن ما نعاني منه اليوم من هيمنة أجنبية فكرية لأشد إيلاما مما كان عليه الوضع إبان وجوده العسكري. فلا بد إذن من أن يشمل التعريب كل مجالات الحياة في الوطن العربي تعبيرا أو تفكيرا

البعد الثاني لمفهوم التعريب الذي تتبناه المنظمة فيتجسد في الميدان الاصطلاحي، حيث تمثل قضية المصطلح إحدى المعضلات الأساسية التي تواجه الفكر العربي قديما وحديثا. إلا أن هذه المعضلة لم تكن في بدايتها الأولى بالحدة ذاتها التي تشهدها اليوم، فالأخذ بالدخيل و المعرب في بدايات النشاط اللغوي (ق2هـ) كان يتم على استحياء وتحت باب الاقتراض اللغوي .. فقد كانت لغتنا تقبل هذه المصطلحات من مركز قوة و ليس من مركز ضعف أو من قبيل الاستلاب الفكري.

إلا أن المشكل قد تعاظم خطره ابتداء من مطلع هذا القرن نظرا لكثرة الاكتشافات العلمية وتفرع العلوم إلى تخصصات شتى، وقد وجدت العربية نفسها إزاء الوضع الزاخر بالمصطلحات المستحدثة عاجزة عن تلبية الحاجة لايجاد المقابلات العربية و المصطلحات الضرورية لمواكبة النشاط العلمي نظريا وتطبيقيا. هذا فضلا عن حالة الجمود التي فرضتها حقب الاستعمار على لغتنا العربية فسلبتها القدرة على النماء و التطور" (6).
والمعجم إنجليزي فرنسي عربي، ويتوفر على فهرسين، فهرس عربي وفهرس فرنسي.

والمنهجية التي اعتمدها مكتب تنسيق التعريب في إعداد هذا المعجم وباقي المشاريع المعجمية، تتلخص في الخطوات الآتية:

- مراسلة جميع الدول العربية من خلال مؤسساتها العلمية والتعليمية المتخصصة في هذا الميدان لموافاة المكتب بما تتداوله من مصطلحات بالإنجليزية و الفرنسية وما لديها من مقابلات عربية في الموضوع نفسه.

- استخراج المكتب للمستعمل من مصطلحات مشروع المعجم من مؤلفات التعليم العام والعالي.
- تنسيق ما تجمع لدى المكتب من المادة المصطلحية ضمن قوائم ثلاثية اللغة
- تكليف خبير بتحضير مسودة مشروع المعجم وخبير آخر بمراجعة وتدقيق مادة المشروع.
- عرض مشروع المعجم مرقونا على الهيئات والمؤسسات المتخصصة لإبداء وجهة نظرها من جديد.
- عقد ندوة تنقيح المعجم و البث في الملاحظات الواردة بشأنه..
- عرض مشروع المعجم، بعد تنقيحه واعتماد ملاحظات الندوة، على المؤسسات المعنية في الوطن العربي.. "(7).

ومن الملاحظات التي يمكن إبداؤها على هذه المنهجية، مايلي: الاقتصار على مراسلة المؤسسات العلمية و التعليمية المتخصصة، بدل تكوين لجن من الباحثين في كل قطر عربي وفي كل فروع الجغرافيا.

- حصر عملية المصطلح الجغرافي في المصطلحات الأجنبية المتداولة في كل قطر مع مقابلها بالعربية، عوض جمع كل المصطلحات، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية.
- الاقتصار على تخريج المصطلحات من المؤلفات المدرسية و الجامعية فقط، وكان من الأولى أن يشمل العمل كل ما ألف في الجغرافيا، في القديم و الحديث، سواء المؤلفات المتخصصة أم الكتب التي أوردت فصولا خاصة بالجغرافيا أو التي توجد بها فقرات أو إشارات جغرافية
- تكليف فقط خبير واحد بتحضير مسودة مشروع المعجم، وآخر لمراجعتها، مع العلم أن مثل هذه المشاريع لا يمكن أن يقوم بها إلا فريق من مستوى عال، خصوصا في علم كالجغرافيا حيث تعدد فروعها وتخصصاتها إلى التباعد كما سنرى.

وبالنسبة للملاحظات الخاصة بمضمون المعجم، فهي كالآتي:

- مدخل المعجم باللغة الإنجليزية، وهناك فقط فهرسين باللغة العربية وباللغة الفرنسية بمعنى أن الأصل هو المصطلح الإنجليزي.

- عدم شرح وتعريف المصطلحات، بالإضافة إلى عدم استعمال أساليب الإيضاح المعروفة.
- تصنيف المصطلحات حسب الحروف الأبجدية في الفهرس العربي فيه خلط كبير، مثلا : مصطلح ترسب جاء في حرف التاء عوض الراء ومصطلح أحياء ورد في حرف ألف عوض الحاء.
- الكثير من المصطلحات بقيت على أصلها الأجنبي مثل، اتروبوسفير Troposphre (طبقة في الغلاف الجوي) : الجيولوجيا (علم طبقات الأرض) الجيومورفولوجيا Gomorphologie جغرافية السطح .
- بعض المصطلحات عبارة عن أعلام كالإسكيمو
- هناك مصطلحات جاءت على شكل جمل مثل : توزيع المدن حسب الحجم؛ عرض السكة الحديدية؛ دراسة زمنية لطبقات الأرض
- بعض الألفاظ ليست مصطلحات أصلا كـــ : الأربعينيات الهوجاء، بعثة جغرافية، داخل المدنية استعمال؛ أصل..
- هناك مصطلحات غير جغرافية كـــ : إنسان نياندرتال؛ اندماج ثقافي
- بعض المصطلحات ورد مقابلها العربي في موضعين وبلفظين مختلفين، مثلا : Ecologie نجدها تعرب في موضع إيكلوجيا وفي موضع آخر علم البيئة.
- هناك مصطلحات هامة ترد منفردة بل جاءت مركبة مع ألفاظ أخرى، فمثلا لا وجود لمصطلح أمية أو أمي، و هناك فقط مصطلح نسبة الأمية.

وعلى العموم، فإن المعجم، بالرغم من الإمكانيات التي سخرت له، والمدة التي استغرقها لكي ينجز، فان حاجة الباحثين ظلت كما كانت تقريبا، فمن الناحية الكمية لم يتعد عدد المصطلحات المصنفة في المعجم 2701 مصطلح أو مادة، أي أقل من خمس ما توصل إليه مجهود بسيط كمعجم الجامعي وبلفقيه مثلا : لذلك فهناك الكثير من المصطلحات غائبة وغير موجودة في هذا المعجم مثل : الترييف، التمدين، جغرافية السطح؛ السكان النشيطون؛ السكان الحضريون؛ المسكن؛ الشباب؛ التركيب العمري والجنسي أو البنية العمرية-الجنسية؛ الحرارة الدنيا؛ الحرارة العليا؛ الحركية السكانية؛ الفئات السوسيو-مهنية؛ الفئات الاجتماعية؛

الفقر؛ جغرافية التخلف؛ السقي الفيضي؛ السقي بالتقطير؛ السقي العصري؛ السقي التقليدي؛ السكن العشوائي؛ السكن الصلب؛ السكن الهش؛ الماء العدواني؛ المياه المالحة؛ المياه العذبة؛ المياه السطحية، المياه الجارية؛ متوسط الحرارة؛ متوسط التساقطات؛ متوسط الدخل الفردي؛ المدينة العتيقة أو الأصلية أو الإسلامية...

لذلك على الباحثين في كل الأقطار العربية، أن يجعلوا هذا المعجم أرضية أولية لا غير، ويعملوا على إضافة ما نقص وتصحيح ما ورد. وهذا العمل تطالب به حتى المؤسسة التي أصدرت هذا المعجم ، ".. يأمل تنسيق التعريب بالرباط أن يتوصل بملاحظات وآراء من أتيحت لهم الفرصة للاطلاع على هذا العمل، للاستفادة منها في طبعات مقبلة" (8).

2- أزمة المصطلح الجغرافي من أزمة الجغرافيا

إن التقصير الكبير في إنتاج معاجم جغرافية عربية موحدة تلبي كل احتياجات الطلبة و الباحثين و المثقفين، راجع إلى عدة أسباب، منها الموضوعي ومنها الذاتي. فالموضوعي يتمثل أساسا في الإرث الثقافي الاستعماري، والتبعية الثقافية و العلمية، بحيث تسود اللغة الإنجليزية و الثقافة الانجلوسكسونية في المشرق العربي؛ و اللغة الفرنسية و الثقافة الفرنكوفونية في المغرب العربي.

أما الذاتي فيكمن في الأزمة التي تعرفها الجغرافيا كعلم، و التي يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل: تعدد المفاهيم؛ وتعدد الفروع و التخصصات؛ وتداخل هذه التخصصات مع علوم أخرى.

وهذه العوامل كلها تجعل المهتم بصفة عامة والمختص بصفة خاصة، يحتار في ماهية الجغرافيا، مما يزيد بالتالي من صعوبة تحديد الجغرافي وتوحيده.

أ- ما هي الجغرافيا

سؤال يطرحه الكثيرون، المختص قبل المهتم أو المثقف. فالجغرافيا عند العامة هي بحسب ما تلقوه من دروس في هذا المجال، في المدارس الابتدائية والإعدادية و الثانوية- المعرفة

بالتضاريس و البحار والمحيطات والأنهار و البحيرات و السدود و الدول ومناخها واقتصادها وعليه فان الجغرافي هو الذي يعرف جيدا: عواصم الدول وحدودها؛ وأطوال الأنهار ومنابعها ومصابها و السدود التي تقع عليها ، وارتفاع الجبال والتلال وامتداد السهول و الهضاب؛ و الخصائص الديمغرافية للتجمعات البشرية؛ و الخصائص المناخية لمختلف المناطق

نعم، كل هذا من الجغرافيا، ولكن لفرع واحد منها هو الجغرافيا الإقليمية، أما الجغرافيا كعلم أو ما يسمى بالجغرافيا فهي دراسة كل هذه القضايا. هذا العلم الذي تطور مفهومه وتوسع وتعدد إلى أن أصبح في الوضعية التي يعيشها الآن.

فمن المفهوم اليوناني Geors Graphos أي صورة الأرض، مرورا بالمفهوم العربي المتمثل في وصف البلدان، وصولا إلى الجغرافيا ذات المدارس و الاتجاهات المتعددة، فهناك : الجغرافيا الوصفية؛ جغرافيا نمط العيش أو الجغرافيا الحتمية؛ الجغرافيا المشهدية L andschaft، الجغرافيا البيئية؛ جغرافية الكثافات البشرية؛ الجغرافيا الحديثة New Geography القائمة على الرياضيات وعلم الإحصاء، الجغرافيا الاجتماعية؛ الجغرافيا النفسانية

وهذا التعدد راجع، من جهة، إلى تعدد الدول التي نشأت فيها الجغرافيا الحديثة، فهناك : الجغرافيا الفرنسية؛ الجغرافيا البريطانية؛ الجغرافيا الالمانية؛ الجغرافيا الأمريكية؛ و الجغرافيا الروسية. ومن جهة ثانية، إلى تعدد المذاهب الفكرية و الفلسفية، فهناك المذهب التطوري و الوضعية، و الوجودية و البنيوية؛ والمثالية؛ والماركسية

هذا التعدد في المدارس و الاتجاهات أدى إلى الاختلاف في تحديد موضوع الجغرافيا، هل هو دراسة الأرض؛ أم دراسة العلاقات بين الإنسان والمجال الطبيعي؛ أم دراسة توزيع وتباين المجالات والأمكنة؟.

وبالتالي، فإن الاختلاف في تحديد موضوع الجغرافيا، أدى إلى اختلاف المناهج وأدوات وأساليب البحث الجغرافي

وبالإضافة إلى تعدد مفاهيم الجغرافيا، هناك تعدد لفروعها وتخصصاتها، فالجغرافيا تنقسم إلى جغرافيا طبيعية وجغرافيا بشرية، والجغرافيا الطبيعية تنقسم إلى أربعة فروع الجيومورفولوجيا (جغرافية السطح)، الهيدرولوجيا (جغرافية الماء)، الجغرافيا المناخية والجغرافيا الحيوية. أما الجغرافيا البشرية فهي تتكون من جغرافيا السكان؛ جغرافيا المدن؛ جغرافيا الأرياف والجغرافيا الاقتصادية.

وكل هذه الفروع الرئيسية، سواء للجغرافيا الطبيعية أو الجغرافية البشرية، تنقسم بدورها إلى عدة فروع فمثلا الجغرافيا الاقتصادية تتكون من الجغرافيا الزراعية؛ الجغرافية الصناعية؛ الجغرافيا التجارية؛ الجغرافيا السياحية؛ جغرافيا النقل و المواصلات

كما أن هذه الفروع والتخصصات ترتبط وتتداخل مع مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية، فجغرافيا السكان لها علاقة بالديمغرافيا (علم السكان)؛ وجغرافيا المدن والأرياف بالتهيئة والتعمير والهندسة المعمارية و المدنية؛ والجغرافيا الاقتصادية لها علاقة بالعلوم الاقتصادية، والجيومورفولوجيا مرتبطة بالجيولوجيا؛ والجغرافيا المناخية بعلم المناخ؛ والجغرافيا الحيوية بالبيولوجيا (علم الأحياء)

والملاحظ أنه كلما زادت التخصصات، ابتعد الجغرافيون عن بعضهم البعض، إلى درجة عدم التفاهم و التواصل بينهم في بعض الأحيان

فأمام هذا التعدد المفاهيمي الكبير، وأمام كثرة التخصصات وتباعدها عن بعضها البعض، و تداخلها مع علوم اخرى، يقف الباحث المختص قبل غيره حائرا، يتساءل عما يكون هذا العلم الذي يسمى جغرافيا. لذلك نجد أن النعوت التي أعطت للجغرافيا تراوحت بين نعتها بملتقى العلوم لانتمائها المزدوج إلى كل من العلوم الطبيعية عبر الجغرافيا الطبيعية و العلوم

الإنسانية عبر الجغرافيا البشرية، وبين نعتها بلقيطة العلوم لأنها تأخذ كل من علم بطرف، حتى أن البعض "أنكر على الجغرافيا صفة العلم، ويعتقد أنها موضوع معرفي، مهتمة تزويد الناس بالثقافة العامة عن العالم وما يحوي من ظواهر عديدة كالبلدان و المدن والأنهار والجبال والهضاب والسهول ونحوه "(9).

وللخروج من هذه الحيرة تم عقد عدد من المؤتمرات الجغرافية الدولية منها المؤتمر الجغرافي الدولي السابع والعشرون في واشنطن سنة 1992 ، الذي خرج بالتعريف الآتي للجغرافيا : "الجغرافيا هي علم المجال والمكان، ويشمل موضوعها الظواهر الطبيعية والبشرية التي تشكل أمكنة العالم وبيئاته.

ويصف الجغرافيون سبب تحول الأمكنة بواسطة النص والخريطة كما يفسرون نشأة هذا التحول محاولين في نفس الوقت الوقوف على دلالتة. وتسعى الجغرافيا باستمرار إلى فهم الخصائص الطبيعية والثقافية للأمكنة ومواقعها الطبيعية على ظهر البسيطة" (10).

إن الحديث عن أزمة الجغرافيا، وهي أمر واقع، لا ينبغي أن ينسينا بعض مزايا الجغرافي والجغرافيا. ففي عصر كثرت فيه العلوم والتخصصات إلى درجة أصبح يصعب على المثقف وحتى بعض الباحثين معرفة أسمائها وحدودها ومواضيعها نجد الجغرافي بتكوينه المتنوع يستطيع التواصل مع الباحثين في مختلف العلوم، بل أصبح في بعض الأحيان يقوم بدور التنسيق بين هؤلاء الباحثين وخصوصا في الدراسات والأبحاث التي تتطلب مشاركة باحثين من مختلف التخصصات Multidisciplinaire لأنه يعرف لغة أغلب العلوم لأنه يستعملها . هذا بالإضافة إلى أهمية التحليل الجغرافي في مثل هذه الدراسات لأنه تحليل شمولي وتأليفي في آن واحد.

ب- ما هو المصطلح الجغرافي؟

انعكست خصوصية الجغرافيا والأزمة الابستيمولوجية التي تعيشها الآن، بالاضافة إلى العوامل الثقافية و السياسية التي تعرفها المنطقة العربية، على وضع وتوحيد المصطلح الجغرافي العربي.

فمن جهة، لا يستطيع عدد قليل من الجغرافيين، فبالأحرى جغرافي واحد أو اثنين، تحديد ووضع كل المصطلحات الجغرافية، لأن كل جغرافي يعرف تخصصه أكثر من التخصصات الجغرافية الأخرى، التي يجهل العديد من مصطلحاتها. ثم إن أغلب المصطلحات المستعملة في أي تخصص من هذه التخصصات، هو في الوقت نفسه من المصطلحات المستعملة في ذاك العلم القريب من هذا التخصص، سواء كان من العلوم الطبيعية أو من العلوم الإنسانية.

أضف إلى ذلك، المصطلحات المستعملة في العلوم المساعدة للجغرافيا كالاحصاء و الرياضيات وعلم الاجتماع

وهكذا، فإن الجغرافي المختص مثلا في الجغرافيا السكانية يجهل الكثير من مصطلحات الجغرافيا الطبيعية وباقي فروع الجغرافيا البشرية، كما أن أغلب المصطلحات في الجغرافيا هي نفسها المستعملة في علم السكان، فهل هذه المصطلحات هي مصطلحات ديمغرافية أم جغرافية؟

ومن جهة ثانية، فإن المصطلحات الجغرافية المستعملة في المشرق العربي، حيث يتم تعريفها من اللغة الإنجليزية، يختلف الكثيرمنها عن تلك المتداولة في المغرب العربي المترجمة من اللغة الفرنسية. بالإضافة إلى استعمال المصطلحات الجغرافية المحلية.

لذلك يجوز لنا أن نقول أي مصطلح لأية جغرافيا؟ فلكل فرع جغرافي مصطلحاته؛ ولكل اتجاه أو مدرسة مصطلحات خاصة؛ ولكل شطر من شطري الوطن العربي مصطلحاته، وقبل كل ذلك أية جغرافيا نقصد أو ما هو هذا العلم الذي يسمى جغرافيا؟.

3- نحو معجم جغرافي عربي موحد جديد

في البداية ينبغي الإشارة إلى أن الحل الجذري لقضية المصطلح الجغرافي عموما مرتبط بحل مشكلة مفهوم الجغرافيا أولا، وبتبيان الحدود الفاصلة بين مختلف فروعها والعلوم القريبة منها، ثانيا.

الإشارة الثانية التي ينبغي التذكير بها، هي عدم البدء من الصفر وبالتالي وجب الانطلاق من حيث انتهى المعجم الحالي، ولذلك، من الأفضل أن يظل مكتب تنسيق التعريب المؤسسة المشرفة على هذا المشروع، لأنه أنسب هيئة عربية لذلك.

والمشروع الذي نقترحه، يتوفر على مواصفات جديدة ومنهجية مغايرة للمعجم الحالي.

أ- مواصفات المعجم المنشود

من أجل مساعدة الباحثين و الطلبة وباقي المثقفين والاستجابة لحاجياتهم في مجال المصطلح الجغرافي، وحرصا على التداول الصحيح لهذا المصطلح، نقترح أن تتوفر في المعجم العربي الموحد المواصفات الآتية:

-أن يكون مدخل المعجم هو المصطلحات العربية، مع وضع مقابل لها بالإنجليزية و الفرنسية، إن وجد.

- أن يكون المصطلح العربي صحيحا من حيث اللغة، والحرص على عدم الإبقاء على المصطلح الأجنبي كما هو في لغته، أي الاكتفاء فقط بكتابته بالحروف العربية. وعدم استعمال المصطلح المحلي.
- أن تكون صياغة المصطلح سواء كان لفظا منفردا أو مركبا، مقبولة اصطلاحا، أي أنها تستجيب لقواعد وضع المصطلح.
- أن يكون المصطلح المقترح صحيحا من الناحية الاصطلاحية، بحيث يطابق اللفظ المختار الدلالة المطلوبة، وأن لا يكون لفظا عاما يستعمل في الكلام العام. وكذلك ليس عبارة عن أسماء وأعلام للأمكنة والأشياء .
- أن تكون كل المصطلحات معرفة ومشروحة، مع استعمال ما أمكن وسائل الإيضاح المعروفة في الجغرافيا مثل : الصور الشمسية؛ والخرائط؛ والأشكال و الرسوم البيانية

بالإضافة إلى تحديد الاختصاص أو الفرع الجغرافي الذي تستعمل فيه هذه المصطلحات، مع تجميع مصطلحات كل فرع في فهرس خاص.

- الحرص ما أمكن على عدم استعمال المصطلحات المتداولة في العلوم الأخرى، وإن كان ولا بد، فيستحسن ذكر الحقل المعرفي الذي تتداول فيه أيضا.
- الحرص ما أمكن كذلك على تفادي استعمال مصطلحات كثيرة لها مدلول واحد.

ب- المنهجية المقترحة لإنجاز المعجم الجديد.

أما المنهجية التي يمكن اعتمادها للوصول إلى معجم موحد مقبول من الجميع بالمواصفات سالفة الذكر فنقترح في مرحلة أولى تبني مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية الذي قدمه معهد الدراسات المصطلحية (11) وعرف به في عدد من المناسبات، منها الأنشطة التي قام بها ومنشوراته، مع العمل على إدخال بعض التغيرات الضرورية عليه بعد عرضه للدراسة والبحث في أكثر من مناسبة وموقع.

وفي مرحلة ثانية العمل على تعريب المصطلحات الأجنبية التي لا وجود لمدلولها فيما جمع من مصطلحات في المعجم التاريخي.

فبالنسبة لمشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية، فهو يمر بثلاث مراحل وتجمع مادته من ثلاثة أصناف من المصادر:

- المرحلة الأولى : مرحلة الجمع ، وفيها يتم التقصي لجميع المصطلحات المعرفة (وغير المعرفة) في جميع المظان، بدءا بالأقدم فالأقدم، و الأغزر مادة فالأغزر، و الأوثق نصا فالأوثق.
- المرحلة الثانية : مرحلة التصنيف، يتم ترتيب جميع ما جمع، حسب كل مصطلح مصطلح.. ترتيبا يمكن أن يفضي في النهاية إلى نسق جميع شروح وتعاريف المصطلح، مذ ظهر أول شرح له، بحسب ما وصل إليه التحري حتى آخر شرح، موثقة محققة، قدر الإمكان.

- المرحلة الثالثة : مرحلة التأليف، وفيها تتم الصورة الكاملة للمعجم رموزا، وترتيبا، وفهارس أو كشافات، بطريقة تيسر لمستعمله نيل المبتغى منه بأقل مجهود

أما أصناف المصادر، فهي:

- الصنف الأول : هو المعاجم الاصطلاحية و اللغوية..
- الصنف الثاني : هو كتب التخصصات..
- الصنف الثالث : بقية مصادر الثقافة العربية، وذاك لطبيعة هذه الثقافة، إذ تتداخل في مصادرها العلوم والمعارف، وقد يوجد في نهر عام منها ما لا يوجد في بحر من بحور التخصص.." (12)

وأضيف إلى الأصناف الثلاثة، صنف آخر، أرى أنه يجوز إقحامه في الصنف الثالث وهو القرآن الكريم والمصنفات المشهورة للحديث النبوي الشريف.

وبالنسبة لتعريب المصطلحات الأجنبية، فيمكن الاقتصار على آخر ما أنتج باللغات الأجنبية من معاجم جغرافية، خصوصا باللغتين الإنجليزية والفرنسية. بحيث يتم تخريج المصطلحات التي لا يوجد لها مقابل في المعجم التاريخي للمصطلحات الجغرافية العربي(13)، والعمل على إيجاد هذا المقابل العربي بالمواصفات المقبولة في القواعد اللغوية والقواعد الاصطلاحية.

وبعد إخراج المعجم الموحد للوجود، لا بد من مراجعته بعد كل مدة زمنية معقولة، لإدخال ما استجد من مصطلحات سواء التي توصل إليها الباحثون العرب أو من الدراسات و الأبحاث الأجنبية.

ج- **الخطوات العملية لإعداد المعجم الجديد :**

لإنجاز معجم جغرافي موحد، بالمواصفات وبالمنهجية التي سبق الحديث عنها، يلزم المرور بعدد من الخطوات والقيام بعدد من الإجراءات، يمكن اختصارها في الآتي:

-وضع لوائح مختلف المصادر العربية بأصنافها الأربعة تكون نتيجة مسح شامل لكل الخزانات والمكتبات الموجودة في الوطن العربي وخارجه، سواء تعلق الأمر بالمخطوط أم بالمطبوع.

- تخريج المصطلح الجغرافي العربي من مختلف المصادر المحصية وتعريفها وشرحها ووضع المقابل الأجنبي لها.
- تخريج المصطلحات الجغرافية من المعاجم الجغرافية الأجنبية، التي لا وجود لها في المصادر العربية.
- تعريب هذه المصطلحات الجغرافية الأجنبية وفق القواعد اللغوية والاصطلاحية.
- جمع وتصنيف وترتيب كل المصطلحات المحصل عليها سواء من المصادر العربية أو المعاجم الأجنبية، و الخروج من كل ذلك بمسودة مشروع المعجم.
- مراجعة مسودة المشروع، مراجعة لغوية واصطلاحية، بالاستعانة بالمختصين في علوم اللغة العربية عامة وعلم المصطلح خاصة.
- عرض مشروع المعجم للمناقشة والدراسة على أوسع نطاق.
- التنقيح الأخير للمشروع على ضوء الملاحظات التي تم تسجيلها عند عرضه للدراسة والمناقشة.

ولنجاح كل هذه العمليات، ينبغي إشراك جميع الباحثين الجغرافيين في كل الوطن العربي، كل حسب تخصصه وحسب مستواه. وذلك ضمن الهيكلة الآتية :

- لجن جهوية أو محلية متخصصة، بحسب عدد فروع الجغرافيا، تضم في عضويتها قاعدة الباحثين المشاركين في المشروع، يكون مقرها هو شعب الجغرافيا في كل الجامعات العربية. على أن المقصود بالباحثين هنا ليس الأساتذة الجامعيين، بل حتى أولئك الذين يعملون في مؤسسات عمومية أو خاصة، ولهم أبحاث جغرافية في إطار الدراسة أو في أي إطار آخر (14).
- لجن وطنية متخصصة أيضا في كل قطر عربي، تتكون من صفوة الباحثين المقتدرين في كل فرع من فروع الجغرافيا، بالإضافة إلى رؤساء اللجن الجهوية أو المحلية.
- لجن عربية متخصصة، تتكون أيضا من صفوة الباحثين المقتدرين في كل فرع من فروع الجغرافيا في الوطن العربي، بالإضافة إلى رؤساء اللجن الوطنية وعدد من المختصين في علوم اللغة والمصطلح الذين يتم تعيينهم من طرف لجنة التنسيق المتابعة.

- لجنة التنسيق والمتابعة وأعضاؤها يتكونون من رؤساء وبعض أعضاء اللجن العربية المتخصصة، وهي المشرفة على المشروع جملة، من أوله إلى آخره، كما تتكلف بتنظيم عمليات مراجعة المعجم بعد إصداره.

وكل عمليات إنجاز هذا المشروع تتم صعودا ونزولا ولعدة مرات عبر هذه اللجن.

4- نبذة عن مجهود فردي في إطار المشروع المقترح

اقتناعا بمشروع توحيد المصطلح الجغرافي العربي، وفق قواعد علمية صحيحة، بالمنهجية والمواصفات التي طرحتها في المشروع المقترح، بدأت بشكل فردي بمجهود أولي في هذا المشروع، وبالضبط ما يهم المرحلة الأولى منه، أي مرحلة جمع المصطلحات الجغرافية من المصادر العربية من الصنف الأول المتمثل في القرآن الكريم والمصنفات الحديثة . بحيث قمت بتخريج المصطلحات الجغرافية من القرآن الكريم ومن صحيح الإمام البخاري. فكانت الحصيلة الأولية هي حوالي 750 مصطلح من القرآن الكريم و 410 مصطلح من صحيح البخاري.

وعند مقابلة هذه المصطلحات التي توجد في المعجم الجغرافي الموحد الحالي وجدت أن عددا كبيرا غير موجود في هذا المعجم، والبعض منها غير متداول في البحث الجغرافي عموما.

وهذه بعض النماذج :

- الأرض الصلد : الأرض الصلبة
- الأكل : ثمر الشجرة
- انبجاس الماء : انفجاره.
- البدن : البقر والنوق المسمنة
- ثجاج : ماء ثجاج أو مطر ثجاج، شديد الانصباب
- الثرى : الندى، التراب الندي
- الجب : البئر العميقة
- جنة، جنات، جنان : الحدائق والبساتين

- الاحقاف : ما اعوج من الرمل واستطال
- الزمهرير : شدة البرد
- الصرح : القصر، كل بناء عال
- الطلع : ما يبدو من ثمرة النخل في أول ظهورها
- الطود : الجبل العظيم
- العرم : المطر الشديد
- الغثاء : البالي من ورق الشجر المخالط زبد السيل.
- المطر الغدق : الذي كثر قطره
- القضب : كل شجرة طالت واسترسلت أغصانها، الاغصان المقطوعة
- القطمير : القشرة الرقيقة بين النواة والتمرة
- قواعد البيت : أسسه
- رحيق : ضرب من الطيب
- رخاء : الريح اللينة التي لا تحرك شيئا
- الرس : البئر القديمة، المعدن
- الاملاق : الفقر الشديد
- النقع : الغبار
- الهباء : الغبار
- الهشيم : النبات اليابس المتكسر
- الوصيد : الكهف
- اليقطين : ما لا ساق له من النبات كالقرع المستدير

الهوامش :

1) الشاهد البوشيخي : ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الاسلامية ج 1 ص 18 الرباط 1996

2) مناهج السنة النبوية لابن تيمة المجلد الأول ج 1 ص 182

3) الجامعي فضل الله عبد اللطيف واحمد بلفقيه : المصطلحات الجغرافية، مكتبة أفكار الدار البيضاء 1983 بدون رقم الصفحة (مقدمة الكتاب)

4) الجامعي وبلفقيه ن، م، بدون ص

6) مكتب تنسيق التعريب الموحد لمصطلحات الجغرافيا تونس 1994 ص 6-7

7) مكتب تنسيق التعريب ن.م.ص 9-10

8) مكتب تنسيق التعريب ن.م.ص 11

9) الفرا محمد علي : دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والمدارس والابحاث الحديثة في البحث الجغرافي- دراسات جغرافية (نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية)، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية أكتوبر 1980 ص 5

10) بلفقيه احمد : الجغرافيا ، القول عنها والقول فيها . 1 البحث عن الهوية النشر العربي الإفريقي، الرباط 1991 ص 18

11) معهد الدراسات المصطلحية معهد يوجد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس ويشرف عليه الدكتور الشاهد البوشيخي .

12) الشاهد البوشيخي : ورقة عن مشروع المعجم التاريخي، غير منشورة.

*) تم الاقتصار على دراسة كتاب الجامعي وبلفقيه، لأنه متأخر عن الأول، ولأنه استفاد من الأول، ولأن الأول اقتصر على صطلحات الجغرافيا الطبيعية فقط بينما الثاني اهتم بجميع مصطلحات فروع الجغرافيا

*) المعجم التاريخي للمصطلحات العربية ستكون من المعاجم المتخصصة

*) وهم الذين أصبحوا يشكلون أغلبية الباحثين الجغرافيين في المغرب، نظرا لازمة التوظيف خصوصا في الجامعات.

هل بأسلمة المصطلح الاقتصادي نبني الاقتصاد الإسلامي؟

ذ. علي يوعلا

كلية الحقوق فاس

لا جدال في أن الاقتصاد الإسلامي في صيغه المعاصرة جاء إلى الوجود وما من حيز فكري يعتبر مجالا لنموه الطبيعي إلا وقد شغله الاقتصاد الليبرالي أو الاقتصاد الاشتراكي أو بمقدار ما فقه المعاملات.

وباستثناء بعض المحاولات التأسيسية الجادة لم يسلم ما كتب فيه أو طبق منه من وقوعه في أحضان أحد هذه الفضاءات الثلاثة، لذا غدا وصف الاقتصاد بالإسلامي يتصرف إلى أسلمة نظريات ومعارف متداولة وإلى أسلمة واقع قائم نشأ ضدا على المقومات الإسلامية، ولذلك اعتمد -في بلورة ما تم إنجازه على هذا المستوى أو ذاك- على منهج "الاستيراد" لمصطلحاته وآلياته وطرق تحليله واختيار مواضعه وقضاياه لا على منهج بنائها من الداخل، وكان في ذلك مضيعة لفرص إسهام المنشغلين بهذا التخصص في:

التمكن من الاستيعاب الحقيقي لرهان التحرر والاستقلال من قبضة الاستعمار .

إدراك خطورة التساهل مع استعمال المصطلح المستورد.

بلورة المصطلح الاقتصادي الإسلامي المتميز بمقوماته ومآلاته.

تنمية الوعي بضرورة إحداث القفزة النوعية في اتجاه التأصيل المنهجي والعلمي للاقتصاد الإسلامي وبلورة مصطلحه من الداخل.

ذلك ما نحاول استعراضه بإذن الله عز وجل على وجه الاختصار والاستعجال دون الالتزام بالاستشهاد والتوثيق إلا ما تيسر منها نظرا لضيق الوقت المتاح لإنجاز هذه الورقة وبالله التوفيق.

أولا: رهان التحرر من قيضة الآخر:

إن المتتبع لمادة الاقتصاد الإسلامي في صيغها المعاصرة المختلفة يجدها قائمة على خلفية واحدة هي خلفية التنازع بين مرجعيتين: المرجعية الإسلامية والمرجعية الحداثية، ولا يكاد يخلو من هذه الثنائية أي اتجاه من الاتجاهات العلمية أو الفكرية أو العملية.

ومن الثمار المبكرة لهذا التنازع ما فرضته المراحل الأولى من تاريخ محاولات إثبات الذات في مواجهة الإلحاق الكلي بالحضارة المنتصرة باعتبار أنها هي الحداثة، وأن ما لديها هو الأعلى وأن ما لدى الآخر هو الأدنى، وأن لا مناص من أجل التخلص من التخلف والتقهقر إلا طريقا واحدا هو طريق الذوبان حسا ومعنى في الحداثة كما هي أي الحداثة المعبرة عن كل منتوج حسنه الإنسان المتمركز ذاتيا حول عطاءات أوروبا قديمها وحديثها.

لذا جاء ميلاد الاقتصاد الإسلامي الحديث محاولة لصد هذا الإدعاء، وجاءت إنجازاته في غالبيتها العظمى قائمة على منهج الأسلمة: أسلمة المعرفة الاقتصادية المتواضع عليها، وأسلمة مناهج التدريس، وأسلمة التطبيقات العملية الجزئية، ولم يستطع أهله إلى الآن أن يضمنوا له القاعدة المعرفية الصلبة المميزة لهيكله، المتمركزة ذاتيا على منطلقاته المستوعبة للنظرة القرآنية إلى الوجود، المستبطنة لمقاصد الشارع في ثنايا كل ما تقبل انتماءه إليها، الموحدة لمنهجيته، المصقلة لمصطلحه، الضابطة لقضاياه، المحددة للتعاريج والمستويات الفاصلة، الموصلة داخليا بينه كتخصص قائم الذات وبقية التخصصات المقعدة لمرجعيته أو المشاركة له فيها، وخارجيا بينه وبين بقية المعارف الإنسانية المتفردة بمرجعيتها الخاصة بها بما في ذلك المعارف الاقتصادية.

وفي غياب هذا المطلب الضروري الذي هو شرط وجود أي مشروع معرفي شامل يرمي إلى الانطلاق من الذات وإثبات الهدية والانعتاق من عقدة التقليد والمحاكاة، يظل كسب رهان التحرر والاستقلال الحقيقيين أمرا مستحيلا إن على مستوى الوجدان أو السلوك أو المعرفة أو الواقع، وفي ظل هذا الغياب المزدوج لم يبرح المعاصرون، ممن أدلوا بدلوهم في عملية تطوير الاقتصاد الإسلامي، يعاودون الكرة بعد الكرة في ما مضى من أيام الصراع الاديولوجي الليبرالي

الماركسي إما انتحال الاقتصاد الليبرالي اقتصادا إسلاميا، وإما انتحال الاقتصاد الاشتراكي اقتصادا إسلاميا وفي أواخرها وما بعدها تحولت العملية إلى "تفقيه" الاقتصاد أو إلى "تقصيد" الفقه، وإذا ما استثنينا المحاولات النادرة الساعية إلى استنباط الاقتصاد الإسلامي من أصوله بمنهجه ومصطلحه تبقى السمة العامة لمنجزاته المعاصرة هي أسلمته بالانتحال أو التوفيق أو التلفيق أو الإيواء أو التجنيس تصريفا للنصوص الشرعية على المعاني الظاهرة للألفاظ وإهمالا لمضامينها كمصطلحات كاملة الانتماء إلى بيئتها التي أوجدتها على مقاس غاية محددة المدى والمستوى تارة، أو دمجا للمباحث الاقتصادية في الفقه أو المباحث الفقهية في الاقتصاد من أجل معرفة الحكم الشرعي في القضايا محل الدراسة تارة وإما نقلا وافيا للنظريات الاقتصادية كما هي متداولة بين أهل منظومتها الأصلية وتوطيئها ضمن مباحث الاقتصاد الإسلامي وكأنها جزء منه تارة أخرى.

وعلى الرغم من هذا التعدد في أساليب "استيراد" مواد أسلمة الاقتصاد واستيراد وصفات بنائها، فإنه يجمع بين هذا الشتات في التوجه والاتجاه خصوصيات ليس أقلها:

التجزيء في طرح القضايا باعتبار أن كل واحدة مستقلة بذاتها لا ينظمها ضابط يحدد مكانها كجزء في قضية كبرى مصنفة منهجيا في تخصص دقيق أو نظرية فرعية في ارتباط بيّن ودقيق مع بقية تخصصات وفروع الحقل المعرفي الشامل الذي هو الاقتصاد الإسلامي بهياكله المختلفة.

عدم الاكتراث، إذا ما استثنينا بعض التنبيهات المحدودة جدا في آثارها، بحمولات المصطلح المعرفية والعقدية والتاريخية والإجرائية، واعتمادها كما أنجزت في موطنا ثم الابحار بها كما اتفق من مجال إلى مجال أو من منظومة إلى منظومة.

عدم الربط بين منطلقات الاقتصاد الإسلامي المقررة ضمنا أو صراحة وما تستلزمه من نتائج منطقية ملزمة منطقية ملزمة تربط فيما بينها حلقات تحليلية من جنسها منبعا ومصبا: منبعا من حيث هي مسلماتها الحقيقية المقررة عقيدة لا افتراضا، ومصبا من حيث هي غاية تمرتها بترتيب المعرفة الاقتصادية وأيلولة مضامينها السلوكية والعملية على مقتضى مراد الله في تسخير الكون

للإنسان واستخلافه فيه بالكشف عن السنن النفسية والاجتماعية والآليات الاقتصادية اللازمة لخدمتها في انسجام تام مع السنن الكونية التي هي من جنسها.

عدم إدارة البناء المعرفي للاقتصاد الإسلامي على هاجس التدقيق في إيجاد المصطلح اللازم لهذا الربط المفترض اعتقادا وموضوعا تصورا وحقيقة، شكلا ومضمونا، إيحاء ودلالة، منطوقا ومفهوما، محلا وفضاء، بنية وعلاقة، مكانا وزمانا، واقعا وتجديدا، وضعا ووظيفة، تصنيفا وانتماءا

وليس خاف على أحدنا ما لهذه الثنائيات من آثار على هذا البناء سواء تعلق الأمر بسماته الكلية أو الجزئية أو بمناهجه الشاملة أو الفرعية أو بتحليلاته المجملة أو المفصلة أو بنتائجه العاجلة أو الآجلة.

ثانيا : سقف منهج الأسلمة هو الدفاع عن الذات.

ا ـ منهج الأسلمة "المضمرة"

إن أسلمة المصطلح الاقتصادي كسبيل إلى ربط حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية أو أجزاء منها بماضيها عملية ظهرت إلى الوجود في أشكال متباينة قبل أن يستوعبها مصطلح الأسلمة ذاته بل وقبل أن يوجد ويشاع استعماله كما هو متداول الآن.

وتولي مهمة الوقوف ضد الطمس الكلي للهوية الإسلامية أو العربية تقاسمهما الكثير من التيارات ظل لردح من الزمن التيار الداعي صراحة إلى الارتباط بالمرجعية الإسلامية يمثل أقلية بدون غطاء رسمي كما هو متوفر للتيارات الأخرى، وتباينها لا يمنع من اعتبار منهج كل واحد منها منهجا من مناهج إثبات الذات سواء تعلق الأمر:

بالاشتراكية العربية.

أو بالاشتراكية الإسلامية.

أو بالليبرالية المشذبة!!

بالإضافة إلى الأطروحات التربوية الجزئية كالتي تنظر إلى الضريبة على أنها هي الزكاة وإلى الفائدة على أنها ليست من الربا المحرم وهكذا وباستعراض طرق التحليل الاقتصادي في إطار كل نزعة

من هذه النزعات يتبين لنا أن أسلمة المصطلح الاقتصادي لم يكن أبدا هاجسا من ضمن الهواجس التي تتصدر بؤرة اهتمامات أصحابها، وما كان من اهتمام به إنما يتدرج ضمن ما يوفره من خدمة لإثبات حضور الأمة في الحياة المعاصرة بشكل من الأشكال حتى ولو كان ذلك على حساب المبادئ الكلية المفضي انتهاء إلى ذهاب الهوية الحقيقة والكيان الحق، ومن أجل ذلك استعملوه مجتثا من أصوله كوسيلة من وسائل الدفاع عن المكتسبات إما بجعل المصطلح الأصيل مطواعا لكل قناعة يدافع عنها هذا الفريق أو ذاك، والمعول عليه في ذلك تأويل النصوص الشرعية أو التاريخية لخدمة هذا الغرض أو ذاك، وإما باستيراد الأوعية الكبرى للنظم الرأسمالية أو الاشتراكية وتضمينها المفاهيم الإسلامية، كل بحسب اختياره، في الملكية والحرية الاقتصادية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية وفي العدالة وتوزيع الثروة، وفي السوق والتسيير والاحتكار وهكذا، لينتهي كل طرف إلى إقرار النتيجة التي يريدها فيعلن هذا أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي ويعلن ذاك أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد اشتراكي، ويعلن كل منهما أنه أقوى من خصمه في التوفيق بين الأصالة والمعاصرة في إطار الولاء للمعسكر الذي ينحاز إليه.

وهذا أقصى ما يمكن أن يؤدي إليه هذا النوع من مناهج إنتاج المعرفة الاقتصادية وذلك لسببين مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطا عضويا؛ الأول يتمثل في كونها مناهج تبريرية لواقع لا يعكس الرغبة الحقيقية لشعوب العالم الإسلامي التي سلبت حقها في المشاركة في صنع القرار وفي تقرير مصيرها والتعبير عن اختياراتها، وحرمت من التربية على الإسلام الذي يمثل محتوى وجدانها. وأبعدت من حياتها العلوم الشرعية التي تمثل الامتداد الطبيعي لذاكرتها التاريخية، وهي على ذلك مناهج ردود أفعال لا مناهج إحداث أفعال استجابة للحاجات النابعة من داخل ذات الأمة نفسها. والثاني يتمثل في الجمع بين متناقضين يستحيل الجمع بينهما إذ لا حيز يتسع لأحدهما بمعية الآخر بل كل منهما يطرد الآخر؛ تلك هي أحوال المرجعية الإسلامية في مقابل المرجعية الماركسية أو في مقابل المرجعية الليبرالية! إذ تعكس كل واحدة منها النظرة الخاصة بها إلى الوجود، وتظل مبثوثة في فحوى أي مصطلح من مصطلحاتها كيفما كان مستواه النظري أو الإجرائي ويترتب

على ذلك أن المصطلحات "المؤسلمة" على النحو الذي رأيناه تظل مصطلحات بلا هوية حقيقية: مشبوهة النسب وبحثة التأصيل لا هي إسلامية ولا ماركسية ولا ليبرالية بالمعنى العلمي الدقيق.

ب **مناهج الأسلمة الصريحة:**

لقد استنفذت المناهج التوفيقية بين الأصالة والمعاصرة من طاقات الأمة الشيء الكثير دون أن نصل بها إلى الوعود التي قطعتها على نفسها وغدت بلا مناصر لا يحسن ذكرها إلا من أجل أخذ العبرة من أخطائها، وإذ عاش بعدها منهج الأسلمة الصريحة على الرغم من المشاركة معها في الدفاع عن الذات وفي التوفيق بين الأصالة والمعاصرة فلأنه يختلف عنها في شيء واحد، ألا وهو التمسك بالمرجعية الإسلامية في تناول المعارف الحديثة والنبذ المبدئي لأي ولاء خارج عنها، واكتسبت بذلك مقدارا من المناعة الذاتية ضد عدوى الانهيار التي أصابت غيره وأصبحت المواجهة لا تجمع إلا بينه وبين المعرفة الاقتصادية الليبرالية، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي نعنيه بالمرجعية الإسلامية؟ إن من بين الركائز التي تتكون منها مرجعية الأسلمة نجد العناصر التالية:

1 اتخاذ النظرة الإسلامية إلى الوجود قاعدة أساسية لمختلف العلوم عامة والعلوم السلوكية خاصة وضمنها تندرج المعرفة الاقتصادية.

2 اعتبار الوحي المصدر الأساسي الذي تقوم عليه المعارف أي أن أول العلم هو العلم الذي أخبر به الله، وهو العلم المفيد للبشر في الدارين، وثاني العلم هو ما يستطيع الإنسان أن يستنبطه من سنن الله في النفس والاجتماع والكون، وثالث العلم ما يستطيع الإنسان أن يحوله من بين ما بث الله من مخلوقات وسنن في الكون إلى ما يمكن الانتفاع به في إطار المباح وذلك هو مجال التقنيات والسلوكات.

3 اليقين بأن مهمة أول العلم هي هداية ما سواه من العلوم وتطبيقاتها إلى التي هي أقوم كي لا تكون وبالا على الإنسان حالا ومآلا بمعنى أن التسديد القبلي لا يحار العقل في سعيه نحو الاكتشاف والاختراع يقود الباحث نحو الصواب كي يتعلم بأقل ما يمكن من التكاليف، وإلا فإن

تعلمه من طريق الخطأ قد يكلفه الكثير بل قد يلحق الدمار بالبشر المكرم أو بالكائنات الحية أو بالمحيط البيئي أو بكل ذلك في آن واحد.

4 الاستنارة بهدي الوحي كما تنص عليها القاعدة السابقة تكون أشد وضوحا والتصاقا بالعلوم السلوكية والتقنية لاشتماله أحيانا على بيان لا يترك للعقل حيزا للخوض فيها إلا من باب التدبر والتفكر في أسرار قضاء الله وقدره وليس له أن يتخطاها ولاشتماله أحيانا أخرى، -وهي الأكثر عددا على الإطلاق- على توجيهات عامة لأنماط المشاريع المجتمعية الخادمة لمصلحة الإنسان في الحال وفي المآل.

إن الاعتماد على هذه القواعد وعلى ما تتضمنه من تفاصيل في إيجاد الاقتصاد الإسلامي شرط لازم للانطلاقة السليمة في إرساء هذا الاقتصاد على أسسه ودعائمه وفك الارتباط فيما بينه وبين الاقتصاد الليبرالي من جهة وبينه وبين الفقه من جهة أخرى، الارتباط الذي يحول دون الوصول به إلى درجة ما من درجات النضج والاستقلال بذاته، إلا أنه شرط غير كاف لأن الأسلمة حددت سقف غايتها في تحويل ما هو متداول أو موروث من وضع إلى وضع آخر لا إلى إبداع جديد، وهذه هي خصيصة كل المناهج التوفيقية بين الأصالة والحداثة.

ويتضح ذلك جليا إذا ما تتبعنا كيفية التعامل مع المصطلح الاقتصادي من خلال طرق أسلمة المعرفة.

ثالثا: وضع المصطلح الاقتصادي من خلال أسلمة

إن الكتابات والمناهج التعليمية والممارسات العملية المنسوبة إلى الاقتصاد الإسلامي الحديث هي المجالات التي تنبع منها وتتطور فيها مصطلحاته، وهذه المصطلحات قل من يعيرها مقدارا من الدراسة والدراية قبل استعمالها من قبل ممارسيها، وبذلك يصبح لزاما على من يريد إدراك نظرتهم إليها وتصور استعمالهم لها أن يستنبطهما مما هو رائج في تلك المجالات، ومن بين النماذج الممثلة لهذه النظرات والتصورات نذكر الآتي:

1 – نموذج "إعلان المبادئ"

يعتبر أنصار هذا النموذج أن المصطلح الاقتصادي تتم أسلمته بالنص ابتداء على المبادئ الإسلامية التي يندرج ضمنها لا ببنيته المصطحبة لهذه المبادئ ضمن دلالاته، وتعم هذه النظرة إلى تأصيل المصطلح على هذا النحو الكتابات التي تورد في مستهل حديثها الكلام على مبادئ التسخير والاستخلاف وتلازم ثنائية المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية إلخ، وبعد ذلك نفقد أثرها في التحليل لأن ذلك يتطلب استحداث مصطلحات تناسبها وتجاوز آفاق التبرير والفتوى إلى بلورة النموذج الأصيل كما تقتضيه مقومات التصور الإسلامي لما يجب أن يكون عليه الوجود الإنساني، وبذلك فقط يتخطى مصطلح الاقتصاد الإسلامي من خطاب الأمة إلى خطاب الإنسانية وهو ما ينسجم مع الطبيعة العالمية لرسالة الإسلام، وعدول منهج الأسلمة عن هذين الطلبين إلى استحضار المصطلحات الجاهزة من النظريات التقليدية أو من الفقه أو من التراث إنما يجعله ينتج خطابا عديم الربط بينه وبين مقومات وغايات الاقتصاد الإسلامي وبذلك لا يسلم منه شيء إذا مع عرض على خبرة التدقيق العلمي الصحيح.

2 نموذج الاستشهاد.

يذهب هذا الاتجاه إلى أن أسلمة المصطلح الاقتصادي تتحقق متى توفرت له نصوص من القرآن والسنة تشهد له ومتى كان خاضعا لمنهج الفقه في استنباط الأحكام من قياس واستصحاب ومصلحة مرسلة وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى وصف الاقتصاد بالإسلامي لأن العلم لا يحتاج إلى النسب، وعلى ذلك تكون مصطلحاته محايدة مبرأة من أي محتوى قيمي تأخذ موقعها طبيعيا في حياة المسلمين لمجرد أن يجيزها المنهج الفقهي في إنتاج الحكم.

ولا يشك أحد ممن لهم دراية بعلم الاقتصاد أن مثل هذه القراءة للمصطلح إنما هي قراءة ساذجة للغاية فهي تنفي أهم مضامينه التي تحفظ له خصوصياته كمصطلح بدلالاته القيمية والمذهبية والتاريخية وهي الدلالات التي تحفظ التجانس بين المصطلحات المنتمية إلى مستوى واحد من التحليل والتي يبرز التمايز من خلالها بين فضاء انتماءها وفضاء انتماء غيرها، ولولا هذه الدلالات

لما تعددت الرؤى داخل المدرسة الواحدة ولما تعددت المدارس داخل الاتجاه الواحد ولما تعددت الاتجاهات داخل المنظومة الواحدة ولما تعددت المنظومات على وجه الكوكب الأرضي الواحد ولما بقي معنى لتعدد الشعوب والقبائل ولتعدد الحضارات والانتماءات ولا لتعدد مستويات الرقي والانحطاط ولا لتعدد قراءات ذلك كله.

ولا يستقيم جعل الاقتصاد الإسلامي اسما آخر للفقه إلا بإفراغ المصطلح الاقتصادي من هذه المضامين من أجل تذويبها في المصطلح الفقهي كذلك لا منطقا ولا واقعا وتلك قضية منهجية تحتاج إلى تدقيق وتفصيل لا تسعهما هذه الورقة.

3 نموذج التجنيس:

يذهب الباحث في هذا النموذج إلى أسلمة الاقتصاد بإدخال المصطلحات الإسلامية إلى النماذج الرياضية كما هي مداولة في النظرية الليبرالية، ويعتبر أن النتائج المترتبة على الدمج هي نتائج تلك المصطلحات فيتوهم أن النموذج الأصلي تخلى عن ليبراليته وأخذ جنسية الاقتصاد الإسلامي.

هذه الصورة تصدق بالضبط على النماذج الكيترية ونماذج مدرسة كمبردج التي أقحمت فيها الزكاة أو الإنفاق وتشمل ميادين تحديد الدخل القومي والاستثمار والادخار والتوزيع الوظيفي والنقود ومفاهيم المضاعف والمعجل وغيرها.

وتنتهي العملية إلى اعتبار أن كل ما أعيدت صياغته من نماذج بعد إضافة أحد هذين المصطلحين أو هما معا مؤصل إسلاميا بالكامل! وبالتالي يتم ترويج هذه النماذج على أنها إنجازات عظيمة للاقتصاد الإسلامي بل غدت معتمدة في مقررات الدراسات الجامعية على أنها كذلك ولا نحتاج إلى كثير عناء لإثبات أن هذا المنحى أشد ما يكون بعده من التعبير الصادق عن حقيقة الاقتصاد الإسلامي، وأنه في أحسن الأحوال لا يعدو أن يكون مسلكا من مسالك إعادة إنتاج النماذج الرأسمالية مع تعديلات بسيطة في عدد المتغيرات وعدد المعادلات دون أن يكون لذلك تأثير يذكر في هياكلها وحقائقها، إذ من جهة لا تستقبل هذه النماذج من الزكاة والإنفاق على أنهما نظم متشعبة في هياكلها ومحكمة في بنائها ومكتملة في أسسها ومنطقها ومتكاملة مع غيرها من هياكل

النظم الإسلامية في التوزيع بل تستقبلهما كمعاملين تقنيين لا غير، ومن جهة أخرى تبقى هذه النماذج محملة على الدوام مقتضيات العناصر المحددة لإيجادها مستنبطة لآليات تتناسب مع المؤهلات العقدية والمؤسسية والفكرية والمادية الخاصة بالمجتمعات التي وضعت لأجلها.

من هذا التناقض يتضح أن النتائج الناجمة عن الصيغ المعدلة لتلك النماذج لا تختلف عن مثيلاتها الناجمة عن الصيغ الأصلية لها، ولذلك لا يصح من تجنيس الاقتصاد الإسلامي وبالتالي تجنيس مصطلحاته إلا اسما على غير مسمى أو دليلا بلا مدلول.

4 _ نماذج مؤسسات الأسلمة

تتولى مؤسسات علمية وعملية مهمة أسلمة المعرفة الاقتصادية ومن خلالها تؤسلم المصطلح إما باعتباره إسلاميا بالجلية كما هو متداول في كتب التراث وإما باعتباره محايدا كما هو متداول في الاقتصاد الليبرالي وإما بالاستشهاد له أو عليه بالنصوص الشرعية إذا كان من المصطلحات غير المحايدة، والمؤسسات المعنية التي تشير إلى تجربتها في هذا الباب هي المعهد العالمي للفكر الإسلامي وكليات الاقتصاد الإسلامي ومؤسسات قطاع الأعمال.

ا - خطة المعهد العالمي للفكر الإسلامي في أسلمة المصطلح الاقتصادي تعتمد خطة أسلمة المعرفة[1] التي سطر برنامجها المعد على مبدأين أساسين يعكسان إلى حد بعيد هاجس التوفيق بين الأصالة والمعاصرة وذلك بضم ما هو قديم وأصيل إلى ما هو حديث ووافد. والمبدآن هما:

المبدأ الأول هو: التمكن من أحدث ما ألف في العلوم الحديثة.

والمبدأ الثاني هو: التمكين مما في كتب التراث من معارف بجعله في متناول المختصين الذين لا يقدرون على التعامل معه مباشرة[2].

وترجمة نظرية أسلمة المعرفة في الميدان الاقتصادي تأتي وفية تمام الوفاء لهذين المبدأين لما عرف خبراء المعهد الاقتصاديأنه "ما ورد في التفسير الاقتصادي لآيات القرآن والسنة النبوية وكتب التراث، وربط ذلك بالمعرفة الاقتصادية المعاصرة أو بالواقع المعيش[3]، بل إن هذه النظرة هي التي طبقها من أوكل إليهم المعهد مهمة إنجاز معجم المصطلحات الاقتصادية تحت عنوان:

"مصطلحات الفقه المالي المعاصر. ذلك ما نقرأه في مقدمته بالحرف: "وهذا الجهد هو خطوة في طريق التأصيل الإسلامي للمعرفة يبين كيفية دراسة النص الشرعي بأصوله المرعية ليستنبط منها الإجراءات التي تصلح في التطبيق في العصر ودراسة العصر لبيان كيفية تهيئته لإيقاع الأوامر والنواهي، فيتم بذلك تفاعل بين اتجاه النص العصر، واتجاه العصر النص بما يحقق التأصيل المؤدي لبناء حضارة جديدة "[4] .

وأما ما يراد من المصطلح المؤصل على هذا المنوال أن يحققه من مقاصد فيكمن في فض النزاع بين "الأصيل" و"الدخيل" وهما ثنائيتان يجب دمج كل مقابل في مقابله لتلتئم مقومات المصطلح في الاقتصاد الإسلامي فيصير حيا يرزق في الأذهان وفي الأعمال، وهذه الفكرة هي فحوى ما كتبه الكاتب في هذه المقدمة قائلاً "إننا نعتقد أن المهمة الأولى للتجديد هي التحام العصر في قوالب الفقه فتنتهي جذرياً آفة الفصام بين النص والعصر، ومن هنا كان الجهد ابتداء موجها إلى المصطلحات النصية لمخاطبة العصر بالنص وأعمال الفقه فيه: واجبا ومندوبا وحراماوحلالا ( ) فالإضافة المطلوبة هنا ليست اجتهاداً فقهيا ولا اكتشافا عصريا، وإنما إعادة تشغيل الفقه في العصر حتى يصير الاثنان -كما كانا- نسيجا واحداً[5] ، ثم يضيف بعد ذلك "وبلا شك فإن الاسترشاد بالنص لهداية العصر سوف يجعل المصطلح حيا نابضا في عقل الباحث وفي تسريع خطوات الممارسة"[6] .

وهذا التصور للمعجمة الاصطلاحية المكونة للاقتصاد الإسلامي يجعل منها معجمة بلا كيان حقيقي طالما أن كل ما يندرج فيها إما مصطلحات فقهية وإما مصطلحات ليبرالية بمعنى أنها ملحقة بهما وليس لها أن يستقل عنهما، والذي تشتمل عليه من المفردات أنماط ثلاثة[7] .

مصطلحات مشتركة بين النص والعصر: تمثل النواة الصلبة وتصل العصر بالنص.

مصطلحات إسلامية لا تقابلها مصطلحات عصرية: هي من ثمرات الاجتهاد ترتبط وتخاطب العصر.

مصطلحات عصرية لا تقابلها مصطلحات إسلامية: تعرض على النص فيطرح منها المخالف للتسرع ويلحق المحايد منها بالمباح.

ومثل هذا التصور لا يمكن بحال من الأحوال أن يثمر أدوات التحليل اللازمة لبناء الاقتصاد الإسلامي لأسباب متعددة منها:

الخلط الشديد بين المصطلح الفقهي والمصطلح الاقتصادي وتغييب البون الشاسع بين وظائف وآليات وغايات كل منهما، وانتماؤهما إلى فضائين معرفيين يتقاطعان أحيانا لا يلغي خصوصيات كل منهما.

تقسيم المصطلحات إلى محايدة وغير محايدة لا أساس له ولا دليل عليه، واعتبار حيادها بالحلّية والحرمة ليس من صميم الاقتصاد، وإنما هو من صميم الفقه لأن الاقتصادي يعتبر هذا الأمر معطى خارجا يحدد إطار تحليله بعد أن يكون الفقيه قد أصدر الحكم في شأنه، وأما الذي يزل بكل ثقله في ميزان حياد المصطلح الاقتصادي، فهو حمولته القيمية والمذهبية والتاريخية والمؤسسية. فهل هناك مصطلح اقتصادي واحد حديث نشأ خارج إطار هذه الدوائر حتى يقال عنه إنه محايد؟ من الصعب جدا أن يقول بذلك عاقل.

عدم إدراك المعنى الحقيقي للمصطلح الاقتصادي وغياب تعريفه مستقلا عن مصطلح التراث والمصطلح الليبرالي يدلان على عدم إدراك التصور الحقيقي لهياكل البناء المعرفي للاقتصاد الإسلامي.

من هنا يأتي خطأ الوقوع في جعل المصطلحات الاقتصادية في رتبة واحدة، ومن هنا أيضا يأتي خطأ تغييب مقومات الاقتصاد الإسلامي ومفاهيمه المحدد لخصوصياته الذاتية، وبتغييبها تسقط مبررات وجود مصطلحاته فلا مصطلحات التراث الفقه تعوضها ولا مصطلحات الاقتصاد الليبرالي التي تشهد لها النصوص تقوم مقامها.

ب المقررات الجامعية :

والقصور عن استيعاب كل أبعاد المصطلح الاقتصادي هو أيضا النتيجة التي ينتهي إليها فحص البرامج المعتمدة في كليات الاقتصاد الإسلامي في كل من باكستان وماليزيا وإيران والسودان والسعودية[8] إذ من الملاحظ أن لائحة المواد المعتمدة هي المواد الشرعية كما ندرس لطلبة الإجازة في كليات الشريعة وأصول الدين بالإضافة إلى المراد الاقتصادية كما تدرس لطلبة الإجازة في كليات الاقتصاد، وفي النهاية يتوج الخريج منها بنيل الإجازة في الاقتصاد الإسلامي في الوقت الذي لم يكن حظه في التعرف على مصطلحات تخصصه إلا الاسم الذي أضحى عمليا بدون مسمى.

ج عالم الأعمال:

وهذا الحكم نفسه ينطبق على الممارسات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية الآخذة على عاتقها تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أن عليها أن تساير محيطها القانوني والمؤسسي والمجتمعي الذي تعمل من خلاله، وهذا الوضع يضطرها إلى اقتباس مصطلحات الاقتصاد الإسلامي التطبيقي إما من مستحضرات التراث وإما من مترجمات الحداثة، ولقد رأينا إلى أي حد تعجز هذه الطريقة على إبداع المصطلح الاقتصادي الأصيل، ولولا غياب هذا الأخير لما تجرأت المصارف التقليدية أن تفتح شبابيك أو فروع المعاملات الإسلامية وتحتفظ إلى جانبها بالمعاملات الربوية وكأن المساواة بين الأمرين حاصلة!

رابعا : كيفية بلورة المصطلح الكفيل ببناء الاقتصاد الإسلامي.

إذا أردنا أن توجد أداة علمية لقياس مدى درجة التأصيل لعلم ما، لا مفر لنا من استجماع مداركنا حول ما يدور بالمصطلح الذي من خلاله يجري التعبير على مضامين ذلك العلم، وأول شيء يلاحظ في هذا الصدد هو أن ما من مصطلح إلا ويستقي بنياته من اللغة التي يبنى بها ذلك العلم، وثاني شيء لا يفارق تلك البنية هو ما يتحللها من حمولة عاكسة لتصور الأشياء كما تقضيها المسوغات العقدية لتبرير نظرة الدارس إلى موضوع دراسته، وثالث الأشياء التي تلازم

المصطلح هي كونه ينصب على بعد واحد من بين أبعاد الوجود فيأخذ لهذا السبب محتوى محددا ينتمي به إلى علم خاص بذلك البعد، فتتنوع المصطلحات بتنوع العلوم، بل تتنوع داخل العلم الواحد بحسب تقسيم مجالاته أو وجهات النظر إليه إلى مراتب أو إلى فروع.

وكل خاصية من هذه الخصائص تقابلها وظيفة يؤديها المصطلح على هذا النحو:

الخـــاصـــية	رمـــزهـــــا	الـــوظـــيفة	رمـــزهـــــا
اللغة	غ	البنية	ب
العقيدة	ع	التصور	ص
الظاهرة	ظ	المستوى	م

وبذلك تتحدد لنا مصفوفتان من عمود واحد وثلاثة أسطر وهي :

غ ب

ع و ص

ظ م

وإذا افترضنا أن الذي يحدد المصطلح في أبعاده المختلفة هو المميزات المركبة من خصائصه ووظائفه فإن هذا التحديد يقتضي ضرب المصفوفة الأولى في المصفوفة الثانية، ونتيجة هذه العملية تتكون من مصفوفة من ثلاثة أسطر وثلاثة أعمدة لكل سطر ولكل عمود وظيفة تصنيفية كما هو مبين أدناه :

غ ب غ ص غ م خصائص لغوية

خصائص عقدية

ظ ب ظ ص ظ م خصائص كونية

خصائص سلوكية

البنيات المصطلحية الخاصة بالعلوم السلوكية.

نيات مصطلحية تناسب مجال تخصصها.

بنيات مصطلحية محددة للانتماء المذهبي لأي تخصص.

بنيات مصطلحية فرعية بحسب مستوى التحليل داخل التخصص.

وإذا اعتبرنا أن المصطلح المؤهل لبناء الاقتصاد الإسلامي هو المصطلح الذي يخضع لهذه المقاييس مجتمعة فإنه لا يمكن أن يكره كذلك إلا إذا كان مستنبطا حضاريا من الداخل في اتجاه البناء من الداخل، وهو ما لا يمكن إنجازه بدون توفر شرطين على الأقل: شرط التمسك اللامشروط بنظرة الإسلام إلى الوجود، وشرط التصور الدقيق لتصنيفات المعرفة الاقتصادية أصولا وفروعا.

وأما الشرط الأول فيمد المصطلح بمنطلقات ومبادئ هي محل اتفاق بين جميع المسلمين لوقوعها في دائرة المعرفة عن طريق الوجه، ومنها يحق للعقل أن يستخلص ما يشاء على مقتضى دلالاته، ومآلاته: وهذه المقتضيات لا يتاح إدراكها إلا لذوي التمكن من التخصصات الشرعية والفنية بالإضافة إلى الفقاهة النفسية العالية، المنيبين إلى خالقهم إنابة الباحثين عن الحقيقة والصدع بالحق مهما ترتب على ذلك من نتائج؛ لأن المسألة في مثل ظروف عالم اليوم هي مسألة اجتهاد وجهاد، وإرساء الاقتصاد الإسلامي معرفة وممارسة على أسسه ومبادئه. إنما هي نقلة معرفية نوعية في تاريخ البشرية، نقلة مستحيلة التحقيق -والحالة هذه- بدون توفر أقصى شروط الاجتهاد والجهاد فيمن يتصدون لهذا الأمر، وبدرجات متفاوتة فيمن اختار لنفسه الإسلام شرعة حياته، وبهذا يتكامل البناء في ظل المعرفة الصحيحة والممارسة السليمة.

وأما الشرط الثاني فيقتضي ابتكار المنهج التوليدي للمصطلحات والدلالات والمفاهيم والآليات والمقاصد من القاعدة المعرفية الإسلامية الموحدة لكافة العلوم المنطقية منها والكونية والإنسانية، والاستنباط من هذه القاعدة المبادئ والأسس الممثلة لمرتكزات الاقتصاد الإسلامي، وبالاستخلاص من هذه المرتكزات والمبادئ المؤسسات والضوابط المؤطرة للحياة الاقتصادية، وبالقراءة من خلال ذلك كله للظواهر والأفكار والمواقف والسلوك لصياغتها وفق مقتضيات السلوك السوي، وبالعمل بذلك تلقائيا في الممارسة العملية على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع،

وهو الأصل، وبالابتكار للآليات التي تعيد الأمور إلى نصابها لتصحيح أي زيغ عن سكة السلوك السوي، تلكم هي المراتب التي تمثل أنسجة المعرفة الاقتصادية وهي أنسجة متداخلة الخيوط ممتزجة بالألوان.

ما من مصطلح إلا وله حظ منها بمقدار قد يزيد أو ينقص بحسب بؤرة انتماءه بعدا وقربا عن البؤرة الأخرى باعتبار أن كل مرتبة معرفية بؤرة رئيسية لمصطلحاتها الخاصة بها وتمثل في نفس الوقت مصدر تأثير في مصطلحات ما سواها وبالتبعية تتأثر مصطلحاتها هي أيضا بما سواها.

واكتمال البناء الداخلي للاقتصاد الإسلامي يستدعي بالضرورة أمورا شتى لا يسع المجال لإثارتها، والتأكيد على شرطي التمسك بالنظرة الإسلامية إلى الوجود وتوليد المصطلحات من قاعدتها المعرفية على قدر متطلبات الظاهرة والواقعة الاقتصادية، إنما هو تأكيد على المنهج الذي يحفظ لمصطلح الاقتصاد الإسلامي جميع خصائصه كما وصفناها في المصفوفة النموذجية أعلاه ويحفظ للاقتصاد الإسلامي استقلاله الذاتي في مكوناته وفي وظائفه.

---

[1] - إسماعيل الفاروقي "أسلمة المعرفة المبادئ العامة وخطة العمل" ترجمة عبد الوارث سعيد. منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي. دار البحوث العلمية 1484.

[2] - نفسه ص: 93 فما بعدها.

[3] - إعداد مكتب اقتصادي إسلامي للمصطلحات الاقتصادية، تقرير تفصيلي عن مشروع الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الرئيسية لمركز بحوث الاقتصاد-المعهد العالمي للفكر الإسلامي ديسمبر 1990 ص 15

[4] - يوسف كمال (تحرير وإشراف) "مصطلحات الفقه المالي المعاصر معاملات السوق" المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة 1418/1997 ص13

[5] - نفسه ص14

[6] - نفسه ص14

[7] - نفسه ص15

[8] - بحوث كل من رفعت العوضي ومنور إقبال ومحمد فهيم خان والمعقبين عليها المنشورة ضمن "أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط1، 1992/1412.

إشكال تحديد مصطلح فقه اللغة

– ابن فارس نموذجا –

د. عبد الله غزلان

كلية الآداب – مكناس

نقف في هذا العرض عند مصطلح فقه اللغة وكذا مجموعة* من المصطلحات اللغوية الواردة في كتاب ابن فارس القيم ، محددين بعض الإشكالات التي تحوم حولها ، غير غافلين عن البعد النظري الذي بناه ابن فارس لهذه المصطلحات ، وفي الوقت نفسه مبينين الحدود الفاصلة بينها.

1- مصطلح (فقه اللغة) :

1-1- إشكال التحديد :

إن أغلبية القراء اليوم يقفون من معنى هذا المصطلح موقف المتسائل ، لاسيما أنهم يجدون كتبا أخرى تتحدث عن "علم اللغة" ، وعن "اللسانيات" ، وعن "الدراسات اللغوية" ، وعن غيرها من المصطلحات ، كل هذا يعني أن موقف العرب اليوم من القضية المصطلحية موسوم بالاضطراب والتشتت ؛ هذا الاضطراب والتشتت يكمن في العجز عن إقامة نوع من الانسجام بين الموروث اللغوي والجديد الوافد من بلاد أخرى.

فيما يتعلق بكلية الآداب بالمغرب نجد التشتت أو الاضطراب قائما منذ اليوم الأول : فهناك دروس في اللسانيات ، ودروس في فقه اللغة ، ودروس في النحو ، ودروس في البلاغة ، ودروس في القراءات القرءانية ، كل هذه الدروس تتعلق بالقضية اللغوية العربية. فالقضية اللغوية –إذن– واحدة ، والتعدد في المتناول وليس تعددا في المتناول ، وهذا الواقع ليس إلا انعكاسا –في إطار البرامج– لواقع آخر متمثل في الدراسات اللغوية التي يكتبها المتكلمون بالعربية في الفترة الحديثة.

إن هذا الوضع المصطلحي المتعدد للقضية اللغوية الواحدة (اللغة العربية) يفرض التمييز والتحديد بين المصطلحات ، وضبط مفاهيمها بين الناس. وفي هذا السياق يجد المهتم

اللغوي ، أو الخبير بفقه اللغة العربية إشكالات حين يريد تحديد معنى مصطلح فقه اللغة في التراث العربي ، فما هي هذه الإشكالات ؟

1- عدم التصنيف الدقيق للمؤلفات التي تدخل في ميدان فقه اللغة العربية القديم والمؤلفات التي لا تدخل فيه. فلا يوجد تعريف لفقه اللغة –حسب علمي- يمكن أن نعتمد عليه في تحديد مؤلفات فقه اللغة. من ثم نطرح السؤال الآتي : لماذا أقصى كثير من العرب المحدثين كتاب سيبويه حين حديثهم عن فقه اللغة العربي القديم ؟ فكيف يتم تحديد معنى فقه اللغة عند القدماء ، ونحن لا نعرف الكتب التي تنتمي إليه والكتب التي لا تنتمي إلى هذا الفقه؟ ، علما أننا لا نعتمد على خدعة عنوان الكتاب "فقه اللغة" ، ما دام توجد كتب أخرى من صميم فقه اللغة ولكنها غير معنونة بهذا المصطلح ، ككتاب الخصائص لابن جني.

2- الكثير من الباحثين[1] المحدثين يقفون عند كتب مطردة من فقه اللغة القديم دون غيرها من الكتب اللغوية القديمة حتى يخيل للمرء أن كتب فقه اللغة في القديم هي : "الصاحبي في فقه اللغة" والخصائص ، وفقه اللغة وسر العربية ، والمخصص ، والمعرب من الكلام الأعجمي ، وشفاء الغليل ، والمزهر في علوم اللغة. وهذا يفضي بنا إلى طرح السؤال الآتي :

بأي معيار جعل بعض العرب المحدثين هذه الكتب مطردة في كتاباتهم عن فقه اللغة القديم دون سواها من الكتب اللغوية الأخرى ؟

إن العرب القدماء –كما سبق الذكر- لم يقدموا تعريفا مضبوطا كما هو الشأن في علومهم الأخرى ، وتركوا أمر التحديد للقارئ نفسه ، اللهم ما يفهم من تعريف ابن فارس لفقه اللغة من خلال حديثه عن "الأصل والفرع"[2]. وعليه ، فكيف تم تصنيف هذه الكتب دون غيرها في كتابة كثير من المحدثين ؟

في هذا السياق نلفت النظر إلى أن بعض الباحثين لم يقفوا فحسب عند كتب فقه اللغة (المطردة) السابقة ، ولكنهم عالجوا كتبا أخرى من صميم فقه اللغة القديم ، من بينهم نجد : الدكتور أحمد محمد قدور في كتابه "مدخل إلى فقه اللغة العربية" ؛ فقد درس[3] فيه الأصوات مثلا –عند الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال معجمه (العين) ، وعند سيبويه من "الكتاب"، وعند ابن جني من خلال "سر صناعة الاعراب" ، وعند ابن سينا من خلال رسالة

أسباب حدوث الحروف". وهذا يدل على اختلاف الرؤيا بين الباحثين المعاصرين في مسألة فقه اللغة عند القدماء ، بحيث يؤدي بالضرورة إلى خلق صعوبات أمام القارئ حين يسعى إلى ضبط مصطلح فقه اللغة ومعانيه عند القدماء.

3- تداخل المصطلحات عند المحدثين : "فقه اللغة ، علم اللغة الحديث ، الفيلولوجية، الفيلولوجية المقارنة" ، مثلا. هذا التداخل يؤدي إلى إسقاط مفاهيم خاصة بمصطلح آخر يحمل معنى أو معاني مخالفة. الشيء الذي أدى إلى خلاف بين المتهمين في فقه اللغة العربي القديم ، من حيث تحديد دلالة المصطلح[1] ، ومن حيث تصنيف المؤلفات إلى كتب فقه اللغة، وأخرى غير هذا.

لن نعتمد في تحديد معنى مصطلح فقه اللغة على المعنى المعجمي لكلمتي "فقه ولغة" وحدهما لأنهما يثيران الإشكال التالي :

هل اعتبر ابن فارس "واضع مصطلح "فقه اللغة" كل المصنفات اللغوية العربية والنحوية التي سبقته أو عاصرته غير عميقة في اللغة ، ولهذا وضع علما جديدا سماه "فقه اللغة" ؟ وإذا كان كذلك ألا يعتبر كتاب سيبويه فقه لغة ؟

وعليه ، نؤسس تحديد معنى مصطلح "فقه اللغة" على النصوص القديمة نفسها ، فهي المعول عليها في هذا الشأن ، علما أن عددا من الباحثين العرب المحدثين لم يحددوا معنى هذا المصطلح ، ولكنهم اكتفوا فقط بدراسة تصنيفية[2] لموضوعات فقه اللغة ، إضافة إلى هذا وجود خلاف بين بعض الباحثين[3] الذين حددوا معنى هذا المصطلح.

1-2- معنى مصطلح "فقه اللغة" عند ابن فارس.

1- يعرف ابن فارس "الفقه" قائلا : "بأنه العلم بالشيء. نقول : فقهت الحديث أفقهه ، وكل علم بشيء فقه ، ثم اختص به علم الشريعة وقيل لكل عالم بها فقيه ، وأفقهتك الشيء بينته لك"[1]. إن كلمة الفقه في هذا القول تحمل ثلاثة معان –حسب رأينا– :

- الفقه بالمعنى المعجمي : وهو العلم ، "كل علم بشيء فقه".
- الفقه بالمعنى الاصطلاحي (الشرعي) ، هو "معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المتكلمين بالوجوب ، والندب ، والكراهة ، والإباحة..."
- الفقه بمعنى العلم باللغة العربية. وهذا المعنى نأخذه من عبارة "كل علم بشيء فقه"، ف "كل" هنا تفيد العموم.

فإذا كان فقه اللغة هو العلم باللغة العربية عند ابن فارس فإن كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" هو : جمع ما هو مفرق في أصناف العلماء المتقدمين ، رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء. وإنما لنا فيه اختصار مبسوط ، أو بسط مختصر ، أو شرح مشكل ، أو جمع متفرق"(2).

يفهم من هذا القول شيئان :

الأول : أن موضوعاته في كتاب "الصاحبي في فقه اللغة" ليست من العدم ، وإنما استمدها من العلماء المتقدمين ، ولذلك فهي ليست بجديدة.

الثاني : يبين طبيعة دراسته في هذا الكتاب ، فهي : "اختصار مبسوط" أو "بسط مختصر" ، أو "شرح مشكل" ، أو "جمع متفرق".

النتيجة الأولى التي نسجلها هي : وجود مفارقة بين حقيقة وضع المصطلح العلمي وبين ما وسم به ابن فارس كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" ، ذلك أن وضع مصطلح جديد يفرض أن يدل على معان خاصة جديدة ، أو مفاهيم ، بحيث إذا ذكر المصطلح ترجم إلى معان أو مفاهيم خاصة به ، وإذا ذكرت هذه المفاهيم أو المعاني عرف المصطلح الذي يدل عليها.

لكن ما أورده ابن فارس ، أو ما وسم به هذا الكتاب ، هو : جمع ما كان متفرقا في كتب الأولين وربما هذا ما جعل أحد الباحثين يعتبر أن ابن فارس لم يفرد عبارة فقه اللغة بمدلول خاص ، بل استعمله على سبيل الاختيار لا على سبيل التعيين(1).

ويفهم من كلام ابن فارس أيضا أن هذا الكتاب هدية إلى أبي القاسم إسماعيل بن عباد، الملقب بالصاحب المتوفى سنة 380هـ.

1-3- علاقة معنى فقه اللغة بمصطلح "الأصل" :

قال ابن فارس : "إن لعلم العرب أصلا وفرعا : وأما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل وفرس ، وطويل ، وقصير. وهذا الذي يبدأ به عند التعلم. أما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ، ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطبتها ، مالها من الافتنان تحقيقا ومجازا"(2).

يركز ابن فارس –كما يظهر واضحا- على مصطلحين (الأصل ، الفرع). ويفهم من كلام هذا اللغوي –والله أعلم- أن مصطلح الأصل هو فقه اللغة ، ويقوى هذا الرأي قول ابن فارس : "والناس في ذلك رجلان : رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره ، وآخر جمع الأمرين معا ، (أي جمع الفرع والأصل) ، وهذه الرتبة العليا ، لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يعول أهل النظر والفتيا"(3). وقد شدد على معرفة القسم الثاني (الأصل) ، ونبه إلى عدم التساهل في علمه ، لأنه بدون هذا الأصل لا يمكن أن يفهم القرآن والسنة ، خلاف القسم الأول (الفرع) ، لأن لابن فارس غاية واضحة هي : معرفة النص القرآني والحديثي والتطبيقات العملية الرسولية لما ورد في القرآن ، لأنها رافد من روافد التنظير لحياة المسلمين(4).

وقد ميز بين مصطلحي "الأصل والفرع" قائلا : "والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن متوسما بالأدب لو سئل عن الجزم والتسويد في علاج النوق ، فتوقف أو وعي به أو لم يعرفه –لم ينقصه ذلك عن أهل المعرفة نقصا شائنا ، لأن كلام العرب أكثر من أن يحصى"(1).

ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات ؟ ثم لم يعلمه – لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب. لا أن ذلك يردي دينه أو يجره لما ثم.

كما أن متوسما بالنحو لو سئل عن قول القائل :

لهنك من عبسية لو سيمة *** على هنوات كلاب من يقولها

فتوقف أو فكر أو استمهل –لكان أمره في ذلك عند أهل الفضل هينا.

لكن لو قيل له مكان "لهنك" : ما أصل القسم ؟ وكم حروفه ؟ وما الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوبا وخبره مرفوعا ؟ فلم يجب لحكم عليه بأنه لم يشام صناعة النحو قط"(2).

ويفهم من هذه الأقوال أن معنى مصطلح "الفرع" عنده ، هو : دراسة الألفاظ اللغوية المجردة عن الجمل ، على نمط المعاجم اللغوية القديمة.

ويستبعد أن تكون الفروع مقابل مصطلح "السنن" الواردة في كتابة "الصاحبي".

فهل هناك تناسب بين تحديد ابن فارس للأصل وبين طبيعة الموضوعات اللغوية الواردة في قسم فقه اللغة العربية من كتابة ؟

إن المتأمل في هذه الموضوعات يلاحظ أنه تدرس الأصول العامة للغة العربية :

– في باب لغة العرب توقيف أم اصطلاح "ص : 9–7" يفضي إلى نتيجة عامة هي : أن لغة العرب توقيف ، ودليله قوله تعالى : "وعلم آدم الأسماء كلها".

– وفي باب الخط العربي وأول من كتب به "ص : 10–15" يفضي إلى نتيجة ، هي: أن الخط العربي توقيف ، وأن آدم أول من كتب كلها.

– وفي باب القول في اختلاف لغات العرب "ص : 28–32" يصل ابن فارس إلى نتيجة هي : أن الاختلاف بين لغات العرب تكمن في الحركات والإبدال والهمزة والتليين ، والتقديم والتأخير ، والحذف والإثبات ، والإمالة والتفخيم.

– وفي باب القول على أن لغة العرب هل يجوز أن يحاط بها ؟ يصل ابن فارس إلى نتيجة ، وهي : أن اللغة العربية لا يحيط بها إلا النبي(1).

– في باب القول في أفصح العرب "ص : 33–34" يصل إلى نتيجة ، هي أن أفصح اللغات هي لغة قريش.

– وفي باب اللغات المذمومة "ص : 34–40" يصل إلى نتيجة ، هي : أن اللغات المذمومة هي : عنعنة تميم ، وكشكشة أسد ، وكسكسة ربيعة.

– وفي باب الأسباب الإسلامية "ص : 78–86" يصل إلى نتيجة ، هي : أن اللغة تتطور بتطور أسباب حياة الإنسان.

الملاحظة الأولى التي نسجلها هي : وجود تناسب بين المفهوم الذي يقدمه ابن فارس لمصطلح الأصل"...القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها...وبين مجموعة من الموضوعات مثل : "باب القول على لغة العرب أ توقيف أم اصطلاح ، باب القول على الخط العربي وأول من كتب به ، باب القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها".

فما معنى فقه اللغة عند بن فارس ؟

إذا انطلقنا من المعنى اللغوي العام لكلمتي (فقه ولغة) ، ومن أقوال ابن فارس السابقة المتعلقة بالأصل والفرع ، ومن الموضوعات المطروقة في القسم الخاص بفقه اللغة ، يمكن أن نحدد المعنى الاصطلاحي لفقه اللغة العربية عنده ، في التعريف التالي :

"فقه اللغة هو : النظر بعمق ، أو العلم ، أو الفهم الدقيق للقضايا العامة للغة العربية (اللسان) : نشأتها وقدرة المتكلم على فهمها والإحاطة بها وضياعها بضياع متكلميها ومعرفة دلالة ألفاظها وتطورها وأثر الناطقين في تغيير أصواتها وفصاحتها وعدمها وطريقة تعلمها ونزول القرآن بها وأفضليتها على غيرها من اللغات الطبيعية الأخرى وحاجة أهل الشريعة إليها".

2- الفرق بين معنى "فقه والسنن"

حدد ابن فارس في بداية القسم الثاني "سنن العرب في كلامها" من كتابة "الصاحبي معنى مصطلح الكلام ، معتمدا في هذا التحديد على مجموعة من التعريفات لأهل النحو والفقه ، قال : "زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم ، وذلك قولنا : قام زيد وذهب عمرو"[1] وقال : "قال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى "[2] ، وقال : "وقال لي بعض فقهاء بغداد : إن الكلام على ضربين مهمل ومستعمل ، قال : فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة ، والمستعمل ما وضع ليفيد"[3]. وقال في موضع آخر : "أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف"[4].

يفهم من هذه التعريفات شيئان اثنان :

الأول : أن معيار الكلام الإفادة ، أي أن يحمل معنى ، ليس كقولنا : إن قام زيد.

والثاني أن أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف.

انطلاقا من هذا التحديد درس ابن فارس مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالكلام ارتباطا مباشرا ، إما متعلقة بالاسم ، وإما متعلقة بالفعل ، أو متعلقة بالحروف ، وإما متعلقة بالجملة من حيث الإعراب ، أو من حيث الدلالة.

من الموضوعات التي قدمها في هذا الشأن ما يلي : "باب القول في حقيقة الكلام ، باب أقسام الكلام ، باب الفعل ، باب الحرف ، باب أجناس الأسماء ، باب النعت ، باب الحروف ، باب القول على الحروف المفردة الدالة على معنى ، باب الكلام في حروف المعنى ، باب الأمر ، باب الخطاب المطلق والمقيد ، باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز ، باب الواحد يراد به الجمع ، باب الجمع يراد به واحد واثنان ، باب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر ، باب القول اللازم والمتعدي بلفظ واحد ، باب التقديم والتأخير ، باب الكتابة ، باب الاشتراك ، باب النحت ، باب الفصل بين الفعل والنعت ، باب الشعر...".

يفهم من هذه الموضوعات ، وباقي الموضوعات الموجودة في قسم "السنن" ، أن معنى هذا المصطلح الأخير ، هو : "القوانين المضبوطة التي تسير عليها اللغة العربية ، اللسان في الاستعمالات اللغوية ، سواء في استعمالات الأفعال ، أو الأسماء ، أو الحروف ، أو الجملة من حيث التركيب أو المعنى ، وعلاقة استعمالات الجملة بالمتكلم والمخاطب..."

ومن هذا التعريف يظهر الفرق بين معنى مصطلح "فقه اللغة" ومعنى مصطلح "السنن" في عمل ابن فارس : "الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها".

3- الفرق بين معنى "فقه اللغة وعلم اللغة"

لم ينتبه كثير[1] من الباحثين المحدثين إلى وجود مصطلح "علم اللغة" في كتاب "الصاحبي" ، ولا ندري سبب هذا الإهمال. ومن هنا يكون أحمد بن فارس هو أول من استعمل هذا المصطلح ، بخلاف ما ذهب[2] إليه عدد من الباحثين.

وهنا يطرح السؤال الآتي : هل استعمل ابن فارس مصطلح عام اللغة وأراد به ما يدل عليه المصطلح الحديث المترجم عن (Linguistique) أو (Science du langage)؟ قال ابن فارس : "إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم ، لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء.

و كذلك الحاجة إلى علم العربية ، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني. الا ترى أن القائل إذا قال : (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"[3].

فرق ابن فارس في هذه القولة بين معنى مصطلحى "علم العربية ، وعلم اللغة". فعلم العربية عنده هو : "الإعراب ، في حين "علم اللغة" كالواجب على أهل العلم لئلا يحيدوا عن تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء. وحتى نحدد معنى مصطلح علم اللغة" لابد من أن ننطلق من السياق الذي أورد فيه ابن فارس هذا المصطلح ، ثم النصوص التي تضمنته.

يلاحظ القارئ أن ابن فارس أورد مصطلح "علم اللغة" بعد حديثه على "علم أصول اللغة والسنن"[4]. وحديثه على "واجب الدارس ، وحديثه على "ما يحتاج إليه"[5] ، وحديثه على أخطاء الإمام الشافعي الذي غلطه فيها الفقيه أبو بكر بن داود[6] ، وفيها :

1- استنتاجه[1] إيجاب ترتيب أعضاء الوضوء ، من قوله تعالى : "يا أيها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلواة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق[2]" ، مع إجماع أهل العربية أن الواو تقتضي الجمع المطلق لا التوالي.

2- ومنها "التزويج"[3] فإذا قال الوالي : "زوجتك فلانة" فقال الزوج : قد "قبلتها" ، أي تزوجها ، قال : ومعلوم أن الكلام إذا خرج جوابا فقد فهم أنه جواب عن سؤال.

3- ومنها "تسمية البكر التي لا توطأ حائلا[4] ، وابن داود يقول : إنما تسمى حائلا إذا كانت حاملا مرة ، أو توقع منها حمل فحالت.

4- ومنها قوله في الطائفة ، إنها تكون ثلاثة أو أكثر ، وقال مجاهد : الطائفة تقع على الواحد.

5- ومنها قوله في قوله تعالى : "ذلك أدنى ألا تعولوا"[5] ، أي لا يكثر من تعولون. والعرب تقول في كثرة العيال : أعال الرجل فهو معيل[6].

6- ومنها "القروء"[7] إنها الأطهار. فإن القرء من قولهم : يقري الماء في حوضه ، قال : والعرب تقول : لا تطلق جاريتك حتى تقريها...قال أبو بكر : ومن العظيم أن عليا وعمر رضي الله عنهما قد قالا : "القرء الحيض" ، فهل يجترأ على تجهيلها باللغة.

7- ومنها قوله في قوله تعالى : "حرض المؤمنين على القتال"[8] ، إنه أراد الذكور دون الإناث. قال : وهذا من غريب ما يغلط فيه مثله ، يقول جل ثناؤه : (يبني ءادم)[9] ، أفتراه أراد الرجال دون النساء[10].

ويعلق ابن فارس على هذه الأخطاء قائلا : "إنما العيب على من غلط من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة ، والله المستعان.

فلذلك قلنا إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم ، لئلا يحيدون في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء"[1].

- ويفهم من كلام ابن فارس أنه يعتبر معرفة وظيفة "الواو" في آية الوضوء ، أهي للترتيب أم للجمع المطلق لا للتوالي ؟ من "علم اللغة.

- ويعتبر معرفة معنى كلمة "الحائل أهي للبكر التي لا توطأ أم الحامل المتوقع منها الحمل ؟ هي من صميم علم اللغة.

- ويعتبر معرفة معنى كلمة "الطائفة" ، أهي الثلاثة فما فوق أم أنها تقع على الواحد ؟ من صميم علم اللغة.

- ويفهم من كلام ابن فارس أنه يعتبر معرفة معنى كلمة "القروء" أهو الاطهار أم الحيض ؟ من صميم علم اللغة.

- ويفهم من كلامه أنه يعتبر معرفة المراد بكلمة "المؤمنين" أهي للذكور أم للإناث والذكور جميعا ؟ من صميم علم اللغة.

إن هذا العالم يعتبر الجهل بمعاني الألفاظ أو الكلمات ، ووظيفة الأحرف ومعانيها عيبا لغويا فاحشا ، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير حكم الشريعة الإسلامية.

وعليه ، يمكن أن نستنتج من النص السابق ، وتعليق ابن فارس عليه ، أن دلالة مصطلح "علم اللغة" هي "معرفة معاني الكلمات ، ووظيفة بعضها مع بعض ، أي معرفة وظيفتها التركيبية في الكلام.

وهذا الاستنتاج منسجم مع ما جاء به أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) حين قوله : "النظر في تفسير كتاب الله يكون من :

الأول : علم اللغة اسما وفعلا وحرفا.

الحروف لقلتها تكلم على معانيها النحاة ، فيؤخذ ذلك من كتبهم ، وأما الأسماء والأفعال فيؤخذ ذلك من كتب اللغة.

والثاني : معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها ، ويأخذ ذلك من علم النحو..."[2].

فعلم اللغة عند أبي حيان الأندلسي هو معرفة معاني الأسماء والأفعال والحروف ، وتؤخذ هذه المعاني من كتب النحاة ، والمعاجم. وهكذا يتضح الفرق بين معنى فقه اللغة عند ابن فارس ومعنى علم اللغة عنده. فالأول : النظر بعمق أو العلم أو الفهم الدقيق للقضايا العامة للغة العربية (اللسان) : نشأتها وقدرة المتكلم على فهمها والإحاطة بها وضياعها بضياع متكلميها... والثاني : معرفة معاني الكلمات ووظيفة بعضها مع بعض ، أي معرفة وظيفتها التركيبية في الكلام.

---

* - سبق لصاحب العرض أن قدم بحثا في أحد المصطلحات المعروضة (مجلة مكناسة عدد 4-5/1990-1991) ، وقد يلاحظ القارئ الكريم تطورا في تحديد معنى هذا المصطلح ، فالبحث العلمي سلسلة من الاتصالات لا تنقطع ، فالعلم الدقيق (تسيطر عليه فكرة التقريب ، فإن أخبرك أحد الناس أنه يعرف الحقيقة الدقيقة عن أي شيء ، فثق بأنه رجل غير دقيق...) ب. روسل النظرة العلمية ، دفاتر فلسفية ، عدد 3 ، ص : 12.

(1)- ينظر صبحي الصالح دراسات في فقه اللغة ، 23 إلى 25 وعبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ص : 41 إلى 53 ، ورمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللغة العربية ، ص : 13 إلى 15 ، وإميل بديع يعقوب فقه اللغة العربية وخصائصها ص : 37 إلى 52 ، ومحمد احمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة العربية ، ص : 35 إلى 54 ، ود. بوشتى العطار ، فقه اللغة العربية من ص : 6 إلى 7.

(2)- ينظر ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 3-4.

(3)- الدكتور أحمد محمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت 1993 ، ص : 103-116.

(1)- فعلى سبيل المثال نلاحظ إميل بديع يعقوب في كتابه "فقه اللغة العربية وخصائصها ، ص : 6 ، قد حدد معنى فقه اللغة عند الثعالبي في "دراسة الألفاظ اللغوية" بينما بوشتى العطار في كتابه "فقه اللغة العربية" ، ص : 6 ، قد اعتبر فقه اللغة عند الثعالبي ليس إلا جزءا صغيرا من كتابه وهو : الباب التاسع والعشرون.

(2)- ينظر مثلا د.إميل بديع يعقوب ، فقه اللغة العربية ، دار العلم للملايين ، ط.1/1982 ، من ص : 37 إلى 52 ، ود.محمد أحمد أبو فرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضة العربية ، 1966 من ص : 35 إلى 50.

(3)– ينظر مثلا الخلاف القائم بين د.رمضان عبد الثواب ود.محمد أحمد أبو فرج في معنى مصطلح (فقه اللغة) عند الثعالبي ، فالأول يرى "ليس فيه من مسائل فقه اللغة سوى باب "سر العربية" فصول في فقه اللغة ، ص : 13 ، والثاني يرى "عبارة عن معجم الألفاظ عربية" ، فقه اللغة ، ص : 51.

(1)– ابن فارس ، مجمل اللغة ، 703/3 ، مادة فقه.

(2)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، ص : 5.

(1)– د. اميل بديع يعقوب ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، ص : 40.

(2)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 3.

(3)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 3-4.

(4)– د. عصام نور الدين ، فقه اللغة والفيلولوجية ، بحث في المصطلح ، مقال منشور في مجلة الفكر العربي ، العدد الثاني والأربعون ، يونيو : 1986، ص : 339.

(1)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص : 4.

(2)– نفسه ، ص : 5.

(1)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص : 4.

(1)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ص : 87.

(2)– نفسه ، ص : 87.

(3)– نفسه ، ص : 87.

(4)– نفسه ، ص : 87.

(1)– ينظر مثلا : د. محمد أحمد أبو فرج ، فقه اللغة ، ص : 36-49 ، وعبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص : 41-47 ، واميل بديع يعقوب ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، ص : 37-43.

(2)– ينظر على سبيل المثال ، عبده الراجحي ، فقه اللغة في كتب العربية ص : 37-38.

(3)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 55.

(4)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 50.

(5)– نفسه ، ص : 50.

(6)– نفسه ، ص : 50.

(1)– نفسه ، ص : 51.

(2)– سورة المائدة ، الآية : 7.

(3)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 51.

(4)– نفسه ، ص : 52.

(5)– سورة النساء ، الآية : 3.

(6)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 53.

(7)– نفسه ، ص : 53.

(8)– سورة الأنفال ، الآية : 66.

(9)– سورة الأعراف ، الآية ، 25-26-33.

(10)– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 54.

(1)– ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة ، ص : 55.

(2)– أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1978 ، 6/1.

مطبعة فضالة
زنقة ابن زيدون ـ المحمدية (المغرب)
الهاتف : 32.46.45 (03) الفاكس : 32.46.43 (03)

جامعة مولاي إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب - ظهر المهراز
معهد الدراسات المصطلحية - فاس -

لقد رسخ لدينا الاعتقاد في أن البحث في المصطلح وفي قضاياه ما ينبغي له أن يفتر على ما بذل من الجهود. ذلك لأن البحث فيه متعلق أشد التعلق بتأهيل اللغة للقيام بأدوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم، وتنمية طاقتها التعبيرية لمواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه بنصيب. ولأنه متعلق أشد التعلق بتأهيل المثقف للنهوض بإنتاج أنواع المعرفة والعلوم بلغته وبمصطلح لغته، ولضمان حضور معتبر في شتى مجالات الإبداع الإنساني. ولأنه متعلق بمكون من أهم مكونات المعرفة العلمية وضارب في عمق من أعماقها، إذ يمكن قياس تقدم العلوم بمدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية المتعالقة مع أنساقها المفهومية.

ولاتقف أهمية البحث في المصطلح وفي قضاياه عند هذا الحد، بل تتعداه حينما نستحضر القضايا المرتبطة بإصلاح التعليم، وبتخطيط السياسة اللغوية، وبمشاكل التعريب والترجمة، وبتعميم اللغة العربية في المؤسسات والمعاهد والإدارات وغيرها.

إن البحث في المصطلح ومعاودة النظر في قضاياه، في ضوء ما استجد من المنهج والمقاربات والوسائل والتقنيات، وفي مجال الآداب والعلوم الإنسانية بالذات، لمن شأنه أن يحقق تراكما نوعيا يتضمن إضافات جديدة وحلولا مبتكرة وتصورات علمية ناضجة.

ولعله مما يضفي على هذه الندوة أهمية خاصة أنها تعرض البحث في المصطلح وفي قضاياه في مجالين متمايزين: مجال الآداب المفارق في طبيعته لمجال العلوم الإنسانية المفارق في وضعه لمجال العلوم المادية.

وسيكون من المفيد عقد مقارنات تأخذ خصوصية القطاعات المعرفية بالاعتبار. كما سيكون من المفيد التعرف على الإمكانيات التي توفرها المعطيات التقنية المعاصرة كالحاسوب ومستتبعاته لتخزين المصطلحات واسترجاعها واستعمالها....

ذ. عز الدين البوشيخي
(من ديباجة الندوة)

سلسلة الندوات
12
2000